ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

فى هذا العدد

موقفنا

هوجة المبايعة وقانون الارهاب

حسين عبد الرازق........٤

الجو السياسى

يوم للحداد الوطنى

..................٨

الاسلام السياسى إلى أين؟

سيد قطب الشاعر الملحد الذى أصبح داعية الاسلام المسلح

هشام مبارك........١٠

التطرف والفتنة الطائفية آثار جانبية للنظام الشمولى

عادل عيد........١٥

أربعون عاما على ثورة ٢٣ يوليو

حسن بدوى........١٦

مصر

قانون جديد لفصل العمال

محمود الحضرى........٢٠

الثورة تسن تشريعات لحماية عمال الزراعة

عريان نصيف........٢٢

وسائل إعلام...أم إعلان

د. جلال أمين........٢٤

محكمة للتفتيش أم لجنة دفاع عن الثقافة القومية

د. سعد الدين ابراهيم........٢٦

المؤتمر الثالث للتجمع

د. يونان لبيب رزق........٢٨

العرب

رسالة حيفا: العهد الجديد فى اسرائيل

نظير مجلى........٣١

رسالة القدس: خطة رابين وضغوط بيكر

حنا عميره........٣٨

نحو الشمس: مرونة رابين

فالح الطاونة........٤٠

مستقبل الجزائر بعد بوضياف

أمينة النقاش........٤١

عشرة أيام فى اليمن(٢)

«الاخوان المسلمون» وقائمة إتهامات

حسين عبد الرازق........٤٥

النظام السودانى

د. حيدر ابراهيم........٤٨

العالم

رسالة واشنطون: لاهو مؤتمر ولاحزب ديمقراطى

سمير كرم........٥١

رسالة موسكو: ميونيخ والصعود الى الأزمة

أحمد الخميسى........٥٥

رسالة براغ: انقسام تشيكوسلوفاكيا

مجدى نصيف........٥٨

أطفال الشوارع ضحية من؟!

د. رمزى زكى........٦٢

فكر

اللينينية بعد العاصفة

فريدة النقاش........٦٧

الاشتراكية نظرية الكادحين والمثقفين

د. خليل حسن خليل........٧٠

أرشيف اليسار

صابر زايد.. تاجر وسمكرى ومحترف ثورى

د. رفعت السعيد........٧٢

فن

الفقراء يدفعون فاتورة موتهم

احمد يوسف........٧٥

التليفزيون..لايسمع ولايعلم

ماجدة موريس........٧٩

يمين × شمال

..........٨١

مداخلات

دعوة للحوار من أجل التصدى

صلاح عدلى........٨٤

التعامل مع الاسلام السياسى

نبيل الهلالى........٨٧

مشاغبات

كل عنف وأنتم بخير

صلاح عيسى........٩٠

اليسار در

خالد محيى الدين سبعون عاما

فى ١٨ أغسطس الحالى يكمل «خالد محيى الدين عامه السبعين. وهى مناسبة لم تعد تخص خالد محيى الدين وحده، فقد أصبح خالد جزءا حيا من تاريخ الوطن والأمة. وراية من رايات اليسار الخفاقة، وقائدا ارتبط أسمه بالثورة والديمقراطية معا، وأحد رموز حركة السلام فى العالم.

اتصل خالد محيى الدين قبل الثورة بأهم تيارين فى الساحة المصرية.. الاخوان المسلمين والشيوعيين.. وكان أصغر عضو فى مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ومنذ ذلك التاريخ أصبح طرفا فاعلا فى كل معارك الاشتراكية ومعارك الديمقراطية. أربعون عاما أو يزيد من العطاء المتواصل من أجل الوطن وهمومه ومشاكله ومستقبلة ودائما فى موقع الجماهير لا السلطة.

وقد أعطى خالد محيى الدين السنوات الستة عشرة الماضية لهدف أساسى، هو بناء أول حزب رسمى لليسار فى مصر.. حزب التجمع الوطني التقدمى الوحدوى... وتحقيق تحالف اليسار أو التحالف الاشتراكي.. ومازال يعطى هذا الهدف مابقى من عمره المديد باذن الله.

وعبر هذه الرحلة الطويلة حقق خالد العديد من الانتصارات وواجه أيضا العديد من الهزائم. ولكنها لم تكن أبدا انتصارات أو هزائم شخصية، وانما كانت دائما انتصارات وهزائم عامة.. والمهم أنه واصل السير على نفس الطريق وبنفس الإصرار.

إننا لانرسم صورة أسطورية لزعيم ملهم. ولكننا نقدم صورة حقيقية لإنسان اختار العمل العام والانتماء للجماهير وضحى بالكثير من أجل مايؤمن به.. وأصاب وأخطأ.. واتفق واختلف مع رفاق الطريق.. ويتحمل نصيبه من نجاحاتهم وإخفاقاتهم..

وفى عيد ميلاده السبعين نهدى له هذا العدد من اليسار «راية المستضعفين فى الأرض.

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى
محمود الهندى
المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة

مصر:
١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها.

العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدى ١٢٤١١ - إمبابة جيزة

ت: ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

موقفنا

هوجة المبايعة.. وقانون الإرهاب

حسين عبد الرازق

لا أدرى ماهى الصلة بين هوجة مبايعة الرئيس حسنى مبارك لفترة ثالثة، والتى انفجرت فجأة منذ أسابيع.. رغم أن موعد الترشيح سيحين بعد عام كامل، والاستفتاء التقليدى فى أكتوبر ١٩٩٣- وبين إصدار القانون الأخير بتعديل بعض أحكام قانونى العقوبات والإجراءات الجنائية وعدد من القوانين الأخرى بحجة مكافحة الإرهاب. فقد بدأت حملة المبايعة وإجراءات إصدار القانون فى جلسة واحدة عقدها مجلس الشورى، بدأت بقرار المبايعة وانتهت بموافقة المجلس على مشروع القانون. واستمر هذا التلازم بصورة ملفتة للنظر خاصة على صفحات الجرائد الحكومية.. مبايعة هنا وتأييدللقانون هناك ..بحيث أصبح الفصل بينهما أمرا شبه مستحيل.

وقد يرى البعض أن الصدفة فقط هى التى ربطت بين إصدار «قانون الإرهاب» وهوجة المبايعة المبكرة التى فرضها رغبة الحكم فى أن يتم ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثالثة مع تولية رئاسة الحزب الوطنى الديمقراطى للمرة الثالثة أيضا خلال المؤتمر السادس (٢٠- ٢٢ يوليو ١٩٩٢). ولكنها على أية حال صدفة خير من ألف ميعاد، أكدت بوضوح العنوان الصحيح لهذا الحكم الذى حول الدولة المصرية الى «دولة بوليسية».

لقد بدأ الرئيس حسنى مبارك عهده وولايته الاولى بأعلان حالة الطوارئ فى مصر لمدة عام، لمواجهة إضطراب الأمن عقب حادث المنصة الشهير واغتيال الرئيس السابق أنور السادات، ومذبحة أسيوط ضد ضباط وجنود الشرطة.

ومضت الأيام فإذا بحالة الطوارئ تجدد سنة بعد أخرى وتستمر حتى الآن ١١ عاما متصلة. وقد تم تجديدها فى المرة الأخيرة ثلاث سنوات دفعة واحدة تنتهى فى ٣٠ مايو ١٩٩٤ واستند وزير الداخلية فى تبرير مد العمل بقانون الطوارئ الى ٤ أسباب هى:

- الارهاب المصدر للخارج.
- تجاوزات من عناصر الارهاب والتطرف الداخلى والتى تتستر بإسم الاديان السماوية.
- البشاعة التى بلغتها جرائم الأمن الجنائى وخطورتها على الأرواح والاموال.
- الكميات الضخمة التى تم ضبطها من المخدرات. والتى تشكل خطرا هائلا على المجتمع.

وهى أسباب تقول لنا بوضوح أن حالة الطوارئ تتحول الى حالة دائمة. فستظل هذه الظواهر موجودة فى المجتمع. بل لعلها قد زادت فى ظل ١١ عاما طوارئ.

وقد أفرزت حالة الطوارئ فى العهد المباركى ثلاث ظواهر مأساوية.

أولها وأخطرها ظاهرة التعذيب، التى أصبحت سياسة ثابتة ومتصاعدة للحكم. لقد أصدرت منظمة العفو الدولية فى أكتوبر الماضى تقريرا تحت عنوان «١٠ سنوات من التعذيب فى مصر» حوى بين صفحاته دلائل عديدة تؤكد أن الحكم يعتمده كمنهج

وأسلوب أساسى للتعامل مع الخصوم السياسيين المقيدة حريتهم. وقد لجأت المنظمة الدولية لإصدار هذا التقرير بعد أن أرسلت تقارير عديدة للحكومة المصرية حول إقتراف أجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية لهذه الجريمة بصورة منتظمة، وذلك فى أعوام ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ١٩٨٩، وبعد مناقشة مباشرة بين ممثلى المنظمة والحكومة المصرية فى أعوام ٨٧، ٨٨، ١٩٩٠ دون أن تتوقف الحكومة عن ممارسة التعذيب.

كما أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى يناير ١٩٩٠ تقريرا أشارت فيه إلى أن «**التعذيب أصبح على درجة من الشيوع تبرر القول بأنه يمثل سياسة منهجية من جانب أجهزة الأمن فى مصر**».

وتأكدت صحة هذه التقارير بأحكام قضائية نهائية فى الجناية ٧٨ لسنة ١٩٨٣ أمن الدولة العليا (قضية الجهاد)، وفى الجناية ٨١٧٦ لسنه ١٩٨٦ أمن الدولة العليا، وفى الجنايتين ٢٧٣٠، ٢٧٣١ لسنة ١٩٨٩ (قضايا الجماعات الإسلامية فى عين شمس)، قضية التنظيم الناصرى عام ١٩٩٠... وتحقيقات النيابة فى المحضر ٩٤٤٦ لعام ٨١- ٤١٢ لعام ٨٦- ٤٩٦ لعام ١٩٨٧- ٤٨١ لعام ١٩٨٩- ٥٤٦ لعام ١٩٩٠ أمن الدولة العليا.

وفى مطلع الشهر الماضى أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان تقريرها حول حقوق الانسان فى الوطن العربى (عن عام ١٩٩١) وخصصت ٥ صفحات كاملة لرصد حالات التعذيب فى مصر.

ثانيها إقدام الشرطة على التوسع فى الاعتقال واختطاف الرهائن فطبقا لتصريح وزير الداخلية نفسه فقد بلغ عدد المعتقلين فى نهاية العام الماضى ١٣٧٠ معتقلا بينهم ٦٤٠ معتقلا سياسيا. وكما يقول تقرير المنظمة العربية استمرت الشكوك قائمة فى إساءة استخدام السلطات الأمنية لصلاحياتها بموجب قانون الطوارئ من خلال الاعتقال المتكرر للأشخاص، والاعتقال الممتد لفترات طويلة بالتحايل على قرارات الافراج الصادرة من المحاكم المختصة بالنظر فى تظلمات المعتقلين من أوامر إعتقالهم. كما تشير التقارير كذلك الى الأعتقال التعسفى لعشرات من المواطنين من بينهم نساء واطفال وشيوخ لمجرد قرابتهم لأشخاص تستهدف السلطات القبض عليهم».. «وشهدت الشهور الاولى من العام الماضى حملات واسعة للاعتقال، شملت بعض الصحفيين وعددا من أعضاء الاحزاب السياسية المعارضة المشروعة، وبعض الطلاب وذلك بسبب مراقفهم المعلنة من حرب الخليج والدور المصرى فيها...». ورصدت المنظمة نماذج للاعتقال المتكرر وطويل الامد (لمدة عام واثنين وثلاثة) مثل حالة الشاذلى عبد الصغير المحامى، ومحمد السيد حجازى واحمد جاد الرب أحمد على والأحمدى محمد أحمد بسيونى وعبد السميع حسن محمد.

كذلك رصدت حالات الاختفاء القسرى وقدمت نماذج لها. وأشارت الى وجود ١٠١ معتقل فلسطينى فى مصر ووجود خوف من احتمال ترحيلهم الى غزة وتسليمهم للسلطات الاسرائيلية.

وثالثها انتهاك الشرطة لحق الحياة. وترصد تقارير منظمات حقوق الانسان أنه فى عام ١٩٩٠ سقط ٥٨ قتيلا ،قتلت الشرطة منهم ٤٩ والجماعات الاسلامية ٩ وفى عام ١٩٩١ سقط ٧ قتلى على يد أجهزة الأمن.

ويبدو أن الدولة البوليسية لم تكتف بكل السلطات التى يتيحها لها قانون الطوارئ والقوانين والمواد القانونية الاستثنائية الأخرى العديدة فلجأت الى إصدار هذا القانون الجديد المعدل لقوانين العقوبات والإجراءات الجنائية ومحاكم أمن الدولة وغيرهم والذى يمكن تسميته بثقة «قانون الارهاب» وليس قانون مكافحة الارهاب.

وقد عارضت كل القوى الحية فى المجتمع هذا القانون الجديد.. **التجمع- الحزب الشيوعى- الحزب الناصرى- الوفد- العمل- الاحرار- النقابات المهنية التى لا تخضع لسيطرة الحكومة- هيئات التدريس- رجال القانون والفقة.**

فالقانون الجديد- كما قالت المذكرة التى أعدتها اللجنة السياسية لحزب التجمع- يقدم تعريفا للارهاب «فى صياغات عامة مطاطه مثل الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.. ومن خلال استعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما. وهو أيضا تعريف فضفاض يدخل تحت مسمى الإرهاب كل الحركات الاحتجاجية السلمية التى نصت عليها وثيقة حقوق الإنسان.. مثل الإضراب والتظاهر والاعتصام السلمى. وتعتبر هذه المادة (٨٦) من قبل الإرهاب أى تعتبره أجهزة الأمن إخلالا بالنظام العام».

كما ينتهك القانون حق التنظيم وحق إبداء الرأى ويفرض قيودا على حرية الصحافة والصحفيين وأساتذة الجامعات الذين يبدون رأيا مخالفا لرأى الحكومة، بل وقيدا على أعضاء مجلس الشعب الذين يبدون رأيا لاترضى عنه الحكومة.

ويضيف القانون للعقوبات المغلظة الواردة فيه، اتخاذ تدابير احترازية أو أكثر مثل حظر الاقامة فى مكان معين أو منطقة معينة والالتزام بالاقامة فى مكان معين ، أوحظر التردد على أماكن أو محال معينة، محولا إجراءات وردت فى قانون الطوارئ ضمن سلطات الحاكم العسكرى الى إجراءات عادية دائمة يمكن تطبيقها ضد أى مواطن مهتم بشئون بلده، وضد أى نشاط جماهيرى عمالى أوفلاحى أو طلابى.

ويحدد القانون دائرة واحدة فى محكمة استئناف القاهرة تتولى وحدها نظر جميع

محمد عبد الحليم موسى

القضايا المنصوص عليها فى هذا القانون، مطلقا يد السلطة فى اختيار قضاة بعينهم فى قضايا «الارهاب»... وهو عدوان على السلطة القضائية وعلى حق أصيل من حقوق المواطنين أمام القضاة. ومازال التاريخ السياسى لمصر يذكر قصة المرحوم المستشار حسين طنطاوى وقضية حريق القاهرة.

ويعطى القانون سلطات واسعة للنيابة العامة فى التحقيق والحبس الاحتياطى ، فتنتزع النيابة سلطة محكمة الجنح المستأنفه ليصبح من حق النيابة تجديد حبس المتهم ٦ أشهر متتالية. والأخطر من ذلك أنه يطلق يد الشرطة فى إلقاء القبض دون إذن من النيابة والاحتفاظ بالمتهم دون عرضه على النيابة ٧ أيام كاملة بالمخالفة الواضحة للمادة ٤١ من الدستور. ويعطى للشرطة أيضا سلطة النيابة فى التحقيق فيلزم الشرطة بسماع أقوال المتهم المضبوط، وإذا لم يقدم دليل براءته يرسل إلى النيابة العامة، لينقلب بذلك المبدأ الدستورى «المتهم برئ حتى تثبت إدانته ليصبح فى عرف قانون الارهاب المتهم مدان مالم يثبت هو براءته».

والمؤسف أن السيد رئيس الوزراء عندما أراد أن يرد على اعتراض **خالد محيى الدين** فى مجلس الشعب على مواد هذا القانون وعلى تعريف الارهاب واستخدام الفاظ القوة والعنف ، لم يجد مايرد به عليه الا الاشارة الى المادة ٩٨أ من قانون العقوبات واستخدامها نفس العبارات وكذلك المادة ١٠٢ مكرر. وقد تسللت المادة ٩٨أ واخواتها الى القانون المصرى فى غيبة البرلمان. وعندما عرض اسماعيل صدقى عام ١٩٤٦ مشروع قانون يضيف هذه المواد الغريبة إلى قانون العقوبات تصدى له أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وظل هذا المشروع يتردد فى أروقه البرلمان دون أن يوافق عليه البرلمان إلى أن صدر بمرسوم بقانون بعد ذلك وقد وصف المرحوم فكرى أباظة هذا القانون فى ذلك الوقت قائلا لوزير عدل ذلك الزمان...«**إنى أنذرك بأن هذه التشريعات الجريئة فى الفاظها وتعبيرها والخالية من الذوق الفقهى السليم، لاتدعو الى الفخار ورفع الرأس عاليا خصوصا بعد أن سرنا شوطا بعيدا فى الاصلاحات الاجتماعية**» وقال على راتب بك.. «لقد كنت مرتقبا بأن هذا التشريع وقد وضعته الحكومة لابد أن يكون تشريعا يكفل حماية الحريات التى نص عليها الدستور المصرى ممن يعتدى عليه. ولكننى عندما تصفحته اليوم تبين لى أنه وضع للاعتداء على هذه الحريات كلها».

وقد أصبحت المواد ٩٨أ، ب،جـ ، د، والمادة ١٠٢ مكرر والمادة ١٧٤ نموذجا للمواد التى تنتهك حقوق الانسان والحريات العامة

الرئيس حسنى مبارك يستمع باهتمام للسادات

وتطالب كل القوى الديمقراطية بالغائها. بل وطالبت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار محمد سعيد العشماوى فى حكم شهير لها عام ١٩٩٠ بالغاء هذه المواد مناشدة المشرع «.. **الى معاودة النظر فى قانون العقوبات خاصة والقوانين الجزائية عامة لترفع منها نصوص المناسبات التى وضعت فى ظروف معينة لمواجهة أوضاع خاصة ثم تجاوزتها الأحداث، فأصبحت متناقضة مع الظروف المعاصرة، متعارضة مع غيرها من نصوص الدستور وباقى القوانين».**

ولكن رئيس وزراء مصر لم يجد مايدافع به على هذا القانون المشين إلا هذه المواد المرفوضة من القضاء ورجال القانون والسياسية والتى **تم نسخها من قانون العقوبات الفاشى الذى أصدره موسيلينى عام ١٩٣٠.**

ولا أظن أن فى ذلك أى غرابة. فالقانون الذى يدافع عنه رئيس الوزراء أسوأ وأبشع من هذه المواد التى استند اليها.

ولابد أن هناك سؤالا يلح على أذهان الجميع.. لماذا هذا القانون الجديد

- قانون الارهاب- والدولة البوليسية تمتلك كل هذا الرصيد من قانون الطوارئ والقوانين الاخرى، والممارسات التى تتجاوز أى قانون؟

والإجابة واضحة..

الدولة تحتاج هذا القانون لخلق حالة من **الخوف بين القوى التى لاتحمل سلاحا ولاتستخدم العنف أو القوة أو الارهاب ، وانما تمارس الاحتجاج الديمقراطى السلمى.** فالحكم قائم مايزال يرى فى القوى الجماهيرية من عمال وفلاحين وموظفين وطلاب.. الخطر والإرهاب الحقيقى.

الحكم يريد هذا القانون.. **لينزل العقاب بالعمال** الذين يلجأون للإضراب دفاعا عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية ، أو دفاعا عن مصالحهم التى يتم تخريبها وتسليمها بأبخس الأثمان للأجانب والطفيليين

ويريده ليواجه الفلاحين الذين تنتزع أرضهم ويطردون منها عنوة بقانون جائر غلف تمريره بأحكام قيل بأنها من الشريعة الاسلامية.

ويريدونه **ليستخدم ضد أى تحرك طلابى، أو سياسى حزبى، أو نقابى** دفاعا عن الوطن وعن منتجيه وأبنائه.

باختصار يريدونه لكى يضمنوا فرض سياساتهم الاقتصادية والاجتماعية. سياسات صندوق النقد والبنك الدولى.. سياسة تجويع الغالبية والخصخصة والتبعية.. ولكى يمارسوا تزييف الانتخابات بسهولة أكثر ودون إعتراض من أحد.

والذين اختاروا أن يبايعوا مبارك فى نفس أسبوع إصدار هذا القانون..يدعوننا لنبايعة من أجل الدولة البوليسية.. ومن أجل قانون الإرهاب ومن أجل سياسات التجويع والإفقار.. فشكرا لهم أن وضعوا النقط فوق الحروف.. وفى الوقت المناسب.

الأحزاب السياسية

ترفض قانون «الارهاب»

التجمع يدعو ليوم للحداد الوطنى احتجاجا على استخدام السلاح فى الحوار السياسى

دعا حزب التجمع ليوم للحداد الوطني احتجاجا على استخدام السلاح فى الحوار السياسى. وأعلن رفضه لأى قانون يمس حرية العمل السياسى والديمقراطى أو ينتهك حقوق الإنسان.

وكانت الأمانة العامة قد عقدت جلسة يوم السبت ١١ يوليو ١٩٩٢، امتدت أكثر من خمس ساعات خصصتها لمناقشة التقرير المقدم عن الأمانة المركزية حول اغتيال د. فرج فودة وإرهاب الجماعات «الاسلامية»، والذى تناول أسباب انتشار وشيوع الجماعات السياسية والإرهابية التى تتستر بالدين وتصاعد حركتها وعنفها فى هذه المرحلة، ودور الأزمة الفكرية و أزمة الهوية التى أصابت الأجيال الجديدة فى ضوء ممارسات الحكم منذ السبعينيات، ولجوء الحكم وبعض الجماعات لتكفير المخالفين فى الرأى وإدانة العلمانية، ودور الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وانتهاك الحريات والدولة البوليسية وموقف أجهزة الاعلام والصحافة المزايد على هذه الجماعات على نفس أرضية التعصب والخرافة والتكفير، وتخلف نظم ومناهج التعليم، والدور البارز للأموال النفطية وإيران والولايات المتحدة الأمريكية فى دعم هذه الجماعات.

وعرض حسين عبد الرازق أمين اللجنة السياسية مشروع القانون الذى تقدمت به الحكومة لتعديل بعض مواد قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية وعدد من القوانين الأخرى بحجة مواجهة الارهاب.

وقررت الأمانة العامة فى نهاية الاجتماع الموافقة على اقتراحات الأمانة المركزية وتصعيد المواجهة الفكرية والإعلامية لتيارات الاسلام السياسى وممارساتها، وذلك بتأكيد رفض الدولة الدينية والتمسك بالدولة والمجتمع المدنى الذى يستند الى دستور وقانون مدنى، ويؤكد حق المواطنة والمساواة بين المصريين بصرف النظر عن الجنس واللون والدين والعقيدة، ورفض تقسيم المصريين على أسس دينية، والتصدى لمناقشة علمية صريحة وشجاعة لقضية «الشريعة الاسلامية»، وعدم قبول منهج إنكار الآخر، والإلحاح على شعار «الدين لله والوطن للجمع» وقضية الديمقراطية فى المجتمع، وإعلانها داخل أجهزة الاعلام والصحافة، وإلغاء كل ما يؤيد حرية الأقباط أو يسيء اليهم، وتعديل مناهج التعليم، والتزام أجهزة الأمن بالقانون والدستور ووقف كل الانتهاكات لحقوق الانسان خاصة التعذيب والاعتقالات العشوائية والاغتيالات.

كما قررت الأمانة العامة الاتصال بالأحزاب والقوى السياسية والنقابات والمنظمات الديمقراطية والحكومة للاتفاق على تحديد يوم للحداد الوطنى.

- احتجاجا على الاغتيالات السياسية وقتل أصحاب الرأى.
- استخدام السلاح فى الحوار السياسى.
- استخدام العنف بكل صوره ضد المخالفين فى الرأى.
- ومن أجل دولة مدنية لكل المصريين
- إدانة التكفير
- ومن أجل شعار «الدين لله والوطن للجميع».

على أن تغلق المحال العامة وتتوقف المواصلات فى ذلك اليوم لمدة ساعة تصدر الصحف مجللة بالسواد، وتدق أجراس الكنائس وتعلو نداءات المآذن خلال هذه الساعة. وتخرج مسيرة صامته يشارك فيها كل المصريين وقادة الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية والمنظمات الديمقراطية.

وقررت الأمانة العامة أنه مالم يتم تعديل مشروع القانون المقدم من الحكومة بحيث لايتناول إلا موضوع الإرهاب المسلح، وبما لايمس العمل السياسى والديمقراطى، أو ينتهك الحقوق الأساسية للإنسان والحريات العامة والحقوق الديمقراطية.. فإن الحزب يرفض مشروع القانون ويكلف هيئته البرلمانية بذلك.

وقد صوت أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب مع ١٧ نائبا آخر ضد مشروع القانون وأعلنوا رفضهم له.

وقد رفضت كافة الأحزاب السياسية عدا الحزب الوطنى- مشروع القانون كما أعلنت عدد من النقابات المهنية رفضها له.

وأصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى قرارا نشر فى ٢ يوليو الماضى، أعلن موافقتها على بيان السكرتارية المركزية للحزب الذى صدر فى ١٦ يونيه، ودعى كل القوى الديمقراطية وقوى العقل والاستنارة اعتبار الإرهاب وجماعاته خطرا رئيسيا وحالا، والتحرك لكشف المواقف الاجتماعية والسياسية لهذه الجماعات أمام الجماهير والدفاع عن العلمانية والدولة المدنية وإشاعة الديمقراطية الحقة فى أجهزة الاعلام والتعليم والثقافة والمجتمع ككل، والتصدى لكل الداعين للدولة الدينية وتكفير المواطنين، وللأوضاع والممارسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تنبت الإرهاب والعنف وتساعده. وأكدت اللجنة المركزية رفضها لاقتصار مواجهة الارهاب على الأمن وحده «أو أن تتم خروجا على القانون والدستور والشرعية أو بأصدار قوانين قمعية جديدة بحجة مكافحة الإرهاب».

فضيحة سياسية: كبار العاملين بوزارة قطاع الأعمال أصحاب مكاتب تقييم الشركات العامة

كشف مسئول بالقطاع العام الصناعى عن وجود عدد كبير من العاملين والمستشارين بوزارة القطاع العام والمكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال، يعملون فى عدد من المكاتب الفنية التى تتولى عمليات تقييم الشركات العامة

أأويتملكون هذه المكاتب من بينهم مسئول كبير يتولى مهمة رئيسية بوزارة القطاع العام

أثارت هذه المعلومات تساؤلات داخل شركات القطاع العام لوجود مصلحة لهم فى تصفية الشركات، وعدم خروج عمليات التقييم بحياد تام.

وقد أثارت بعض المكاتب التى تم استبعادها من اسناد التقييم لها الموضوع أمام جهات سياديه ورقابية عليا

كان رئيس الوزراء بصفته وزير قطاع الأعمال ،قد سعى مؤخرا للحصول على قرض عاجل قيمته ٩ ملايين دولار لتغطية تكاليف عمليات التقييم التى تقوم بها المكاتب الفنية.

عاطف صدقى

الحكومة تطلب جدولة ٢٠ مليار دولار

طلبت الحكومة من رئيس هيئة المعونة الأمريكية مساندة مصر فى جدولة ٢٠ مليار دولار ابتداء من العام القادم وإسقاط ٥٠٪ من تلك الديون تمثل الفوائد المتراكمه عليها.

عرضت الحكومة هذا المطلب على إجتماع مجلس التعاون المصرى الأوربى الذى عقد فى العاصمة البلجيكيه بروكسل اواخر الشهر يوليو الماضى. ورأس وفد مصر فيه عمرو موسى وزير الخارجية، وشارك فيه د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد.

ذات المطلب كان محور مباحثات مع رئيس البنك الدولى، وسيتم عرضه على وفد صندوق النقد الدولى الذى سيزور مصر الشهر القادم تمهيدا لعقد اجتماع للدول الدائنة بنادى باريس فور توقيع الاتفاق بين الحكومة والصندوق فى نوفمبر القادم.

إعتذار رسمى لايران وليبيا والسودان على تصريحات والى ضدها.

إعتذرت مصر رسميا فى بيان خاص لكل من إيران وليبيا والسودان،على تصريحات د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة،والتى اتهم فيها الدول الثلاث بتمويل المتطرفين داخل البلاد.

عالجت الخارجية الموضوع سريعا لاحتواء أزمة دبلوماسية ،بأن فسرت تصريحات والى بأنها غير مقصودة و تم تأويلها ، ورغم ذلك احتجت الدول الثلاث وطلبت تفسيرا لها

ويذكر أن الطبعتين الثانية والثالثة من الجرايد القومية استبعدت الخبر من صفحاتها ، بعد نشره فى الطبعة الأولى واكتفت بنشر أن المتطرفين تمولهم جهات خارجية

تحركات دبلوماسية واسعة سبقت لقاء مبارك ورابين

لقاء الرئيس مبارك ورئيس وزراء اسرائيل اسحاق رابين، سبق الاعلان عنه ثلاثة اتصالات بين الرئيس الامريكى بوش والرئيس مبارك، واتصال بين مبارك ورابين ،كما تم لقاء خاص مع السفير الاسرائيلى بالقاهرة بمقر رئاسة الجمهورية.

غادر بعدها إلى الاراضى المحتلة حيث نقل رسالة من مصر الى تل أبيب.

حددت مصر فيها برنامج وصول أعمال الزيارة، والمقترحات المصرية التى سيتم الإعلان عنها فور انتهاء اللقاء،كما عقد د.أسامة الباز اجتماعا خاصا حضره سفير أمريكا بالقاهرة روبرت بللترو والسفير الإسرائيلى بالقاهرة.

كما أجرت مصر اتصالات مع دمشق وعمان وبيروت ،ومنظمة التحرير .

وذكرت مصادر دبلوماسية أن هناك محاولات لعقد لقاء عربى إسرائيلى تحضره مصر، ويجرى اختيار المكان الذى يتم عليه اللقاء.

ويذكر أن السفير المصرى فى اسرائيل كان قد طلب فى تقرير له للخارجية المصرية سرعة عقد لقاء عربى اسرائيلى ، يبدأ بمصر فى إسرائيل فور تشكيل حكومة اسرائيل بزعامة رابين.

إستعدادات لرفع التمثيل الدبلوماسى بين مصر ايران

يصدر خلال الفترة المقبلة قرار مصرى ايرانى برفع مستوى التمثيل الدبلوماسى بين البلدين لدرجة سفير بدلا من قائم بالأعمال يأتى ذلك من خلال وساطة سورية- عمانية استمرت نحو ما يقرب من عام سافر خلالها مساعد وزير الخارجية للشئون الأسيوية مرتين لطهران.. وزار مصر مسئولون إيرانيون..

يتوقع المراقبون لقاء مرتقبا بين عمرو موسى وعلى أكبر ولاياتى وزير الخارجية الإيرانى فى القاهرة قريبا

مصر وسوريا ترفضان محاولة خليجية لتأجيل إعلان دمشق

رفضت مصر وسوريا محاولة خليجية لتأجيل اجتماع وزراء خارجية إعلان دمشق الى ديسمبر القادم، بدلا من ٩ سبتمبر المقبل

. طلبت مصر وسوريا من سفراء الدول الخليجية فى كل من القاهرة ودمشق إبلاغ وزارات الخارجية بها، بالتدقيق فيما ينشر عن تأجيل الاجتماع على لسان ،وزرائها والمسئولين فيها. وأكد البلدان على أن الموعد المحدد فى سبتمبر نهائى ولا رجعة عنه.

كما رفض البلدان تقليص حجم رأسمال الصندوق الخليجى لدعم مصر وسوريا الى ٦,٥ مليار دولار بدلا من ١٠ مليار.

وكان وزيرا خارجية الكويت وقطر قد أعلنا تأجيل الاجتماع إلى ديسمبر ،وصدر بيان من سفارات دول الخليج بهذا المعنى وتحديد رأسمال الصندوق ب ٦,٥ مليار دولار.

الاسلام المسلح .. إلى أين ؟!

سيد قطب "الشاعر" الملحد .. الذى أصبح داعية "الإسلام المسلح"

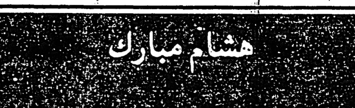

هشام مبارك

انطلق الرصاص، وساد الصمت والذهول ارجاء المنصه ... وكان السؤال على لسان الجميع .. من قتل الرئيس؟

منذ هذا التاريخ فى ٦اكتوبر ١٩٨١، افاق الجميع على الخطر الداهم « للإسلام المسلح » الذى اغتالت إحدى فصائله انور السادات وسط اشد اجراءات امن اشتركت فيها ثلاث مؤسسات امنية كبرى .. المخابرات، وزارة الداخلية، امن رئاسة الجمهورية .

وخلال عقد كامل من الزمان وسبعة شهور، تلك الممتدة بين ٦اكتوبر ١٩٨١ وحتى الان، قامت وزارة الداخلية بسجن وتعذيب ألاف من عناصر جماعات « الاسلام المسلح »، كما قتلت العشرات منهم، وتولى وزارة الداخلية خلال هذه الفترة، ٥وزراء بدءا من النبوى اسماعيل مرورا بحسن ابو باشا واحمد رشدى وزكى بدر انتهاءا بعبد الحليم موسى . تعهدوا جميعا بانهم ينوون القضاء على هذه الجماعات وكانت تصريحاتهم عنيفة : « فلابد من اقتلاع جذور الارهاب» « والعنف لايردعه الا العنف» « والضرب فى المليان وفى سويداء القلب» وكان تصريح موسى الأخير « إن مواجهة هذه الجماعات يستلزم سياسة أكثر من الضرب فى المليان».

جماعات الاسلام المسلح من جانبها ؟ قتلت واصابة عشرات من افراد الأمن فى هجمات مسلحة عديدة . منهم اكثر من مائه ضابط وجندى فى مذبحة اسيوط عقب الهجوم المسلح على مديرية الامن هناك فى اكتوبر ١٩٨١، واغتيال السادات ورفعت المحجوب. وعدد من مرافقيهم ومسئولى النشاط الدينى بجهاز أمن الدولة فى عين شمس ومحافظة الفيوم ١٩٨٩، ١٩٩٢ على التوالى، هذا غير قتل واصابة عدد من الجنود فى احداث متفرقة .

وقد سقط فى هذا الصراع المتبادل عشرات من المواطنين الابرياء لا ذنب لهم فى هذا الصراع المتبادل بين الشرطة والجماعات، لقد اتخذ الصراع بين العنف المؤسسى للدولة والعنف الدينى لجماعات « الاسلام المسلح» - حتى الآن» طابعا عبثيا فى صورة « فعل ورد فعل» فى دائرة مفرغة من « العنف والعنف المضاد » . فلا المؤسسات الامنية للدوله استطاعت وأد عنف هذه الجماعات، ولا فصائل «الاسلام المسلح » استطاعت تنفيذ اهدافها المعلنة باقامة الدولة الدينية فى مصر.

وإذا جاز القول بأن نتيجة هذا الصراع - حتى الآن- التعادل، فإنه من الصعوبة بمكان الحكم على مستقبل هذا الصراع دون الاجابة على تساؤلات عديدة مثل: تحديد فصائل « الاسلام المسلح » ..وكيف نشأت هذه الفصائل

سيد قطب

.. وماهى افكارها وخططها وما هى العلاقة بينها وبين الدولة؟؟

واذا كانت ظاهرة العنف الدينى - كأى ظاهرة- تتأثر فى نشأتها وسيرورتها بالاوضاع المجتمعية السائدة والمحيطة بها كشرط موضوعى ناظم لحركة هذه الظاهرة؟ فإن العوامل الذاتية المتمثلة فى دور القيادة لا يجوز ولا يجب تغافله، كعامل مؤثر فى نشأة ونمو هذه الظاهرة ايضا.

ووعيا بأهمية دور الفرد - القيادة- فى بحث ظاهرة « الاسلام المسلح » خصصنا الحلقة الأولى من هذه الدراسات، للشخصيات الرئيسية فى جماعات « الاسلام المسلح » مع الإشارة إلى الاوضاع السائدة.

بداية يجب الاشارة الى إن المقصود بجماعات « الاسلام المسلح »، تلك الفصائل التى تقوم بأعمال عنف مادى فى مواجهة افراد أو مؤسسات فى الدولة، استنادا الى فتاوى دينية نابعة من رؤيتها الخاصة للقرآن والسنة واجتهاد الفقهاء الدينيين. وهو عنف يستهدف تغييراً جذرياً لمجمل البناء الفوقى للدولة. ولافرق إذا كان تسليح الجماعات سيوفاً او جنازير أو اسلحة نارية. كما لافرق اذا كان العنف يستهدف فرقة موسيقية مغمورة بقرية « كودية الاسلام » بأسيوط، وقتل مسيحين عزل بقرية «صنبو» بديروط أو مسئول كبير بالدولة.

حسن أبو باشا

الشاعر الثائر

واذا كانت جماعات « الاسلام المسلح » نشأت فى السبعينات ونمت وتطورت فى الثمانينات والتسعينات. فإن هذه الجماعات تأثرت بشكل أو بآخر بفكر سيد قطب فى الستينات.

ففى فترات سجنه الطويل انجز سيد قطب كتابه « معالم فى الطريق » الذى كان بحق كما قال « جيلز كيبل » فى دراسته المثيرة « النبى والفرعون » بمثابة « الطريق الملكى لحركة الاسلاميين فى السبعينات »(١)

بدأ سيد قطب شاعرا ملحدا وانتهى ثائرا دينيا على المشنقة فى سجن الاستئناف.

ولد سيد قطب بقرية (موشا) بمحافظة اسيوط عام ١٩٠٦. واشتهر عنه عقب تخرجه من كلية دار العلوم كتابة الشعر والعمل بالنقد الادبى فى الصحف والمجلات وفى عام ١٩٤٥ سافر إلى أمريكا فى بعثة دراسية، وهناك بدأت تحولاته الإسلامية. وفى عام ١٩٥١ بعد عودته الى مصر التقى لاول مرة باعضاء من الاخوان المسلمين.

صالح سرية

وشكرى مصطفى

ومحمد عبد السلام

فرج.. ماذا بعد..؟

د. عمر عبد الرحمن

وفى عام ١٩٥٣ انضم قطب الى جماعة الاخوان المسلمين على يد صالح عشماوى رئيس مجلة الدعوة التى تصدر عن الاخوان، وانتخب سيد قطب عضوا بمكتب الارشاد - اعلى هيئة قيادية. كما تولى رئاسة قسم الدعوة الاسلامية بجماعة الاخوان المسلمين (٢).

وعقب محاولة الاغتيال الفاشلة التى استهدفت جمال عبد الناصر فى ٢٦ اكتوبر عام ١٩٥٤ بميدان المنشية، اعتقل سيد قطب مع ٦آلاف من أعضاء جماعة الاخوان، وكانت الاتهامات التى نسبتها اليه المحكمة العسكرية هى رئاسة قسم المنشورات بالجهاز السرى للاخوان المسلمين. (٣)

وصدر ضده حكم بالاشغال الشاقة المؤبدة، وافرج عنه قبل انتهاء المدة بعفو صحى نتيجة لوساطة الرئيس العراقى عبد السلام عارف فى عام ١٩٦٤.

وخلال عشر سنوات أمضاها وراء الجدران تنقل من السجن الحربى الى سجن ليمان طره حتى استقر به المطاف فى مستشفى السجن بسبب مرض السل الذى اسفر عن نزيف دموى بالرئة.

مذبحة طره

وخلالها ايضا شاهد سيد قطب كيف تعرض الاخوان المسلمون لجولات التعذيب المطولة. كما تعرض هو لهذا التعذيب(٤).

وفى عام ١٩٥٧ وقعت مذبحة طره للاخوان المسلمين التى راح ضحيتها ٢٣ قتيلا و٤٦ جريحا عندما اطلقت الشرطة النار عليهم داخل عنابر السجن بعد رفض الاخوان الخروج الى الجبل لتكسير الحجارة واعتصامهم داخل الزنازين (٥)

لقد كان لهذه المشاهد الحزينة بالغ الاثر على فكر سيد قطب، وقفزت تساؤلات عديدة الى ذهنه وذهن الاخوان الموجودين داخل السجن فمع محنة التعذيب والمذبحة اندفعوا جميعا للبحث عن علاقة القائمين على تعذيب مسلمين عزل إلا من الله بالاسلام. وتضافرت الظروف الصعبة التى شملت التعذيب والقتل والتى ألمت بسيد قطب ورفاقه مع عامل آخر لم يكن اقل وطأة على النفوس الحبيسة خلف الجدران، والذى تمثل فى انبهار الجماهير المسلمة وراء القيادة الناصرية وسيطرة الشعارات القومية والاشتراكية وغياب اى تضامن مع محنة الاخوان المسلمين داخل السجون.

وأصبح المناخ ممهدا اكثر من أى وقت مضى لبروز فكرتى « الجاهلية والتكفير » . فالنظام الذى عذب المسلمين داخل السجون اصبح فى رأى سيد قطب « كافرا »، والمجتمع الذى نزع وعيه وسار خلف هذا النظام اصبح « جاهليا » . ولأن نظام الحكم « كافر » فيجب مقاومته وإزالته، ولأن المجتمع « جاهلى » فيجب اعتزاله وعدم الانخراط فيه حتى يعود للإسلام(٦)

ولكى يعود المجتمع للإسلام، هكذا فكر سيد قطب، لا بد من وجود حركة اسلامية وكان تساؤله المنطقى عندئذ . كيف يمكن حماية هذه الحركة من اعتداء الدولة عليها ؟؟

يقول سيد قطب : « تجب حماية هذه الحركة وهى سائرة فى خطواتها بحيث اذا اعتدى عليها وعلى اصحابها يردا الاعتداء(٧)

ولا يضيع سيد قطب وقت المرء فى التفكير فى وسائل الرد التى اقترحها فيحددها فى الرد فورا على اعتقالات لاعضاء التنظيم بإزالة رؤوس فى مقدمتها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومدير مكتب المشير ومدير المخابرات ومدير البوليس، ثم نسف لبعض المنشآت التى تشل حركة مواصلات القاهرة لضمان عدم تتبع بقية الاخوان فيها وفى خارجها كمحطة الكهرباء والكبارى .. »(٨)

لقد كانت اجابة سيد قطب هى « الجهاد » من اجل حماية عمل الحركة الاسلامية من تدخل الدولة .

لقد اكتشف سيد قطب ان النظام قادر على تجميع اكبر قدر ممكن ممن تحشده الحركة الاسلامية ليضعه فى غياهب السجون طالما ان هذا القدر غير مسلح بفكر الجهاد والقوة (٩)

وكان هذا الاكتشاف علامة افتراق بين فترتين فترة الدعوة الاسلامية التى قادتها حركة الاخوان المسلمين بزعامة حسن البنا ، وفترة الجهاد المسلح ضد النظام الكافر لحماية الدعوة التى تمارسها الحركة الاسلامية.

باختصار قفز سيد قطب بالحركة الاسلامية قفزة نوعية كبرى على مستوى الفكر والحركة.

ويمكن تلخيص نظرية سيد قطب فى مجال الفكر فى مقولات ابداعية ثلاثة لم ترد من قبل في كتابات الاخوان المسلمين واصبحت مدرجة بقوة فى برامج الحركة الاسلامية اللاحقه.

١- الجاهلية: حيث ابرز سيد قطب مفهومها ونفى اختصاصها بمرحلة من الزمان

جمال عبد الناصر

مثل صدور الاسلام او جزء من المكان، عندما قال « ان المجتمع الجاهلى هو كل مجتمع غير مسلم واذا اردنا التحديد الموضوعى تدخل فى إطار المجتمع الجاهلى جميع المجتمعات القائمة فى الارض فعلا (١٠)

المفاصلة: ابتدع سيد قطب فكرة التمييز والعزلة الشعورية والاستعلاء على كل مظاهر الجاهلية. وهو ما يعنى العزلة عن المجتمع استعدادا لمواجهة الدولة الجاهلية . وشدد قطب على اعضاء الحركة الاسلامية « الاستعلاء على هذا المجتمع الجاهلى وقيمه وتصوراته والا نعدل نحن في قيمنا وتصوراتنا قليلا اوكثيرا لنلتقى معه فى منتصف الطريق . كلا إننا وإياه على مفرق الطريق » وحين نسايره خطوة واحدة فإننا نفقد المنهج كله ونفقد الطريق (١١)

٣- المواجهة: اكد قطب على اهمية مواجهة المجتمع الجاهلى واجراء تغييرات عنيفة عليه . فبعد ان يستكمل التنظيم بناءه

التكفير والهجرة.. تنقسم الى الناجون من النار والشوقيين والتوقف والتبين

فإن المهمة « الأولى هى تغيير واقع هذا المجتمع .. مهمتنا هى تغيير هذا الواقع الجاهلى من اساسه »..(١٢)

وعلى المستوى الحركى اكتشف سيد قطب اهمية الترابط بين الدعوة والجهاد- العمل المسلح- لاى حركة اسلامية تريد انجاز اهدافها . وكانت خطته تتمثل فى

١- طرحه للمفاصلة والعزلة الشعورية للتخلص من ضغط الجاهلية بصورتها النظامية والمجتمعية علي اعضاء الحركة الاسلامية.

٢- التربية العقائدية الجهادية لاعضاء الحركة لمجابهة المجتمع الجاهلى .

٣- التسليح والتدريب والاعداد للمواجهة المرتقبة (١٣)

لكن لم يهنأ سيد قطب بخطته التى وضعها بشقيها النظرى والعملى فقدأعلن جمال عبد الناصر من موسكو فى ٣٠ أغسطس ١٩٦٥ عن مؤامرة جديدة يشارك فيها الاخوان المسلمون لقلب نظام الحكم يديرها من القاهرة سيد قطب بالتعاون مع شقيقه فى عمان الذى كان على صلة بحلف « السنتو » الغربى!!

وعاد سيد قطب ضيفا على السجون للمرة الثانية والأخيرة ففى صباح ٢٩ أغسطس عام ١٩٦٦ رفرفت راية سوداء اعلى سجن الاستئناف بالقاهرة، توطئه لإعدام سيد قطب واثنين من رفاقه تنفيذا لحكم المحكمة العسكرية العليا .

وقد اعطى سيد قطب دفعة قوية لرواج أفكاره ليس فى مصر فحسب بل فى كثير من الدول العربية التى شهدت ظاهرة الحركة الاسلامية . حيث قدم قطب لهذه الحركة الاداة النظرية لتحليل مواقفها من انظمة الحكم ومجتمعاتها . او كما يقول المستشار طارق البشرى فقد اصبحت افكار سيد قطب الواردة فى « معالم على الطريق» « ما العمل» لحركة الاسلاميين، مثلما كانت افكار لينين بعد الثورة الروسية الاولى فى ١٩٠٥ « ما العمل للشيوعيين السوفيت والتى وردت فى كتاب يحمل نفس الإسم ولم تكن جماعات « الاسلام المسلح » التى نشأت فى السبعينات الى الان بمعزل عن تأثير سيد قطب، بل يمكن القول بأن هذه الجماعات اعتمدت كليا في كثير من اطروحاتها علي افكار سيد قطب . فكان فكره بمثابة « كاميرة »تنظر إليه كل جماعة من زاوية مفضله لها لتستنبط رؤيتها التي ستحملها لسنوات عديدة فيما بعد « فجماعة المسلمون » التى عرفت اعلاميا بإسم « التكفير والهجرة » اختارت زاوية «

المفاصلة» أو «العزلة» فى فكر سيد قطب، لتقييم بنا ها الفكرى عليها. فقد دعت هذه الجماعة الى «المفاصلة الكاملة» عن المجتمع الجاهلى ومن ثم ضرورة الهجرة لحين إنتهاء «مرحلة الاستضعاف» ثم العودة لتحرير المجتمع الكافر من جاهليته عندما تصل الجماعة الى «مرحلة التمكن» (١٤)

وتفرعت عن هذه الجماعة الأهم فى الثمانينات جماعتان هما، «التوقف والتبين» التى قامت بثلاث محاولات اغتيال فاشلة ضد وزيرى الداخلية حسن ابو باشا والنبوى اسماعيل والثالثة ضد الصحفى مكرم محمد أحمد فى عام ١٩٨٦. وقد اشتهرت هذه الجماعة أعلاميا باسم «الناجون من النار» وقد استقى الاعلام هذه التسمية من اجابة احد المتهمين عند ما قال على جماعته بإنها من طائفة المسلمين الذين سينجون من النار.

أما الجماعة الثانية التى تفرعت عن «جماعة المسلمين» الام، فقد اتخذت ذات الاسم وهذه الجماعة نشأت فى الفيوم فى منتصف الثمانينات وهى المسئوله عن احداث قرية كحك وعن اغتيال مسئول النشاط الدينى بمحافظة الفيوم المقدم أحمد علاء هذا العام. واشتهرت هذه الجماعة اعلاميا باسم جماعة «الشوقيين» نسبة إلى اميرها شوقى الشيخ.

فى حين اختارت الحركة الجهادية الى تتشكل من ثلاثة فصائل هى «شباب محمد» و «حركة الجهاد الاسلامى» و «الجماعة الاسلاميه الجهادية» اختارت زاوية «الجهاد» فى فكر سيد قطب.

ويذكر ان جماعة «شباب محمد» بزعامة الدكتور الفلسطينى صالح سرية قامت بمحاولة فاشلة للاستيلاء على السلطة فى عام ١٩٧٤ بواسطة طلاب من كلية «الفنية العسكرية» الذين شكلوا اغلبية عضوية «جماعة شباب محمد» وقد اشتهرت اعلاميا هذه الجماعة بسبب عضويتها باسم تنظيم «الفنية العسكرية»

وفى عام ١٩٧٩ توحدت جماعتى «حركة الجهاد» بزعامة محمد عبد السلام فرج، و «الجماعة الاسلامية» فى صعيد مصر، عقب حوار دار بين زعيم حركة الجهاد وكرم زهدى احد امراء الجماعة الاسلامية. وقام التنظيم الموحد باغتيال السادات فى ١٩٨١ واحداث اسيوط التى تلت عملية الاغتيال.

وفى عام ١٩٨٤ ونتيجة لخلافات نشبت داخل سجن ليمان طره حيث كانت قيادات التنظيم الموحد سجينة، انفصلت جماعة «حركة الجهاد الاسلامى» عن «الجماعة الاسلاميه» التى تولى امارتها الدكتور عبد الرحمن عمر، وفى حين ظل «عبود الزمر» رمزا «لحركة الجهاد» بعد اعدام محمد عبد السلام.

ويمكن القول بأن جماعات «الاسلام المسلح» وإن اجتمعت على مرجعية فكرية واحدة تمثلت فى كتابات سيد قطب، إلا إن خطين بارزين تنافسا داخل حركة «الاسلام المسلح»، هما خط التكفير ومؤسسه شكرى مصطفى، وخط الجهاد بزعامة صالح سرية مؤسس اول تنظيم جهادى فى مصر يقوم بأعمال عنف فى السبعينات.

شكرى مصطفى - خط التكفير

كانت الافكار الاساسية للجماعة الأم «جماعة المسلمين» قد نشأت داخل سجن ابو زعبل فعندما نزح شكرى مصطفى من بلدته «ابو قرقاص» ليدرس فى جامعه اسيوط، تعرف هناك على اعضاء الاخوان المسلمين حيث انضم إليهم. وفى عام ١٩٦٥ قام شكرى مصطفى بتوزيع منشورات الاخوان وقد تعرض بسبب ذلك للاعتقال حيث اودع بداية فى سجن ليمان طره ثم نقل الى سجن ابو زعبل حيث امضى نحو ٦ سنوات حتى افرج عنه فى ١٦ اكتوبر ١٩٧١ فى اطار قرارات الافراج التي اصدرها السادات بالعفو على اعضاء من جماعة الاخوان المسلمين.

وكما كان الحال فى كافة السجون التى استضافت الاخوان المسلمين فى هذه الفترة شهد سجن ابو زعبل مناقشات حامية وانقسم الفرقاء الى فريقين. حيث ايد البعض افكار سيد قطب فى كتابه «معالم على الطريق» الذى كان محل اهتمام الجميع المختلفين والمؤيدين. بينما استمر الفريق الآخر - المحافظ - على نهج الاخوان المسلمين رافضا افكار سيد قطب معتمدا فى ذلك على آراء المرشد العام للاخوان المسلمين انذاك حسن الهضيبى التى اوردها فى كتابه «دعاة لاقضاة» والذى كرسه لتنفيذ اراء سيد قطب.

شكرى مصطفى

وفى ظل امواج الافكار المتلاطمة والمتناقضة، كان شكرى مصطفى يستمع باهتمام بالغ الى مناقشات الفريقين المتصارعين. ولكن لم يدم ذلك طويلا فسرعان ما انضم إلى الفريق المؤيد لافكار سيد قطب.

لكن انضمام شكرى مصطفى لهذا الفريق لم يرحه من صداع المناقشات المحتدمة، فقد نشب صراع اكثر شراسة داخل الفريق المؤيد لأفكار سيد قطب، فانقسم الفريق الى مجموعتين نتيجة لاختلاف فى تفسير فكرة سيد قطب عن «المفاصلة» فالأولى رأت إن «المفاصلة» - العزلة أو الانفصال - التى يعنيها سيد قطب هى العزلة الشعورية عن المجتمع الجاهلى لكن دون هجرة ومع استمرار تواجدهم بداخله. فى حين رأت المجموعة الثانية إن المقصود «بالمفاصلة» العزلة الكاملة عن المجتمع وهجره الى مكان آمن طالما ان جماعة المسلمين فى «مرحلة استضعاف» لإقامة المجتمع المسلم هناك، حتى «تتمكن» الجماعة وتعود لتحرير المجتمع الجاهلى.

وقد أيد شكرى مصطفى رأى المجموعة الأخيرة بحماس، الا إنه وحتى عام ١٩٦٩ لم يكن له شأن فى قيادة هذه المجموعة حتى خلع الشيخ «على عبده» جلبابه!!

ففى هذا العام وبعد سنوات داخل السجن من عراك وتبادل الاتهامات وتكفير المجموعات الاخرى، التى قادها الشيخ «على عبده» امير هذه المجموعة التى انضم اليها شكرى مصطفى، فجأة اعلن هذا الشيخ تخليه عن افكار المجموعة واعلن اقتناعه باراء المرشد العام حسن الهضيبى. وبحركة مسرحية لكى يعبر الشيخ عبده عن قناعته الجديدة، خلع جلبابه واعلن انه «تخلى عن التكفير بالضبط كما تخلى عن جلبابه» ولم يدم الوقت طويلا حتى تصدعت مجموعته تماما. (١٥)

ولم يتبق من «جماعة المسلمين» سوى شكرى مصطفى داخل سجن ابو زعبل، وظلت الافكار التى اعتنقها بعد مناقشات الشيخ «على عبده» معه حبيسة عقله. حتى جاءت الفرصة ليطلقها فى اكتوبر ١٩٧١ عندما افرج عنه. عاد شكرى مصطفى الى اسيوط

وحيدا مع أفكاره حيث جاب ضواحي وقرى اسيوط مصطحبا معه ابن أخته « ماهر بكري » الذى اقتنع بأفكاره، ليدعوا معا لافكارهما كل يوم جمعة.

وخلال ست سنوات هى الفترة الممتدة من تاريخ الافراج عن شكري مصطفى فى ١٩٧١ حتى وقوفه علي حبل المشنقة عام ١٩٧٧ انضم نحو ألفين من الشباب الى جماعة « جماعة المسلمون» (١٦)

وقد تميزت الاطروحات الفكرية « لجماعة المسلمين التي وضعها شكري مصطفى باتباع خط التكفير الذى كانت بذوره قد طرحت فى « معالم فى الطريق» لسيد قطب ففى رأي الجماعة إن الاصل فى الواقع الكفر، ولا تعذر الجماعة احدا من الناس بجهله أو ضعفه فالاصل فى الجميع الكفر . والشرط الوحيد للهرب من براثن الكفر الى الايمان هو الانضمام الى الجماعة . لذلك فقد اعتبر شكري مصطفى اعضاء جماعته هم «المسلمون» فقط فى المجتمع وكل من خارجها كافر!!.

فعندما سألت المحكمة العسكرية شكرى مصطفى: « اذا دعوت انسانا بعينه الى فكرك ومذهبك ولم يدخل فيما دخلت... فهل تعطية الحق فى أن يستقل برأيه ليحاسبه الله على نيته واجتهاده ام تحكم عليه بالكفر لهذا السبب وحده..؟»

فأجاب شكرى: « بل أحكم عليه بالكفر لهذا السبب وحده» (١٧)

والطريف ان شكرى مصطفى قد كفر ايضا الامامين مسلم والبخارى . فعندما سألته المحكمة العسكرية بعد ان استند كثيرا فى سرد اراء جماعته على أحاديث نبوية : « لابد عقلا لتصديق احاديث البخارى ومسلم ان تجزم بأنهما مسلمان.. أليس كذلك؟؟»

واجاب شكرى: « كلا ..وما تعتقده الجماعة ان مدار نقل الخبر - اى خبر - يبنى على الصدق وليس على الاسلام..»

وبالرغم من تبنى الجماعة لخط التكفير الا انها حظرت على اعضائها المجاهرة بتكفير الناس والمجتمع تجنبا للضرر المتوقع بينما يعيش افراده فى « مرحلة الاستضعاف» وحتى تتم هجرة الجماعة الى الجبال وهناك وبعد اقامة مجتمع إسلامى تجوز المجاهرة بتكفير المجتمع وهناك تستعد الجماعة قتاليا وعدديا حتى « مرحلة التمكن » ثم تعود الجماعة الى المجتمع « الكافر» لتحريره من نير « الجاهلية» واقامة المجتمع الاسلامى .

ولم تبدأ « جماعة المسلمون» الهجرة فعليا إلا بعد وقائع عنف ارتكبتها الجماعة . عندما ارسل لها اميرها شكرى مصطفى مجموعات من الجماعة لتأديب وعقاب عدة اعضاء تخلوا عن افكار « جماعة المسلمون» وشكلوا جماعة اخرى وهو ما اعتبره ارتدادا عن الاسلام.

وفى إحدى حملات التأديب القت الشرطة عام ١٩٧٣ القبض على ١٤ من اعضاء « جماعة المسلمون» وعندئذ وخشية اضطهاد الشرطة وإيذائها بدأت الجماعة هجرتها الي الجبال والكهوف.

وهناك عاش أعضاء الجماعة حياة كاملة متنقلين بين الجبال والكهوف مع زوجاتهم . وانتبهت الصحافة الى نوعية الحياة الغريبة التي تعيشها الجماعة، فشنت عدة حملات صحفية فى الصحف خلال عامى ١٩٧٤، ١٩٧٥ . ومن ضمن المشاركين فى هذه الحملة، :كان وزير الاوقاف الشيخ محمد الذهبى.

وردا على اعتقالات الشرطة لاعضاء من الجماعة وتشويه صورتها فى الحملة الصحفية وتزايد الانشقاقات فى عضوية الجماعة، قرشكرى مصطفى القيام بعملية كبرى تعيد التوازن المفقود للجماعة . وكانت هذه العملية هى اختطاف الشيخ الذهبى فى مساء ٣ يوليو ١٩٧٧.(١٩)

وفى مقابل الافراج عن الرهينة، طالبت الجماعة بالافراج الفورى عن كافة معتقليها وفدية مالية قدرها ٢٠٠٠٠٠ ألف جنيه ونشريان لها يوضح موقفها من الحملة الصحفية التى شوهت اراء الجماعة إلا ان هذا المطلب لم ينفذ.

وعليه نفذ شكرى مصطفى تهديده وأمر بقتل الشيخ باطلاق رصاصة على عينه اليسرى كما كان يهدد دائما كل من يعترض عليه.

وبقتل الذهبى وبالقبض على أغلب اعضاء الجماعة واعدام اميرها شكرى مصطفى فى عام ١٩٧٧ تنفيذا لحكم المحكمة العسكرية تكون « جماعة المسلمون قد انتهت فعليا، الا ان افكارها وجدت من يحملها فيما بعد وكما سنرى عند حديثنا عن تنظيمات الثمانينات .

وفى حقيقة الامر لم يكن شكرى مصطفى اول تلاميذ سيد قطب الذى يلقى نفس مصير استاذه علي المشنقة، فقد سبقه الى ذات الطريق الدكتور صالح سرية . ومن مفارقات القدر ان يحضر صالح سرية . الي مصر عام ١٩٧١ وهو نفس العام الذي افرج فيه عن شكري مصطفى ليضع بناء خط التكفير، وهو ما يعنى ان صالح سرية الذى كان يمثل خط الجهاد لم يكن غائبا طيلة هذه الفترة . لكن لذلك قصة اخرى موضوعها الحلقة القادمة.

هوامش الدراسة

(١) جيلز كيبل- النبى والفرعون- مكتبه مدبولى - ص٦١

(٢) تحقيقات سيد قطب امام المحكمة العسكرية وردت فى كتاب « لماذا اعدمونى» - الشركة السعودية للابحاث والتسويق- ص١١

(٣) جيلزكيبل- م.س- ص٢٧

(٤) د. محمد خلف الله - الحركات الاسلاميه المعاصرة فى الوطن العربى - مركز دراسات الوحدة العربية- ص٦٠ فى حين لم يجد الباحث فى كتاب « لماذا اعدمونى » لسيد قطب اية اشارة عن تعرضه شخصيا للتعذيب كما اكد ذلك ايضا عادل حموده - سيد قطب من القرية الى المشنقة- ص١٣١- دار سينا للنشر

(٥) عادل حموده - م.س- ص١٢٩

(٦) عادل حموده -م.س-ص١٣٢ومابعدها

(٧) سيد قطب لماذا اعدمونى -م.س-ص٤٤

(٨) سيد قطب لماذا اعدمونى - م.س ص٥٥

(٩) وثيقة بعنوان « تطور الحركة الاسلامية - صادرة عن حركة « الجهاد الاسلامى» دون عنوان او ناشر - ص٤١

(١٠) سيد قطب - « معالم في الطريق» -ص٨٨

(١١) م.س ص١٩

(١٢) م.س ص١٩

(١٣) « تطور الحركة الاسلامية»-ص٣١

(١٤) اقوال شكري مصطفى فى القضية رقم ٦ لسنه ١٩٧٧ امن دولة عسكرية عليا- وردت هذه الوثيقة فى « المصحف والسيف» - نبيل عبد الفتاح- ص١٧٥مكتبه مدبولى ولمزيد من التفصيل انظر « مواجهة الفكر المتطرف فى الاسلام» . د. حامد حسان وآخرون - توزيع دار سينا للنشر

(١٥) جيلز كيبل- م.س -ص٦٥

(١٦) م.س ص٦٧

(١٧) اقوال شكرى مصطفى فى القضية رقم ٦ لسنه ١٩٧٧ - وردت فى «مواجهة الفكر المتطرف فى الاسلام» م.س ص٢١

(١٨) م.س ص٤١

(١٩) جيلزكيبل-م.س-ص٨٨

التطرف والعنف والفتنة الطائفية

آثار جانبية للنظام الشمولي

عادل عيد المحامي

ليس جديدا أن نقول أن قيام نظام يوليو ١٩٥٢ بحل الأحزاب ومصادرة النشاط السياسي قد أدى إلى نشوء فراغ كبير في الشارع المصري، لم يوفق النظام في ملئه رغم كل ما أقامه من هياكل وتنظيمات سياسية متعاقبة أراد بها أن يستوعب الشعب ويعبئه خلف (الزعامة الملهمة) لقائد الثورة، وهذه التنظيمات بدءا من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي- رغم ملء الملايين إستمارات العضوية-ظلت بغير تواجد حقيقي بين الجماهير التي كانت تتوجس منها ولا تتعامل معها إلا توقيا لبطش السلطة.

ولقد استمر هذا الفراغ السياسي في مرحلة السادات، رغم محاولاته المظهرية لتجميل صورة النظام وتخليصه من صفة الشمولية بقبول قيام أحزاب سياسية بديلا عن التنظيم الواحد، وهو تنظيم الاتحاد الاشتراكي. إلا أن الأحزاب الجديدة التي صرح بقيامها لم تستطع-أيضا- أن تملأ الفراغ، وذلك لسببين .

الأول: أن النظام نفسه لم يغير من طبيعته الشمولية التي تقوم على تركيز السلطات في يد رئيس الجمهورية وتضمن له البقاء في منصبه مدى الحياة، وتحصنه دون أي مساءلة أو حساب بما يؤدي- عملا - إلي إهدار أي فرصة لتداول السلطة بين الحزب الحاكم -حزب رئيس الجمهورية- والأحزاب الأخرى وبدون هذا التداول يغدو الحديث عن الديمقراطية ضربا من ضروب العبث والاستخفاف بالعقول .

أما السبب الثاني: وهو فرع من الأول ونتيجة منطقية له -فهو إن الأحزاب التي سمح النظام بقيامها قد وضع على نشأتها وحركتها ونشاطها قيودا ثقيلة تحكم عليها الحصار وتضعها تحت وصاية لجنة الأحزاب وهي لجنة حكومية مشكلة من عناصر تنتمي للحزب الحاكم.

ولقد كان طبيعيا في ظل هذا النظام أن يجنح الأفراد إلى السلبية إيثارا للسلامة خصوصا مع شيوع ظاهرة التعذيب الذي أصبح يمارس بشكل روتيني في دور الشرطة بصفة عامة ومقار مباحث أمن الدولة بصفة خاصة.وأيضا مع شيوع ظاهرة تزوير الانتخابات والاستفتاءات تزويرا مفضوحا بغير حرج أو حياء .

مثل هذا النظام الذي يرفض الإقرار بحق المواطنين في التغيير ويصادر آلياته ويحتمي في ذلك بشرعية زائفة اصطنعها خصيصا لتضمن له البقاء في السلطة إلى أجل غير مسمى هونظام يقوم في حقيقته على العنف وبالتالي فإنه يستدعي - في مواجهته- العنف المضاد وهو العنف الذي يضطر اليه كل راغب في التغيير سواء كان منطلق التغيير سياسيا أو دينيا. ومن هنا نستطيع أن نقول إن ظاهرة التطرف والعنف التي شهدتها مصر في الآونة الأخيرة لا تعدو أن تكون إفرازا من إفرازات النظام الشمولي الحاكم وأن علاجها لا يكون باستخدام تشريعات تضع مزيدا من القيود على الحريات وتنتقص مما هو متاح من ضمانات.وإنما العلاج هو ديموقراطية حقيقية تكفل للمواطنين أن يخرجوا من عزلتهم وسلبيتهم وتهيىء لهم مشاركة جادة لإدارة شئون البلاد.

أربعون عاماً على ثورة ٢٣ يوليو

حوار: حسن بدوى

محمد فائق

قبل أسبوع أكملت ثورة يوليو عامها الأربعين.. وسط تغيرات عميقة على المستوى المحلى والعربى والدولى..

تغيرت الإرادات والتوجهات ومعها تغيرت اللغة ومعانى الكلمات..

أصبح الإصلاح الزراعى قيدا على الإصلاح الاقتصادى واتهمه البعض بأنه كان منافيا للشريعة الإسلامية واتهمنا بأننا عشنا كمصريين أربعين عاما فى الحرام!!

وأثمر الهجوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج إقرار خطط التحول لآليات السوق وتصفية المصانع وبيعها.

واختفت كلمة التحول الاشتراكى إلامن إحدى مواد الدستور لتحل محلها «الخصخصة» والنموذج الأمريكى للاستهلاك السفيه..

وتفشى الفكر الأصولى الارهابى سواء كان مرتديا عمامة أو «طربوشا» أو «برنيطة» على حساب الأفكار التى تعلى قيمة العلم والعمل والتقدم والعدالة.

وبينما يتجه العالم الى التكتلات الكبرى.. تتفتت الأفكار العربية الى كيانات أصغر فأصغر، تصل فى بعضها الى التفتت الطائفى.. وتتجسد قمة الكارثة فى حرب الخليج.. ليخرج كل قطر منها متوهما القدرة على الخلاص منفردا فإذا به يزداد سقوطا فى شباك التبعية.

ويختفى القطبان من عالم اليوم وتزداد الهيمنة الأمريكية ومع التطورات السابقة والحالية يخفت صوت البلدان النامية الذى بلغ قمة دويه فى عنفوان «عدم الانحياز» فى الستينيات.

ماذا بقى إذن من ثورة يوليو بعد كل هذه المياه التى جرت فى النهر؟

وأى فكرة أو شعار أو انجاز مازال صامدا فى مواجهة رياح التغيير العاتية؟

وماذا تطور أو يجب تطويره ليلحق قطار العصر، ويدفع بكيان الوطن والأمة ليكون قويا وفاعلا فى هذا النظام- أو اللانظام- الدولى الجديد؟

عشرات من الأسئلة تطرح نفسها على كل القوى السياسية واليسارية خاصة..

وكان هذا الحوار مع «محمد فائق» مهندس السياسة المصرية فى أفريقيا ومدير مكتب «عبد الناصر» للشئون الأفريقية فى الستينيات (مرحلة انتصار حركة التحرر الوطنى» ووزير الإعلام ووزير الدولة للشئون الخارجية ، وأحد قادة اليسار الناصرى وضعه السادات فى السجن ١٠ أعوام عقب إنقلاب ١٣ مايو ١٩٧١... ثم أحد معتقلى مذبحة ٣ سبتمبر ٨١. وهو الآن الامين العام المنظمة العربية لحقوق الانسان... وأحد قادة الحزب الديمقراطى العربى الناصرى.

العدل.. والسوق

* **هل أخطأت ثورة يوليو حين**

جوهر عدم الانحياز مازال قائما وهو الحفاظ على ارادة واستقلال الدول الصغيرة

رفعت شعارى التحول الاشتراكي والملكية العامة لوسائل الانتاج؟ أم أنهما مازالا صحيحين رغم التوجهات الدولية والمحلية مؤخرا نحو آليات السوق؟ وهل يحتاج الشعاران الى تطوير بعد هذه التغيرات؟

- كان الهدف الاجتماعى لثورة يوليو من أهم أهدافها الأساسية، ومازال من أهم أهداف الحزب الناصري، وفكرة التوازن فى المجتمع والعدالة الاجتماعية التى عبرت عنها الثورة الاشتراكية مازالت من الثوابت فى الفكر الناصري، ولكنها بطبيعة الحال تحتاج الى طريق اقتراب مختلف بعد أن فرض اقتصاد السوق على العالم، القضية فرضت علينا- وليست من اختيارنا- بعدما حدث فى دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتى وحتى الصين التى تدخلها السوق العالمية ولابد بالتالى من مواجهة الوضع الجديد بأساليب جديدة تختلف عن أساليب المواجهة فى المرحلة الأولى للثورة.

***وماهى الأساليب التى تحتاج الى التغيير؟**

- لكى تتكلم عن التوازن فى المجتمع، لابد أن تتحقق الكفاية، أى زيادة الانتاج، وهذا يحتاج الى الاعتماد الجماعى على النفس والتنمية المستقلة، وأقصد التنمية الشاملة للمجتمع- وليس مجرد زيادة الأرقام- تنمية يكون النصيب الأكبر فيها للعمال والفلاحين والفقراء عموما ،وأن ترتفع قيمة العمل لتكون الأساس فى تقييم الإنسان، وأيضا..عدالة توزيع الدخل بحيث يستفيد من التنمية الأغلبية العظمى من الشعب وليست الرأسمالية أو طبقة معينة، وهذا يجب أن ينعكس فى قوانين، ليس لحماية التجار وضرب المنتجين وانما لتشجيع الانتاج، وقرارات لاتؤدى للانكماش، كما هو حادث الآن وانما للاقبال على المشروعات الجديدة، وكذلك..كيف نتحكم فى مدخراتنا..أيضا.. القطاع العام له دور أساسي فى التنمية ولا بد أن يستمر، وليس مهما أن تمتلك الدولة ١٠٠٪ منه أو جزء من الملكية ، وإنما المهم أن يكون له دور أساسى فى التنمية ، وفى توازن المجتمع.

***وهل يدخل التأميم ضمن الأساليب التى يجب تغييرها؟**

- النظرة للتأميم تختلف الآن عن بداية الثورة،فالتأميم كان فى البداية بهدف إيجاد مدخرات من أجل التنمية ، ولم يكن هدفا فى حد ذاته، وكان للاستثمارات الأجنبية والعائلة

جمال عبد الناصر

المالكة، وتم بتعويضات فيما عدا ذلك بالنسبة للاقطاع وغيره - فالتأميم كان ضرورة ووسيلة للتنمية وليس هدفا .

*التوازن..والاضطراب

•وماذا بقى من ثورة يوليو فى الريف بعد صدور قانون يسمح بطرد مستأجرى الأراضى الزراعية.. والتغيرات الاجتماعية فى الريف طوال سنوات السادات-مبارك؟

•قانون الإصلاح الزراعى كان يحتاج لبعض التطوير،مثلا فى العلاقة بين الضريبة والايجار،كان من الممكن تغييرها أو تغيير الضريبة،لكن القانون الذى صدر سيخلق مشاكل كبيرة جدا، فبعض العائلات تعتمد كليا على هذه الأرض المؤجرة فى معيشتها ،ليس هذا هو الحل وكان يمكن إدخال بعض التعديلات التى تعطى شيئا من العدالة للملاك ولكن ليس بهذه الطريقة التى يتم بها طرد المتسأجر.

•وماذا عن العدالة الاجتماعية فى مجالات التعليم والصحةوغيرها من الضرورات الاجتماعية التى يجب توفيرها لكل المواطنين ؟

•هناك كثير من المكاسب التى حصل عليها العمال والفلاحون مازالت موجودة ،فتمثيلهم بنسبة ٥٠٪ فى المجالس المنتخبة موجود ،والتعليم مازال مجانيا ، ومازالت هناك فرصة للفقراء لكى يصلوا الى أعلى مستويات التعليم بغض النظر عن بعض الخلل الواقع نتيجة الدروس الخصوصية ونوعية التعليم والمدارس الخاصة. وفى مجالات الصحة ما زالت القرى بها وحدات صحية ، لم تكن موجودة قبل الثورة.قد يكون هناك تقاعس فى التوسع فيها أو نسبة الوحدات التى تخدم السكان فى الريف،لكن الجوهر نفسه موجود، فكرة الحق فى الحصول على هذه الخدمة موجودة.

التعددية ..والتحالف

•انتقل المجتمع المصرى الى التعددية الحزبية ، وأصبح هناك حزب للناصريين ، هل يعنى ذلك إنتهاء فكرة تحالف قوى الشعب العامل التى كانت قضية أساسية فى الميثاق الوطنى وبنيان النظام الناصرى؟

- نحن نؤمن إيمانا كاملا بأن التعددية وتداول السلطة من الأشياء الجوهرية،ونقبل بها كأساس لمواجهة متغيرات العصر،واستكمالا لفكر الثورة وبناء الديمقراطية السليمة، وإذا رجعنا لفكر ثورة يوليو سنجد الديمقراطية إحدى المبادىء الأساسية للثورة، وعندما بدأ عبد الناصر بعد ١٩٦٧ فكرة الانتخابات من داخل الاتحاد الاشتراكى ثم التنظيم الطليعى،كان المقصود إنشاء نواة لحزب الثورة بما يسمح بعد ذلك بالتعددية الحزبية.اذن فكرة الحزب الواحد ليست من الثوابت فى الفكر الناصرى، بالعكس كانت مرحلة فى بداية التغيير الاجتماعى الذي حدث وقتها .وهذا لا يعنى انتهاء فكرة تحالف

الاشتراكية جوهرها العدل الاجتماعى وهو أكثر ضرورة فى نظام السوق

قوى الشعب العامل، فالتحالف ممكن أن يكون داخل الحزب نفسه، وأتصور أن أي قوى تقدمية سيكون فيها هذا التحالف، وحزب التجمع مثال على ذلك.

***ألا ترون أن جبهة الأحزاب التقدمية صيغة أكثر تناسبا مع الديمقراطية والتعددية؟**

- تحالف قوى الشعب العامل شيء، وجبهة الأحزاب التقدمية شيء آخر، وليس هذا ضد ذاك، والجبهة تقررها سياسات كل حزب، عندما يقرر فكرة التحالف ومع من يتحالف.

الأصولية والحكم القومي

***اتخذ نظام يوليو وأنظمة التحرر الوطني في المنطقة العربية (الجزائر مثلا) موقفا قمعيا ضد الفكر السلفي والأصوليين في الوقت الذي لم يعلن فيه موقفا صريحا من العلمانية.. وشهدنا بعد دورة حكم هذه الأنظمة عودة انتشار السلفية والأصولية، فما مدى مسئولية هذه الأنظمة عن ذلك؟**

- العكس هو الصحيح، فغياب الأحزاب القومية نتج عنه فراغ سياسي ملأته جماعات الإسلام السياسي، فالأحزاب القومية لم تكن تتعارض مع الدين ولا مع الفكر الديني (خصوصا في مصر) وكان عبد الناصر ينادي بالدوائر الثلاث، العربية والأفريقية والإسلامية، لم يكن هناك تناقض اطلاقا، صحيح أنه حدث خلاف بين التعبير السياسي لهذه القوى والثورة أيام عبد الناصر، ولكن الخلاف كان سياسيا وليس دينيا.. وفي هذه الفترة كان عبد الناصر يعتبر حامي حمى الاسلام في أفريقيا وآسيا، وكانت كل هذه البلاد تعتبر عبد الناصر زعيما عربيا وإسلاميا.

إذن فالأصولية لم تظهر إلا في المناطق التي وجد فيها فراغ سياسي، الجزائر مثلا، عندما ضعفت جبهة التحرير، وضعفت الأحزاب الى حد كبير جدا كانت فرصة الأصولية والإسلام السياسي أكبر بكثير جدا مما لو كانت الجبهة قوية، وهذا ما حدث أيضا في معظم البلاد التي غابت فيها الأحزاب القومية.

*وماذا عن مصر؟

- في مصر أيضا لم يكن الحزب الناصري موجودا عندما انتشرت الأصولية، ولم يكن هناك حزب قومي غير التجمع، لكن التيارات القومية الكبيرة كالناصريين، كانت ممنوعة من إنشاء حزب، وبعد ظهور الحزب الناصري، سيملأ هذا الفراغ، ويستقطب عددا كبيرا جدا ممن ينادون بالدين أو يهتمون بالدائرة الدينية، أما الرجل القومي الذي وجد في هذا الفراغ، فقد استقطبته غالبا تيارات الاسلام السياسي.

مكاسب العمال والفلاحين مازالت قائمة رغم الخلل الذي أصابها

الوحدة العربية أكثر ضرورة في النظام الدولي الجديد ومداخلها عديدة

أنور السادات

***الحزب والسلطة والتاريخ**

-هل نفهم من ذلك أن غياب الحزب يتحدد بكونه بعيدا عن السلطة، أو بعدم حصوله على الشرعية؟

أقصد بغياب الحزب إبعاده عن العمل الشرعي والعلني في الشارع، وليس بوجوده في السلطة أو خارجها. والقوميون يرفضون العمل تحت الأرض (خاصة الناصريين) بينما الاسلاميون يعملون تحت الأرض وهذا هو الفرق. نحن جربنا أشياء كثيرة ولكننا توصلنا الى أن العمل السري بالنسبة للناصرية سيجهضها تماما، فالناصرية هي الالتصاق بالجماهير والتحرك مع حركتها، ولا يمكن أن يتم ذلك بشكل سري.

***هل بدأ غياب الحزب الناصري عن الشارع بعد نكسة ١٩٦٧، أم وفاة عبد الناصر ١٩٧٠، أم حرب أكتوبر ١٩٧٣، أم مع حل الاتحاد الاشتراكي والأخذ بالتعددية؟**

- كانت نكسة ١٩٦٧ طبعا لها أثر ضخم على الفكر القومي، لكن بسرعة وفي ٩ و١٠ يونيو كان هناك تفويض جديد لعبد الناصر بالسير في نفس الاتجاه، وبدأت المحاولة لاستنهاض الأمة من جديد، ثم حدثت انتكاسة أخرى بعد ١٩٧٣ عندما بدأ السادات حملته على التجربة الناصرية، ثم نكسة جديدة بمعاهدة كامب ديفيد وعزلة مصر عربيا ومحاولة تفتيت الأمة العربية، وخلال هذه المراحل-خاصة بعد وفاة عبد الناصر- لم يكن يسمح باعطاء الشرعية لأحزاب قومية حقيقية مما أعطى الفرصة للتنظيمات الموجودة تحت الأرض لتنمو وتكبر، ويمكن القول أن الحزب الناصري أبعد عن الساحة عندما بدأت الهجمة الشرسة على الفكر القومي.

وحدة.. أم تكامل

***البعد القومي والوحدة العربية ركن أساسي في نظام يوليو..**

كيف ترى هذا البعد الآن على ضوء فشل التجارب الوحدوية السابقة، والآثار السلبية لما بعد حرب الخليج؟

- كانت قضية الوحدة مطروحة في وجود عبد الناصر باعتباره قوة في مواجهة التحديات والاستعمار، وجاءت فترة تصور فيها الناس أنه يمكن مواجهة هذه التحديات

قطريا، سواء كانت تحديات أمن،أو تحديات تنمية، وثبت تماما فشل فكرة الأمن القطري،وأنه لا يوجد سوى أمن قومي لأن العدو واحد، وبالتالي لابد أن تكون المواجهة قومية. حتى قضية التنمية اذا واجهناها عربيا ستحقق نتائج باهرة،حيث تتوفر عوامل الثروة والمعرفة والعمالة والأرض،واذا تفاعلت هذه العوامل ستكون النتائج باهرة جدا .لقد جاءت التغييرات في الأوضاع العالمية وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أساسية لتؤكد أنه لامكان للكيانات الصغيرة،وبالتالي لا يمكن للعرب أن يكونوا فاعلين في هذا العالم الجديد-وليسوا فقط متلقين نصيبهم من عواصم الدول المتقدمة صناعيا-إلا إذا أصبحوا كيانا كبيرا وخاصة من الناحية الإقتصادية .لقد أصبحت قضية الوحدة أكثر إلحاحا وضرورة مما سبق.لأنها هي التي ستدخلنا الى هذا العصر،وبدونها تعيش الأمة العربية خارجه.ولكن طريق الاقتراب من الوحدة الآن يختلف بطبيعة الحال عنه سابقا،فإذا كنا في وقت ما نعطي أهمية كبرى للوحدة الدستورية،فقد يكون طريقنا في الاقتراب أن نكون كيانا اقتصاديا واحدا كما فعلت أوربا مثلا..وقد يكون هناك نموذج آخر..المهم أن ندخل هذا العصر ككيان واحد،وأن تكون هناك استراتيجية واحدة للأمن القومي العربي، وهذه الاستراتيجية غائبة الآن تماما.وغياب هذه الاستراتيجيات جعل العالم يتعامل معنا،ليس كأقطار فقط، وإنما كأكراد وسنة وشيعة وبربر..وتزداد التجزئة بشكل خطير جدا، ورأينا تأثير هذه الأوضاع على لبنان،ومن الممكن أن تنعكس على أقطار أخرى.المداخل تختلف لتحقيق الوحدة التي أصبحت أكثر إلحاحا..وليس بالضرورة أن تكون الوحدة الدستورية.

عالم القطب الواحد

***ارتبطت نشأة حركة عدم الإنحياز بصعود حركة التحرر الوطني العالمية،لتشكل كتلة عالمية ثالثة بين القطبين.. ما مستقبل هذه الحركة التي كانت ثورة يوليو أحد مؤسسيها؟ وهل تتراجع أهميتها؟**

– صحيح أن حركة عدم الانحياز قامت بين قطبين ،لكن جوهرها أنها قامت للحفاظ على استقلال وإرادة تلك الدول الصغيرة،وبالتالي فإن هذا الجوهر مازال قائما..وإذا كنا رفضنا في البداية الإنتماء الى أحد القطبين العالميين،فإننا نرفض أن يكون العالم تحت هيمنة القطب الأوحد.قد تحتاج حركة عدم الإنحياز إلى بعض التغيير،لكن جوهرها مازال قائما ومطلوبا وهاما جدا،وأكثر إلحاحا مما سبق ، ولكن ليس بالمعنى الحرفي، وإنما بجوهرها،أي الحفاظ على استقلال الدول النامية والاعتماد الجماعي على الذات وإيجاد تعاون أكبر في مجالات اقتصادية وسياسية وغيرها ضد أي محاولات للهيمنة على هذه البلاد، وأيضا التعاون في الحصول على التكنولوجيا والمستلزمات الأساسية لدخول هذا العصر.

الثوابت

***باختصار..ماذا بقي من ثورة يوليو؟**

– بعد ٤٠ سنة من ثورة يوليو،و٢٢سنة من رحيل الزعيم جمال عبد الناصر، والهجوم العنيف جدا على ثورة يوليو ومحاولة اغتيال شخصية عبد الناصر،مازالت الناصرية موجودة في وجدان الناس،وهذا العام بالتحديد يخرج حزب يحمل أسم الناصرية.. والذي تبقى بعد كل هذه السنوات ،وما يجب أن نحافظ عليه هو تلك الدولة القوية التي أسسها عبد الناصر،دولة المؤسسات والصناعة،الدولة القومية ، التي سبق أن أقامها أيضا محمد علي- وإذا كانت دولة محمد علي لقيت هزيمة عام ١٨٤٠ فإنها لم تنهار مباشرة، بل استمرت محاولات هدمها أكثر من ٤٠عاما. ونحن نواجه الآن محاولات مستمرة لتفكيك هذه الدولة وإضعافها.وأعتقد أن الدولة التي تركها عبد الناصرمازالت في جوهرها موجودة.أيضا الحلم العربي مازال موجودا يراود كل القوميين العرب ،بعد الهزيمة الشديدة التي تولدت بعد رحيل عبد الناصر والتفتت القطري، والحلم الانساني الذي تركته ثورة يوليو، وهو حلم الاستقلال والتنمية المستقلة كقيمة إنسانية عامة..

وبعد..

لا نقول إن هذا الحوار رغم أهميته يقدم الكلمة الفصل..بل نقول إنه يفتح الباب دون حساسية أو مواربة لإعادة تقييم الثورة التي أحدثت بلا شك تغييرات عميقة في الخريطة الاجتماعية لمصر ،ولعبت دورا فاعلا في النظام الدولي لسنوات طويلة ..ووضعت أسس بناء يصعب اقتلاعها بعد كل هذه السنوات..وكل هذه التغيرات..

التأميم كان وسيلة لجمع مدخرات للتنمية وليس هدفا في ذاته

غياب أو ضعف الأحزاب القومية أدى إلى انتشار السلفية والاسلام السياسي

تبقى لنا من يوليو.. دولة قومية... وحلم الاستقلال والتنمية... والحلم العربي

استعداداً للاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولى

قانون جديد للعمل يفتح باب الفصل

محمود الخضرى

تسعى الحكومة خلال الشهرين القادمين للحصول على شهادتى تأييد من صندوق النقد والبنك الدوليين، للمرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى والذى بدأت مرحلته الأولى منذ أكثر من عام ونصف، وتبدأ مرحلته الثانيه من أول نوفمبر القادم وتستمر ١٨ شهراً، يتم خلالها التحرير الكامل لمجمل آليات الاقتصاد القومى، شاملا كافة القوانين ونظم الاستيراد والتصدير ومجالات الاستثمار، وإلغاء القطاع العام إما بالتصفية أو البيع أو زيادة نسبة المساهمة الخاصة فيه، بدون أية قيود فى عملية البيع بشتى صورها، مهما كانت جنسيه المشترى.

وقد أعدت الحكومة برنامجا خاصا أسمته «إصلاح هياكل القطاع العام» وبرنامج آخر لتحرير الاقتصاد القومى كمرحلة ثانية للمرحلة التى تضمنها خطاب النوايا الموقع بين الحكومة وصندوق النقد فى أبريل ١٩٩١.

وزار القاهرة مؤخرا كل من رونالدراسكنز مدير عام هيئة التنمية الدولية الأمريكية والمعروفة بهيئة المعونة الأمريكية، ولويس بريستون مدير البنك الدولى. وعرضت الحكومة عليهما برنامجها لإصلاح القطاع العام أو مايمكن تسميته بتصفية القطاع العام، وكذا خطوات تحرير التجارة الخارجية، ومجالات الاستثمار والقوانين العامة الاقتصادية، وقوانين العمل.

قانون عمل موحد

أول مايكشف عنه برنامج الحكومة فى المرحلة القادمة، الإعداد لمشروع قانون جديد يقضى بتوحيد قوانين العمل فى قانون واحد، وإلغاء القانون ٤٨ الخاص بالعاملين بالقطاع العام، والقانون ٤٧ الخاص بالعاملين بالحكومة مع إلغاء البنود الخاصة بالعاملين فى القانون رقم ٢٠٣ لسنه ١٩٩١ الخاص بقطاع الأعمال العام، وإلغاء أى تقارب قد يتعارض مع القانون الموحد الجديد.

يقضى مشروع القانون وفقا للمقترحات التى عرضتها الحكومة على المؤسسات المالية الدولية، بقصر التعيينات فى كافة المجالات على الاحتياجات الفعلية لكل قطاع، والذى يحدد اللوائح الخاصة بنظام العمل داخله، دون أدنى تدخل من الجهاز الإدارى الحكومى، واعتبار الإعلان الدورى عن حاجة كل قطاع هو وسيلة إختيار احتياجاته من العمالة. كما سيضع كل قطاع أيضا شروطه الخاصة فيمن يحتاجهم للعمل لديه، من حيث الخبرة ودرجة الكفاءة والمؤهل. ويتيح المشروع الذى جاء ضمن برنامج الحكومة القادم لكل هيئة الاستغناء عن العمالة التى ترى أنها تمثل عبئا عليها، مع قصر العمال على النوعية المنتجة، والحد من العماله الإدارية.

محيى الدين الغريب

ويرى برنامج الحكومة أنه سيتم تعويض المستغنى عنهم بمكافآت نهايات الخدمة لمن قضوا أكثر من ٢٠ عاما فى العمل، ومنح الأقل من ذلك مكافآت وقروضا لإقامة أى مشروع خاص توفر له الدولة الدراسة الاقتصادية ويكون للصندوق الاجتماعى دور فى ذلك، بتحديد مجالات تلك المشروعات فى الصناعات الحرفية واليدوية.

خفض سن المعاش

ويشمل مشروع القانون الجديد مقترحات بخفض سن الخروج على المعاش المبكر بحوالى ٥ سنوات، ووضع حوافز تشجيعية للخروج على المعاش من كافة الوظائف، وعلى رأسها تقاضى معاش كامل، ومكافأة نهاية الخدمة، وتقاضى قرض ميسر.

كما أن هناك مقترحات بالتوسع فى الإجازات بدون مرتب دون حد أقصى، مع إلغاء الأجازات الداخلية بدون مرتب وعدم الجمع بين وظيفة فى القطاع الخاص ووظيفة فى القطاع الحكومى والقطاع العام حتى لو كان ذلك بتفرغ من خلال إجازة بدون مرتب والحد من تعيين وانتداب المستشارين فى كافة المجالات، إلا فى حدود ضيقة تقتصر على الخبرات النادرة، مع وضع معايير لذلك وإجراء عمليات التعاقد الجماعى للعماله فى الخارج لمدد طويلة مقابل إلغاء الوظيفة الداخلية فى كافةالتخصصات.

والى جانب هذا القانون فهناك سلسلة من الإجراءات الاقتصادية منها مشروع قانون يفتح المجال للمستثمرين غير المصريين فى شراء واستثمار أموالهم فى الملكيات العامه «القطاع العام» دون حد أقصى ودون الارتباط بالنسبة المحدده فى الشركات المساهمة ب

٥١٪ كملكية عامة.

هذا بالإضافة الى قانون الاسكان الجديد، والغاء القوائم المحظور الاستثمار فيها بداية من أول يناير ١٩٩٣، وكذلك قوائم الحظر الاستيرادى.

معايير الاستيراد

ويقول د. محيى الدين الغريب أن فتح باب الاستيراد تم وضع عدة معايير أساسيه له في مقدمتها وضع المواصفات القياسية العالمية والمصرية كأساس لاستيراد السلع الخارجية، بهدف منع دخول أى سلعه رديئة، أو مايسمى بنفايات المنتجات الخارجية، ولن نسمح بدخول أى سلعة لاتنطبق عليها المواصفات القياسية المطلوبة، لعدم تكرار ماحدث فى السنوات السابقة.

كما أن أى سياسة استيرادية تهدف لإغراق السوق المحلى بالسلع الأجنبية مرفوضة بكل المعايير، وتحديد حجم الاستيراد وفقا لحاجة السوق الاستهلاكية الفعلية.

وأضاف أن المعايير فى الاستيراد تراعى عدم خلق أى منافسة غير عادلة بين المنتج المحلى والمنتج الأجنبى. وكذلك رفض أى سياسة تستهدف القضاء أو عدم الاستفادة من الطاقات الصناعية والانتاجية المحلية. ووضع معايير فى الصناعات التجميعية، بحيث يتم الاستفادة من المواد الخام ومستلزمات الانتاج والطاقات الانتاجية المتاحة محليا.

ويذكر أن تلك المعايير مازالت محل تفاوض بين الحكومة ممثلة فى وزارة الاقتصاد والصناعة والمالية وهيئة الاستثمار من جانب والمنتجين قطاع عام وخاص واستثمارى من جانب آخر.

وقد تقدم كل من اتحاد الصناعات وجمعية رجال الأعمال واتحاد الغرف التجارية بمذكرة مشتركة يطالبون فيها بتحديد فترة إنتقالية لتحرير التجارة الخارجية وفتح باب الاستيراد ومدتها ٥-١٠ سنوات إلا أن هذا المطلب قوبل بتحفظ من جانب الحكومة، بل أن صندوق النقد الدولى رفض ذلك وطلب فى مذكرة له البدء الفورى فى التحرير. وعلى الجانب الأخر لم تتحرك وزارة الصناعة أو المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام، وكل ماتم من أراء جاء كمحاولات فردية من جانب رؤساء بعض الشركات القابضة والشركات التابعة لها فى مذكرات لرئيس الوزراء، خاصة بعدما إنتهى إجتماع مع وزير الصناعة دون أية قرارات..

وفسر رئيس شركة قابضة ذلك بقولة أن وزارة الصناعة ليس لها دور حاليا

مستقبل القطاع العام

أما برنامج الحكومة بشأن مستقبل القطاع العام بشركاته البالغ عددها نحو ٣٥٥ شركة ،فقد انتهت المناقشات إلى وضع عدة بدائل أمام تلك الشركات ومنها.

* تصفية عدد من الشركات نهائيا ويتراوح عددها بين ٤٠-٤٥ شركة تمثل نحو ١٠٪ ١٣٪ من اجمالى عدد الشركات.. ومعظمها شركات صغيرة فى مجالات الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية والزراعة والرى والنقل. والمبرر فى تصفيتها- كما يقول برنامج الحكومة- أن خسائرها تعدت ٥٠٪ من رأس المال، وأن شركات صغيرة لاتمثل قيمة إنتاجية. ويسهل تسريح العاملين فيها أو ايجاد فرص عمل لهم فى شركات أخرى.

* بيع عدد آخر من الشركات للقطاع الخاص والاستثمارى دون الارتباط بهوية وجنسية المشترى، والعدد المطروح حاليا ٢٠ شركة يجرى حاليا تقييم أصولها، ليتم عرضها على الشركات المحلية المشابهة وإن لم يوجد مشتر محلى سنطرح على المستثمرين الأجانب والعرب.. وهناك عروض حاليا محل دراسة لبعض الشركات.. ومن بين تلك الشركات المعروضة للبيع.. **الكوكاكولا، والعامة للبطاريات، والمصرية للأخشاب، والنصر للتليفزيون، والنقل البرى والعامة للانتاج الزراعى، والعامة للانتاج الحيوانى، والفنادق المصرية.**

* فتح باب الاكتتاب لأسهم الشركات العامة دون حد أقصى للمستثمرين ورجال الأعمال على أنه يتم تداول تلك الأسهم فى البورصة بعد فترة زمنية محدده يتم تحديدها وفقا لقانون سوق المال الجديد، على أن يمنح حامل السهم مزايا الاعفاء الضريبى خاصة ضريبة القيم المنقولة، ومنحه حرية بيعها فى أى وقت. والوصول بنسبة تلك الأسهم لأكثر من ٥٨٪.

* التوسع فى نظام التأجير لخطوط الانتاج بالشركات العامة لصالح القطاع الخاص

مشروع قانون يسمح للأجانب بشراء القطاع العام

والاستثمارى المحلى والأجنبى، مقابل أجر معين يتم الاتفاق عليه بين الشركة المؤجرة والمستأجرة . وفى هذا الإطار - يجرى حاليا مشروع إنتاج سيارة مع شركة هونداى وشركة بيجو، وشركة ألمانيه أخرى مع شركة النصر للسيارات والهيئة العربية للتصنيع

* وهناك بديل آخر قصر زيادة رأس المال للتوسعات والمشروعات الاستثمارية الجديدة بالشركات العامة على القطاع الخاص والاستثمارى دون تحميل ميزانية الشركة أو الدولة أى أعباء فى تلك التوسعات حتى لووصلت نسبة المساهمة لأكثر من ٤٩٪ من أجمالى رأس المال.

* ومن البدائل أيضا دمج بعض الشركات فى شركات أخرى مشابهة لها فى الانتاج على أن تتحمل الشركة الجديدة كافة أعباء الشركة التى سيتم دمجها بمافيها العمال

* وهناك اقتراح آخر لبعض الشركات وهى بقاء الشركة على ماهى عليه طالما أنها قادرة على استمرار نشاطها، مع طرح أسهمها للبيع للعاملين فيها كمرحلة أولى ثم تطرح أسهم أخرى فى وقت لاحق للمواطنين والمستثمرين بعد انتهاء مراحل الشركات الأخرى.

وفى كل الأحوال تمنح إدارة الشركة صلاحيات تعديل وتغيير نشاط الشركة وإدخال مجالات جديدة تحقق عائد مالى للشركة. وقد بدأت بعض الشركات فى ذلك مثل ترسانة الاسكندرية، والبلاستيك والصناعات الكهربائية.

ولإثبات حسن نية الحكومة أمام البنك الروسى الذى يهتم ببرنامج بيع القطاع العام ومايسمى بالخصخصة بدأت تتخذ الإجراءات الكفيلة بتغيير البرنامج بتشكيل الجمعيات العمومية للشركات التابعة ومجالس ادارتها لتفويضهم فى تلك الإجراءات بعد إقرار الموازنات التخطيطية للعام المالى والذى بدأ من أول يوليو الماضى.

وكانت تعليمات قد صدرت لتلك الشركات بعدم إقرار أى موازنة - رغم مخالفة ذلك للقانون- لحين صدور تعليمات جديدة.

ويذكر أيضا أن الحكومة تسعى من خلال ذلك الحصول على الدفعة الثانية من قرض التكييف الهيكلى بواقع ١٥٠ مليون دولار والذى رفض البنك صرفها قبل إعلان موقفها النهائى من خصخصة القطاع العام.

كما يجرى حاليا حصر ديون كل شركة على حدة لتوفير الائتمان اللازم لتغطيتة قبل طرح الشركة للبيع، وحتى لايتحمله المشترى الجديد، وتتحملة ميزانية الدولة.

الثورة تسن تشريعات لحماية عمال الزراعة والمنفذون يحولونها إلى شعارات نظرية!

عريان نصيف

عندما صدر قانون الاصلاح الزراعى المصرى عام ١٩٥٢، كانت قضية العمال الزراعيين هي احدى المحاور الرئيسية لنصوصه وتوجهاته.

فقد أدت ظاهرة تركز الملكية الزراعية فى يد عدد قليل من كبار الملاك، مع تخلف هؤلاء الملاك عن الاسهام فى عملية «الرسملة الصناعية» للمجتمع، الى أن يعيش عدة ملايين من أبناء مصر- هم عمال الزراعة- فى

فلاح يقبل عبد الناصر

ظل أسوأ ظروف اقتصادية واجتماعية يمكن أن يتحملها الانسان.

* فالأجر - اذا وجد- لا يزيد عن بضعة قروش محدودة، مقابل مجهود بدنى شاق للعامل طوال ١٢ ساعة يوميا، وتحت أشد الظروف المناخية

- بردا أو حرا- قسوة.

* والعمل غير مستقر، تتراوح مدته ما بين ٨٠-١٢٠ يوما، وباقى العام يعيش العامل وأسرته تحت وطأة البطالة والجوع.

* الحرمان الكامل من أى رعاية صحية أو اجتماعية أو تعليمية.

* الرفض الحازم من جانب كبار الملاك- الذين كان بأيديهم اصدار القرار- لمجرد طرح فكرة تشكيل نقابات لعمال الزراعة- تحت أى مسمى- لرعايتهم والدفاع عن مصالحهم.

* وهكذا كان حال عمال الزراعة- حتى عشية ١٩٥٢- انتشار واسع غير مكثف، وتخلف اجتماعى واقتصادى شديد.

وبالرغم من ذلك- بل ومن اجل ذلك- فإن الوعى الطبقى التلقائى، والمعاناة الاجتماعية القاسية، والدور المبادر لبعض التنظيمات اليسارية، قد أسهم فى دمج حركة العمال الزراعيين مع فقراء الفلاحين فى العديد من النضالات والهبات الفلاحية- منذ منتصف الأربعينات- ضد كبار الملاك ومن أجل حقهم فى الحد الأدنى للحياة الانسانية.

اهتمام تشريعى

ومن هنا كان حرص المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢- الذى وضع المعالم الرئيسية للاصلاح الزراعى- على الاهتمام بقضية العمال الزراعيين، من منطلقين أساسيين:

* اقرار الحد الأدنى لأجر العامل الزراعى بمبلغ ١٨ قرشا.

* تقنين حق العمال الزراعيين فى تشكيل نقاباتهم.

وبعد تحولات ١٩٦١ التقدمية، احتلت مشاكل عمال الزراعة - الذين قدر عبد الناصر عددهم آنذاك بثلاثة مليون مواطن فقير منتج- مكانا خاصا من الاهتمام:

* فصدر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤، الذى نص على حق العمال الزراعيين فى تكوين نقاباتهم بمجرد طلب اشتراك من ٣٠ عاملا. ووفقا لهذا القانون تشكلت ٤٠٦٠ لجنة نقابية على امتداد ريف مصر.

* تشكلت النقابة العامة لعمال الزراعة، وأصبح رئيسها - بحكم وضعه- وكيلا للاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

* بذلت العديد من المحاولات الجادة لتوفير ظروف أفضل لتشغيل العمال الزراعيين، ولحمايتهم من سيطرة «مقاولى الأنفار»، وذلك بتكوين «لجان التشغيل» فى العديد من المحافظات لهذا الغرض.

..ولكن..

نتيجة لعدم وضع قضية عمال الزراعة فى أيدى أصحابها الحقيقيين.

وللاعتماد- تحت دعاوى مختلقة- على الأجهزة الادارية فى التنفيذ.

ولتمكن الرأسمالية الريفية من السيطرة على كافة مظاهر وأدوات النفوذ الاجتماعى والسياسى والادارى فى القرية المصرية.

..فإن مكاسب وحقوق عمال الزراعة، تحولت- فعليا- الى مجرد نصوص قانونية وشعارات نظرية وسحبت من جماهيرها الحقيقية، ولم يتغير -كثيرا- واقع العمال الزراعيين المرير، واستمر لمقاولى الأنفار- الذين هيمنوا على النقابات الزراعية- اليد الطولى فى تحديد عمل وحياة عمال الزراعة.

..ويستمر التدهور

وبالتأكيد كانت هناك حركة «صراعية»- سواء من داخل النظام أو من خارجه- ضد السحب الفعلى لحقوق العمال الزراعيين، ولكن هذه الحركة منذ بداية السبعينات.

ومع التغير العام فى مسار المجتمع المصرى- حسمت فى اتجاه المزيد من التدهور لأوضاع العمال الزراعيين.

أولا- الانخفاض الحقيقى لدخل العمالة الزراعية:

فعلى الرغم من- بل ومع صحة- المقولة التى يحلو للبعض ترديدها عن الارتفاع الكبير فى الأجر اليومى للعامل الزراعى فى السنوات الأخيرة، فإن الدراسة التى أعدت فى أكتوبر ١٩٨٨- بمعرفة وزارة الزراعة- وتحت عنوان «الوضع الحالى والتصور المستقبلى للعمالة فى القطاع الزراعى»، تؤكد - بناء على إحصاءات الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى- الواقع التالى:

أنه مع ادراك أن العامل الزراعى لا يعمل أكثر من ٢٨٠ يوما فى السنة.

وأنه مع افتراض التوازن النسبى بين الأجر السنوى النقدى للعامل الزراعى، والأجر الحقيقى (محسوبا وفقا لنفقات المعيشة) عام ١٩٦٧/٦٦

فإن الأجر النقدى للعامل الزراعى كان فى ذلك العام ٧٠جنيها، موازيا للأجر الحقيقى ٧٠ جنيها أيضا.

..ثم يتوالى اختلال النسبة كما يلى:

- عام ١٩٧٣: الأجر النقدى ٨٤جنيها، والأجر الحقيقى ٦٤ جنيها.

- عام ١٩٧٨: الأجر النقدى السنوى ٢٤٩جنيها. والأجر الحقيقى١٠٦جنيها.

- عام ١٩٨٣: الأجر النقدى السنوى ٨٦٥جنيها، والأجر الحقيقى ١٧٤ جنيها.

- عام ١٩٨٥: وهو آخر عام تم رصده فى هذه الدراسة الحكومية، نجد أن الأجر اليومى للعامل الزراعى قد وصل الى متوسط ٤,٣٧ جنيها.

أى أن الأجر النقدى لهذه السنه حوالى ١٢٢٤ جنيها، بينما الأجر الحقيقى لم يتجاوز ٢٠٢ جنيها للعامل وأسرته طوال العام!!

ثانيا- انخفاض أجر العمالة الزراعية، بالمقارنة بالعمال فى القطاعات الأخرى:

بالرغم من الانخفاض العام للأجور فى مصر- فى كافة قطاعات العمالة- بالنسبة للارتفاع العام فى تكاليف المعيشة.

إلا أنه من الملاحظ الانخفاض الواضح لأجر العمالة الزراعية بالمقارنة بالعمالة فى باقى القطاعات.

فوفقا لأرقام الكتاب الاحصائى السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، بلغ الأجر الفردى السنوى عام ١٩٨٣/٨٢، ١٩١جنيها فى قطاع الزراعة، مقابل: ٩٦٢جنيها فى قطاع الصناعة.

٦٢٣ جنيها فى قطاع التشييد.

٩٩٥ جنيها فى القطاعات الحديثة.

٦٣٠ جنيها على مستوى المقتصد القومى خلال نفس العام.

ثالثا- الارتفاع الكبير- والمتنامى- فى نسبة البطالة فى قطاع العمالة الزراعية.

بالاضافة الى العوامل الاقتصادية والمجتمعية العامة التى لحقت بمصر منذ السبعينات والتى أدت الى انتشار ظاهرة «البطالة» فإن هناك العديد من العوامل - الخاصة بالقطاع الزراعى - قد زادت من تفاقم ظاهرة البطالة، ومنها:

* التقلص النسبى فى صناعات الطوب والتشييد، وخاصة منذ منتصف الثمانينيات وكانت تستوعب الكثير من الفائض من العمالة الزراعية.

* التوسع النسبى فى استخدام الميكنة الزراعية فى أراضى كبار الملاك.

* تحول الكثيرون من الخريجين - من أبناء الفلاحين- نظرا لعدم تعيينهم بمعرفة القوى العاملة الى عمالة زراعية مؤقتة.

* عودة ما يقرب من مليون مصرى من العراق أساسا- ومن الدول العربية عموما- تبلغ نسبة العاملين منهم بالزراعة- وفق الاحصاءات الرسمية- مالايقل عن ٤٠٪.

واذا كان عدد العاطلين فى الريف- وفق بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- ٩٨٤ألف عام ١٩٨٦.

واذا وضعنا أيضا فى الاعتبار البطالة المقنعة والبطالة الموسمية- وما أكثر كل منهما فى ريف مصر- فإننا سندرك حجم التدهور الاقتصادى والاجتماعى الناتج عن بطالة ملايين عديدة على امتداد الريف المصرى.

ومن هنا كان اهتمام مؤتمر «استراتيجية الاستخدام فى مصر» الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٨٨- بالتعاون بين وزارة القوى العاملة وبين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية- بوضع وآفاق مشكلة العمالة والبطالة الزراعية، محذرا- من خلال بحوثه ومقرراته- من الخلل الواضح فى هذا المجال الحيوى من مجالات العمالة فى مصر.

تفاقم المشكلة

فى الوقت الذى تتفاقم فيه المشكلة، وتحدد فيه بعض الدراسات الاحصائية وصول عدد العاطلين فى الريف- وفقا لكل العوامل السابقة- إلى ما يقرب من ٢,٥ مليون عاطل بكل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لذلك.

فإن الحكومة لا تكتفى بالسلبية تجاه هذه الظاهرة الخطيرة، بل - وايضا- تسهم فى تفاقمها:

* فهى تقرر وفقا لما تسميه سياسة «تحرير الزراعة»- تصفية الشركات والمشروعات الزراعية العامة، وبيعها للقطاع الخاص، والأجانب مهدرة بذلك إمكانات للعمالة الزراعية مستقرة منذ سنوات طويلة، ومغلقة الباب- فى نفس الوقت- أمام امكانات مستقبلية ممكنة للمزيد من تشغيل العمالة الزراعية وبالتالى لدعم الانتاج الزراعى.

* وهى قد اصرت - وفقا أيضا لهذه السياسة- على تعديل قانون العلاقة الايجارية بتعديلات من شأنها- بجانب الاخلال بالتوازن الاجتماعى فى الريف وبجانب المزيد من توسيع الفجوة الغذائية- أن تضم الى جيش العاطلين فى الريف عدة ملايين من الفلاحين وهم المستأجرون الذين تقرر انهاء عقود إيجارهم بتعويضات زهيدة طوال خمس سنوات أو بلا تعويض بعد انتهاء هذه المدة الزمنية المحدودة.

واذا وضعنا فى الاعتبار أن هؤلاء الملايين من فلاحى مصر، لا يملكون أى مهن أو حرف أو مؤهلات علمية تمكنهم من الانتقال من عملهم الوحيد وهو الزراعة الى أى قطاعات أخرى، لأدركنا حجم الأزمة التى أصرت الحكومة على وضع فلاحى مصر، بل مصر كلها، فى مواجهتها.

.. والحل؟

إن أى اقتراحات جزئية لمواجهة هذه المشكلة، ستظل مع صحتها واخلاص أصحابها- حلولا وقتية أو محدودة.

أما الحل الحقيقى فيكمن فى التخلى عن سياسة «التصدير من أجل الاستيراد» التى ثبت- بجانب مخاطرها- فشلها أيضا.

والتحرك بجدية فى تنفيذ مشروع قومى كبير لاستصلاح واستزراع عدة ملايين من الأراضى الجديدة، التى أكدت عشرات الدراسات الأكاديمية والعلمية والبحوث النظرية والميدانية لكبار العلماء والمتخصصين المصريين والأجانب أنه ليست هناك أية عقبات مائية أو زراعية تحول دون أن تضاعف الرقعة الزراعية المصرية المحدودة، بما يستوعب النسبة الهائلة من البطالة فى العمالة الزراعية من ناحية، وبما يمكن مصر من الخروج من إسار الفجوة الغذائية بشكل عام والفجوة القمحية بشكل خاص بكل مترتباتها على اقتصادنا القومى وقرارنا الوطنى.

وسائل اعلام ..
ام
اعلان

د. جلال أمين

كثيرا ما يبدو لى، كلما تأملت حالة وسائل الإعلام عندنا اليوم، أن الإعلان قد اختلط بالاعلام لدرجة لايدرى معها المرء ما إذا كان قد تبقى لدينا إعلام علي الإطلاق، وأن المطروح علينا ليلا ونهارا، هو إعلانات مختلفة الصور: تجاريه أحيانا، وسياسية أحيانا، شخصية تارة، ودينية أو تبشيرية تارة أخرى.

ذلك أن من الممكن أن نعرف الإعلام (بالميم) بأنه هو الإخبار بالحقيقة توخيا لمصلحة الشخص الذى يجرى إعلامه، أما الإعلان (بالنون) فهو حديث بالحق، أوبالباطل يستهدف مصلحة ما لصاحب الإعلان، إذا كان هذا هو الفرق بين الإعلام والإعلان، فأين هو بالضبط الإعلام لدينا؟

الصفحات الأولى من جميع جرائدنا الحكومية، تقوم يوميا بالإعلان (وليس الإعلام) عن رئيس الجمهورية: ماذا قال و ماذا فعل وماذا ينوى أن يقول أو يفعل، وما نشرته الصحف الأجنبية أو قاله كبار الشخصيات العالمية فى الثناء عليه وكثير مما ينشر بعد هذا هو إعلانات من مختلف الأنواع: «أخبار» الثانوية العامة هى فى الواقع إعلان عن **وزير التعليم**، و«أخبار» الخطة الخمسية هى فى الحقيقة إعلان عن وزير التخطيط، و«أخبار» الأقاليم هى **إعلانات عن هذا المحافظ أو ذاك..الخ**.

وقل مثل ذلك حتى عن كثير من الأحاديث والبرامج المسماه بالبرامج الدينية، فالمقصود بها مصلحة المؤسسة السياسية أو الدينية وليس مصلحة المتلقى لهذه البرامج والأحاديث بل إنك كثيرا ما تجد البرامج التليفزيونية التى تحاور فيها مذيعة من المذيعات كاتبا أو سياسيا أو فنانا، تركز فيها المذيعة على الإعلان عن نفسها (سواء بما ترتديه أو تتزين به أو تتظاهر بمعرفته) أكثر مما تركز على استخلاص أكبر قدر من النفع للجمهور من الشخص الذى تحاوره.

فى كل عام يقابل رئيس الجمهورية الكتاب ورجال الفكر فى معرض الكتاب، ونرى صورهم معه فى التليفزيون، ولكننا لا نسمع أحدا من هؤلاء الكتاب والمفكرين يقول أى شىء ذى مغزى. بل ينقل لنا التليفزيون فقط عبارات الثناء التى لا تختلف عما يصدر من موظفى الحكومة الرسميين، وإذا حدث عن طريق الخطأ أن وجه سؤال محرج للرئيس، اختفى الكلام من جهاز التليفزيون فجأة ورأينا فقط صورة المثقف أو المفكر وهو يحرك شفتيه دون صوت. هل هذا إعلام أم نقيضه؟

وسائل «الاعلام» تحتفل بالطبع بأخبار رجل كنجيب محفوظ ولكن الصحيفة لا تهتم بمرض الكاتب الكبير، إذا مرض قدر اهتمامها بسؤال الرئيس عنه واستفساره عن صحته، وهكذا تحول الخبر أو الاعلام، الى إعلان، فبدلا من أن يكون إعلاما بما حدث لصحة الأستاذ نجيب يتحول الى إعلان عن عطف وتواضع الرئيس.

* * *

فى حديث لوزير الإعلام نشرمنذ أسابيع قليلة صرح الوزير بأن إيرادات التليفزيون من الاعلانات فى العام الماضى بلغت ٥١ مليونا و ٧٠٠ ألف جنيه، بزيادة ٨ ملايين جنيه عن العام السابق. ثم شرح وزير الاعلام (أم الأجدر تسميته وزير الإعلان؟) سياسته الإعلانية فى المستقبل، فقال:

«هدفنا الأساسى هو إيجاد مساحات جديدة على شاشة التليفزيون لاستيعاب الزيادة المتوقعة فى حجم الاعلانات بصفة عامة، وفى هذا الصدد سنقوم باستغلال البرامج إعلانيا على أوسع نطاق، واستخدام الاعلانات ذات المدة القصيرة (١٠ ثوانى) خلال الأفلام والمسلسلات وشكل جديد لإعلانات تذاع أثناء المباريات الرياضية العالمية والمحلية. الى جانب تشجيع المعلنين على تقديم برامج تضم إعلانات (أى أن يقوم المعلن بأعداد البرنامج كله بنفسه) بعد منحهم خصما عليه»

من الواضح أن الوزير سعيد سعادة بالغة بأننا سائرون بخطى حثيثة فى نفس الطريق الذى سار فيه من قبلنا العالم المتقدم، حتى كدنا نلحق به فى هذا السباق الجليل، نحو **تحويل عقول الناس الى «جيلى» كما يقال فى الغرب، أو إلى «مهلبية» كما يقال عندنا**.

إن من المحزن للغاية أن يكون استخدامنا لهذا الجهاز الرهيب (التليفزيون) لم يتفتق فيه خيالنا عن شىء أخصب وأجدى من مجرد هذا النمط الاستهلاكى البالغ الانحطاط، والذى لا يستهدف فى النهاية إلا زيادة أرباح منتجى السلع وإيرادات التليفزيون، ولا يمكن للمرء أن يقبل الزعم بأن الحياة لا يمكن أن تكون ممتعة وبهيجة بدون إعلانات التليفزيون، بل وبدون السلع التى تحاول هذه الإعلانات ترويجها. «إن تليفزيون الانفتاح» له مفهوم متدن للغاية للطبيعة البشرية، وهو فضلا عن أنه مفهوم متدن، فهو أيضا مفهوم خاطىء، لم ينتشر الاعتقاد بصحته إلا بسبب أن مروجى السلع لهم مصلحة أكيدة فى نشره وترسيخه. فليس صحيحا أن تليفزيوننا لا يعتمد على إثارة الشهوة الى الجنس والمال لا يمكن أن يكون تليفزيوننا ممتعا

ولكن تحول الأعلام الى إعلان ليس ظاهرة

"AL GOMHURIA" 23 JUNE 1992.

الجمهورية

رئيس مجلس الادارة
سمير رجب
رئيس التحرير
محفوظ الأنصارى

١٤ صفحة ٢٥ قرشا

مباراة القمة غدا

مباحثات هامة لمبارك وقابوس..اليوم

جهود السلام.. التضامن العربى..تدعيم العلاقات

استقبال شعبى حافل للزعيمين على طول الطريق من برج العرب الى قصر المنتزه

مجلس الشعب يوافق مبدئيا على قانون الايجارات الزراعية

العقود الحالية تنتهى بعد ٥ سنوات..والايجار ٢٢ مثل الضريبة

كل سنة وأنت طيب

تاريخ المسألة الفلسطينية

الأهرام

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير
ابراهيم نافع

٢٠ صفحة ٢٥ قرشا

NIVEA sun

Al-Ahram 21 JUNE 1992

لابد من تشريع جديد لحسم قضية التطرف والارهاب لحماية أمن مصر ووحدتها

مقصورة بالطبع على التليفزيون فهى آخذة فى الانتشار فى مجال التعليم أيضا .إن كتب التاريخ مثلا يتغير مضمونها مع تغير الحكومات ويجرى عليها الحذف والإضافة بما يناسب مصلحة آخر حكومة أو آخر اتجاه سياسى. وكتب المطالعة والدين وما يقوله مدرسو الدين فى الفصول أصبحت أقرب الى التبشير والدعاية لدين ضد دين منها الى ترسيخ القيم الروحية أو إصلاح الأخلاق .

وقد امتدت هذه الظاهرة المؤسفة مؤخرا الى حياتنا الثقافية والأدبية بدرجة تدعو الى مزيد من الأسى. فقد كون بعض من ألمع كتابنا فيما يبدو «حلفا» مؤداه أن يعلن كل منهم عن الاخرين فى الصفحة الأدبية التى يسيطر عليها ،أو العمود الأسبوعى الذى يملكه فى صحيفة يومية،أو الصفحتين أو الثلاث صفحات التى يحررها من حين لآخر فى مجلة أسبوعية فإذا نشر أحدهم كتابا ، مهما كان تافها ، رفعه أعضاء الحلف الآخرون الى السماء، وأشادوا بموهبته الخارقة، وإذا كتب أحدهم رواية مهما كانت سخيفة ، كتب الآخرون عما وراءها من عبقرية .. وهكذا وهم

الصفحات الأولى من الصحف إعلانات عن رئيس الجمهورية

صفوت الشريف..وزير الأعلان!!

التليفزيون يحول عقول الناس إلى مهلبية

كل شئ معروض للبيع

لا يتبادلون النفع على هذا الوجه فحسب،بل وفى مجالات أخرى كثيرة فاللجان مدفوعة الأجر كثيرة، والمؤتمرات ذات البدل اليومى،المدفوع بالعملة الصعبة أكثر عددا ،فإذا طلب من أحد أعضاء هذا الحلف ترشيح آخرين لهذه اللجنة أو ذلك المؤتمر ،لم يرشح إلا أعضاء الحلف الآخرين وإذا حاول أحد النقاد الأبرياء ، الذين لا يحبون بطبعهم الحال المائل، فضح أحد أعضاء الحلف وبيان أن ما يتمتع به من شهرة تعود الى نجاحه فى العلاقات العامة أكثر مما تعود الى شيء آخر، تصدى بقية أعضاء الحلف للدفاع عن حليفهم المسكين. هكذا تحولت أخبار الأدب التى كان المقصود منها أصلا « الاعلام» عما يحدث فى الحياة الأدبية، وتقييمه تقيما مجردا عن الهوى ،تحولت إلى صفحة إعلانات عن صاحب الصفحة وأصدقائه ، وتحول النقد الأدبى الى مجرد وسيلة لكسب النقد الأجنبى.

وما وجه العجب فى هذا كله؟ فإذا كان كل شيء معروضا للبيع ،فإن الإعلان لا بد أن يزدهر إزدهارا عظيما ولا بد من أن ينزوى « الإعلام» ولو إلى حين.

محكمة للتفتيش ؟!

أم لجنة دفاع عن ثقافة قومية

د. سعد الدين ابراهيم

كان العنوان البديل لهذه الرسالة هو «اللهم احمنى من أساتذتى!» حيث انها رد على ماورد فى مجلة «اليسار» عدد يونية ١٩٩٢ بقلم الدكتور عبد العظيم انيس تحت عنوان «اللهم احمنى من اصدقائى!» (ص٢٢-٢٣): فأنا اعتبر د. عبد العظيم انيس احد أساتذة جيلى، واحمل لعلمه وفكره ونضاله كل تقدير واحترام. وقد تناول فى مقاله موضوع «مبادرة السلام والتعاون فى الشرق الأوسط». التى تتبناها مؤسسة عالمية غير حكومية تسمى «البحث عن ارض مشتركة». هدفها السعى لحل الصراعات الاهلية والاقليمية والدولية بطرق سلمية. وحيث اننى اشارك فى هذه المبادرة وقد ورد اسمى فى مقال د. انيس أكثر من مرة، كما أن روح المقال وكلماته تحمل سهاما جارحة للمشاركين فيها من مصريين وفلسطينيين وعرب آخرين. وتصل الايحاءات فيها الى التشكيك فى وطنية هؤلاء المشاركين، وتكاد تتهمهم بما هو اكثر، وأوجز ردى على استاذنا الفاضل فى النقاط التالية:

غيبة الموضوعية

الدكتور عبد العظيم انيس هو احد علماء الرياضيات، وهذا العلم هو اكثر العلوم اعتمادا على المنطق الصارم فى قواعد الاثبات والاستدلال والبرهان. ومع ذلك نجد الاستاذ يعتمد فى هجومه على «المبادرة من أجل السلام...» على براهين وادلة واهية او مغلوطة، ليجعل منها «مؤامرة للتطبيع مع اسرائيل. وشتان ما بين الامرين. وكيف يكون البحث عن ارض مشتركة بين كل دول الشرق الأوسط» بما فيها تركيا وايران، هى فقط البحث عن تلك الارض بين العرب واسرائيل؟ هل تنحصر صراعات المنطقة على الصراع العربى- الاسرائيلى؟ ويقول ان مركز ابن خلدون هو «المروج الاوحد» لتلك المبادرة فى مصر. واستخدام لفظ «مروج» فيه ايحاء بأننا بصدد «سلعة» ندعو لها على مافى هذا الايحاء من مظنة أنها سلعة مغشوشة، نخدع بها الناس. نحن ياسيدى لا «نروج»، نحن نخبر ونعلم، والفقرة التى وردت عن تلك المبادرة كانت ضمن فقرات عديدة تحيط القارئ علما فى نشرة «المجتمع المدنى» بنشاط المركز خلال السنة المنصرمة والامعان فى استخدام كلمة «الاوحد» رغم مافى الخبر الذى اجتزأه الاستاذ من سياقه، من ذكر مراكز اخرى فى مصر ساهمت فى هذا النشاط وهى المركز القومى لدراسات الشرق الاوسط، ومركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، من خلال مدير المركز الاول واحد خبراء المركز الثانى، ولكن الاستاذ الفاضل يتجاهل ذلك ويستند الى رواية شفوية من السيد يسن بأن مركز الأهرام لم يشارك. ولم يكلف الاستاذ خاطره ان يتحقق منى أو من المركزين المذكورين مباشرة، كما لم يلفت نظره ان السيد يسن لم ينشر نفيه عن اشتراك مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية التابع للاهرام فى صحيفة الاهرام نفسها، وانما لجأ الى صحيفة أخرى غير صحيفته (ربما لأن الاهرام اكثر تدقيقا فى صحة ماينشر بها من اخبار وتصريحات).

عريضة إتهام

جاء مقال الأستاذ الفاضل وكأنه صحيفة اتهام، لمجرد مشاركة مصريين وعرب فى نشاط دولى يشارك فيه اسرائيليون. فهل معنى ذلك ان يقاطع المفكرون والعلماء العرب كل نشاط دولى تنطبق عليه هذه الصفة؟ وهل لايشارك هو فى مؤتمرات علمية فى تخصصه (الرياضيات) يوجد فيها اسرائيليون من اصحاب نفس التخصص؟ واهم من ذلك لماذا يتعمد الاستاذ هذا التركيز على شخص بذاته أو مركز بذاته، وتناسى او تجاهل اشخاص اخرين، وخاصة من اقرب المقربين له ايديولوجيا، سواء من المصريين او العرب؟ الايعلم الاستاذ ان بعض قيادات حزب التجمع قد سبقتنا الى ذلك بعدة سنوات؟ لم اسمع او اقرأ لما يسمى «بلجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية» انها هاجمت او انتقدت، مثلا

د. عبد العظيم انيس

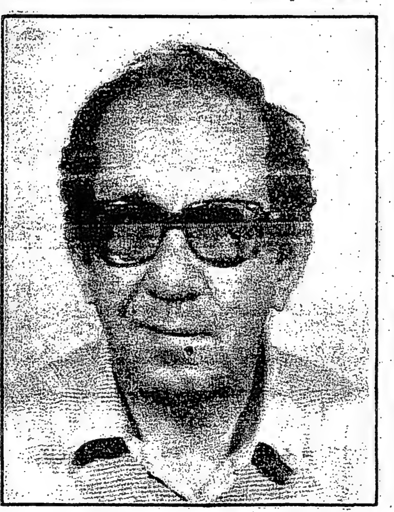

محمد سيد أحمد

شخصيات مثل الاستاذ محمد سيد أحمد أو الاستاذ لطفى الخولى. فبالله عليك أيها الاستاذ هل تحللون لذويكم ماتحرمونه على الاخرين؟ وينطبق نفس الشئ على مؤتمرات وندوات دولية غير حكومية شارك فيها هؤلاء فى هولندا وبريطانيا واسبانيا وموسكو خلال السنتين الاخيرتين، وشاركت انا فى بعضها معهم. فأرجو الايكون هذا التحيز مقصودا من جانب الاستاذ الفاضل. اما مايسمى بلجنة الدفاع عن الثقافة القومية فلها شأن أخر نتعرض له فى الفقرة التالية.

«لجنة للثقافة ام محكمة تفتيش؟

اما بالنسبة لما صدر عما يسمى باللجنة المصرية للدفاع عن الثقافة الوطنية. فقد رثينا لمن كتبوا البيان اكثر مما غضبنا منهم. ومبعث الرثاء هو انهم يحاربون معركة وهمية اسموها هم «محاولات التطبيع مع العدو الصهيونى» و«مؤامرة اختراق المفكرين المصريين». ففضلا عما ذكرناه فى الفقرة الأولى من الخلط الذى وقع فيه د. انيس بين «مبادرة للسلام» و«مؤامرة للتطبيع»، هل لنا ان نسأل اعضاء اللجنة المذكورة، هل اتصل بهم احد لمحاولة الضحك عليهم او خداعهم أو اختراقهم؟ ام هم ليسوا مثقفين او مفكرين يستحقون ان تستهدفهم المؤامرة المزعومة؟ هل قرأ اعضاء اللجنة لأى ممن ساهموا فى المبادرة من أجل السلام فى أى صحيفة او مجلة او كتاب، ماضيا او حاضرا، ما ينطوى على دعوة للتطبيع مع اسرائيل؟ ان مافعلته اللجنة كان مفعما بما يشبه «الغل الشخصى» وتسوية حسابات مجهولة فى نفوس اصحابها. والا لماذا لم يستجب «الكبار» منهم للشباب من اعضاء نفس اللجنة، حينما طلبوا ان يستمعوا مباشرة من الذين شاركوا فى المبادرة من أجل السلام، قبل ان تصدر اللجنة بيانها؟ لقد جاء بعض شباب اللجنة لى فى مكتبى ومعهم البيان، ولم اكن قد اطلعت عليه بعد، وعبروا عن استنكافهم للطريقة المتعجلة ولاصرار «الكبار» من اعضاء اللجنة على اصدار

حنان عشراوى

البيان. وطلبوا ان يستمعوا لوجهة نظرى، وهى لاتخرج عما كتبته هنا، وبعدها لم يستنكروا فقط الطريقة التى صدر بها البيان، وانما مضمونه ايضا. ولما سألتهم عن شخصيات هؤلاء «الكبار»، ادركت فى الواقع انهم قد يكونون «كبارا» فى العمر فقط، وادركت ان شباب اللجنة كانوا اكثر موضوعية وانصافا. وادركت اكثر من ذلك ان هؤلاء «الكبار» سنا، ربما لغياب قضايا حقيقية تشغلهم، قد تحولوا الى «مجلس وصاية» على الثقافة القومية، أو اسوأ من ذلك، الى «محكمة تفتيش» على المثقفين المصريين اكثر منهم لجنة للدفاع عن الثقافة القومية.

احترام الاخرين

وحتى لاتظل مجموعات ايديولوجية تتخفى وراء شعارات براقة، لابد من طرح السؤال: أى ثقافة تدافع عنها هذه اللجنة؟ ان اهم عناصر أى ثقافة حية هى «الحرية» فى التفكير والخلق والابداع، وهى احترام حقوق الاخرين وحرياتهم الاساسية. فإذا كانت هذه اللجنة تعطى لنفسها حق مصادرة هذه الحقوق فإنها تكون قد هدمت اهم ركن من اركان الثقافة.

ولايكون هناك فرق بين هذه اللجنة وغيرها ممن نصبوا انفسهم اوصياء على الدين من «المجاهدين» والعكفيرين و«الناجون من النار» كل منهم يزايد، وكل منهم يغتال البعض بالطلقات والبعض الآخر بالكلمات. البعض يغتال «جسديا» والبعض يغتال «معنويا»

واخيرا اقول لاستاذنا الفاضل ولما يسمى بلجنة الدفاع عن الثقافة القومية، إن المثقف الذى لايملك سلطة او قرارا، ولايملك الا فكرا وكلمة مكتوبة، هو مسئول فقط عما يكتبه وينشره. واسأل: هل كتب هو او أى من اعضاء اللجنة قدر ماكتبت انا دفاعا عن قضايانا القومية، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية، خلال العقود الثلاثة الاخيرة؟ اذا كان قد فعل هو او أى من اعضاء اللجنة، فليعلنوا ذلك على الملأ، وهذا ليس تزيدا، ولكنه فقط من أجل احقاق الحق.

المشاركون

ان المبدأ السلوكى الذى يلتزم به هذا الكاتب منذ زيارة السادات للقدس، هو الا يشارك فى أى نشاط يمس الصراع العربى الاسرائيلى، وبه اسرائيليون الا اذا كان يشارك فيه فلسطينيون ومن اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية. فهم اصحاب القضية الاساسيون. كما التزمنا بألا نزايد عليهم فهم الذين يعيشون تحت نير الاحتلال او فى الشتات. وفى مثل هذه الانشطة، ومنها المبادرة من أجل السلام والتعاون، شارك من الأخوة الفلسطينيين شخصيات، مرموقة، وذات نضال مشهودومنهم على سبيل المثال لا الحصر: د. نبيل شعث، د. حنان عشراوى» م.ابراهيم الدقاق، وفريح ابو ميدان (نقيب المحامين فى غزة) ود. زياد ابو عمرو، ود. أسعد عبد الرحمن وسفراء دولة فلسطين فى بروكسل ولاهاى ومدريد ولندن.. وبعضهم اعضاء فى اللجنة التنفيذية للمنظمة، والأخرون أعضاء فى المجلس الوطنى الفلسطينى (برلمان المنظمة) وفى هذه المنتديات، فإن الفلسطينيين هم الذين يأخذون المبادرة، ويقررون الحدود الدنيا فى أى توصيات أو قرارات فى كل مايتعلق بالقضية الفلسطينية، ونحذو نحن حذوهم (حتى اذا كنا مختلفين معهم). ولذلك يدهشنى أن أجد زملاء مصريين يمعنون فى المزايدة، حتى على اصحاب القضية الاصلاء.

احترام حقوق الآخرين وحرياتهم هى أهم عناصر فى أى ثقافة حية.

المؤتمر الثالث للتجمع .. رؤية غير حزبية "؟"

الاختيارات

د. يونان لبيب رزق

إذا كانت تطورات السنوات السبع التى انقضت بين المؤتمرين الثانى والثالث للتجمع قد وضعت المؤتمر الأخير أمام الاختيارات الصعبة فإن إنجاز هذا المؤتمر الأخير يبقى مرهونا بمدى توفيقه فى حسن الاختيار!

وقبل تناول الاختيارات التى كانت مطروحة أمام الموتمر بالعرض هناك تحفظ ينبغى إدراجه..

فليس معنى القول أن المؤتمر العام الثالث للتجمع كان يواجه الاختيارات الصعبة أنه قد انصرف أساسا لمعالجة تلك الاختيارات، فقد بقى للمؤتمر دوره فى تأكيد توجهات الحزب باعتباره حزب اليسار الرئيسى فى مصر مما بدا فى معالجاته للقضايا المحلية والخارجية،فى وقت هرب كثيرون من السفينةاعتقادا منهم أن عصر اليسار قد ولى اوالإشارة إلى مثل هذه الترجهات لن تضيف جديدا سوى التأكيد على صلابة رجال التجمع الذى قد يراه البعض عنادا كما قد يصفهم آخرون بأنهم متحفيون!

بعد هذا التحفظ الذى استدعته الموضوعية اللاحزبية لنا أن نتناول موقف المؤتمر مما اسميناه بالاختيارات الصعبة..

نبدأ بالاختيار رقم(١) اختيار دخول الانتخابات الأخيرة بالاختلاف مع موقف سائر أحزاب المعارضة التى أجمعت على مقاطعة تلك الانتخابات وهو اختيار كان يمكن أن يدعو للندم بحكم أن كل ما ترتب عليه خمسة مقاعد فى مجلس يصل عدد اعضائه الى ٤٥٠ عضوا أى بنسبة تزيد قليلا عن واحد فى المئة، وهى نسبة لا يمكن أن تكون مؤثرة على أى الأحوال!

بمعنى آخر هل كان يساوى القرار بخوض هذه الانتخابات العائد الذى عاد للحزب منها،

وإذا لم يكن يساوى فهل معنى ذلك أن قيادة التجمع قد وقعت علي الاختيار الخطأ!؟ واذا كان هذا هو الذى حدث فماذا كان موقف المؤتمر العام الثالث؟

باختصار كان متوقعا أن يكون القرار بخوض الانتخابات محل أخذ ورد طويلين فى المؤتمر ، الأمر الذى كان يدعونا الى تتبع ما جرى..

أول عثورنا علي هذه القضية فى أوراق المؤتمر ما جاء في كلمة الأمين العام في افتتاح المؤتمر والتى قال فيها بالحرف الواحد: «فرغم أن الهيئة البرلمانية لحزبنا - والتى اتشرف برئاستها-لا تتجاوز خمسة نواب، فقد نجحت فى تشكيل الجبهة البرلمانية المستقلة من ٢٩نائبا ، وساهمت بقوة فى الدور الرقابى للمجلس وفرضت وجودها ويبدو من كلمة الاستاذ خالد محيى الدين شعور واضح بقلة عدد نواب الحزب فى المجلس وان هناك عملا من جانبه وجانب نواب الحزب لخلق وجود فعال فى هذه الهيئة التشريعية.

وإذا كانت أوراق المؤتمر الثالث لا تشى بطبيعة المناقشات حول صحة الاختيار الا أن قرار المؤتمر حول الأداء البرلمانى لنواب التجمع يشى بأمور كثيرة..

لعل أهم ما يشى به أن المؤتمر لم يقف طويلا عندما تمخض عن القرار بخوض الانتخابات من قلة عدد نواب التجمع فى مجلس الشعب، ونظن أن عدم الوقوف هذا قد جاء فى أحد جوانبه من أنه لم يحدث من قبل أن التجمع قد قاطع أيا من الانتخابات التى جرت خلال الثمانينات، حتى تلك التى جرت فى ظل الانتخابات بالقائمة والتى كان ينتج عنها فى العادة عدم حصول الحزب ولا حتى على مقعد واحد،ثم أنه فى جانب آخر لم يكن للتجمع نفس دوافع أحزاب المعارضة الأخرى، الوفد والعمل،لمقاطعة الانتخابات ،فالوفد بعد أن نجح محاموه في حل المجلس السابق أراد من خلال نفس القنوات الحصول على مزيد من ضمانات اجراء انتخابات عادلة، والعمل كان واضحا أن الاخوان الذين أصبحوا يشكلون عموده الفقرى لم يكونوا علي استعداد لدخول المجلس من جديد بشروط الحكومة وليس بشروطهم!

خالد محيى الدين رئيس الحزب

الذي وقف عنده المؤتمر الثالث كان وضع استراتيجية لوجود الحزب في المجلس على نحو يجعل هذا الوجود في قمة فاعليته..

جانب من هذه الفعالية من خلال التنسيق بين هذه القلة من النواب بتقديم الاستجوابات وطلبات الإحاطة على نحو يكشف «عمليا الموقف الحقيقي لنواب الحزب الحاكم من المشكلات الجماهيرية ونعطي الفرصة للشعب للمقارنة بين مواقفنا ومواقفهم».

جانب آخر بأن يكون الأداء البرلماني لهذه المجموعة دافعا لقيام النواب بحركة جماهيرية في المنظمات الجماهيرية مثل النقابات والجمعيات الأهلية.

وقد كشف المؤتمر العام عن وجود ما يسمى «بالمجموعة الاستشارية للهيئة البرلمانية» وهي هيئة مسئولة عن تقديم الخبرة والمساعدة للمجموعة البرلمانية، وقد رؤى أنه من خلال هذه المجموعة يمكن مضاعفة الجهد الذي يبذله اعضاء البرلمان مما يعوض من قلة عدد هؤلاء الأعضاء.

كشف أيضا عن وجود رقابة على أداء مجموعة نواب الحزب من خلال «مكتب الشئون البرلمانية» بالحزب الذي يقدم تقريرا سنويا يقيم فيه عمل هذه المجموعة.

وبينما يصعب الحكم على قيمة مثل هذه التقارير لأنها ليست تحت ايدينا فإن مجرد النص عليها انما يشير الى حجم الاهتمام الذي اعاره المؤتمر العام الثالث للتجمع لمثل هذا الوجود المحدود للحزب في مجلس الشعب.

د. رفعت السعيد الأمين العام

«الاختبار الثاني» متصل بقضية داخلية أخرى، تلكم هي التصاعد الواضح في التيار الداعي الى الأخذ بالدولة الدينية يمثله على الصعيد السياسي جماعة الإخوان المسلمين وعلى الصعيد السري جماعات العنف المتعددة الأمر الذي كان لا بد أن يفرض وجوده على موتمر التجمع..

وفي تقديرنا أنه قد فرضه في جانبين، أحدهما بشكل غير مباشر والآخر بشكل مباشر..

في الجانب الأول فقد كانت هناك مناقشات حول تقلص العضوية في الحزب واذا كان اعضاء المؤتمر لم يشيروا صراحة الى أن سببا رئيسيا وراء هذا الانحسار نتج عن نجاح الجماعات الدينية في احتلال مساحة واسعة من الشارع السياسي المصري من سائر الاحزاب بما فيها التجمع الا أن تلك الحقيقة لا بد وأن تكون قد ساورت المجتمعين في المؤتمر.

ومن ثم فإن معالجة قضية «جماهيرية الحزب» التي جاءت في أكثر من موقع من الأوراق التي استعرضت نشاط المؤتمر لم تكن بعيدة بحال عن هذه الحقيقة وإن كانت دواعي الانصاف تقتضي القول بأن هذا التصاعد لم يكن السبب الوحيد، وهو ما أبرزته مداولات فبراير!

في الجانب الثاني.. الجانب المباشر فقد خصص مشروع التقرير السياسي للموتمر فقرة بأكملها عن «الموقف من الجماعات الدينية» بلور فيها موقف الحزب من هذه الجماعات والتي يمكن ملاحظة أنه يدور حول عدد من المحاور..

* التمييز بين الدين والتدين من جانب والموقف من الجماعات الدينية السياسية من جانب آخر، وهو يعلن في موقفه من هذه الجماعات بأنه «لا مهادنة مع أية محاولة لتغييب العقل، أو نشر التعصب الطائفي أو استخدام أساليب العنف أو الإرهاب باسم الدين»، أما وسيلة التجمع في ذلك فهي «إعمال العقل وإشاعة التفكير العلمي والعلمانية».

ويلاحظ هنا أن الموتمرين لم يتهيبوا استخدام لفظة العلمانية على الرغم مما أشاعه أنصار التيار الديني مؤخرا من قرن هذه اللفظة بالكفر أو الإلحاد وما إلى ذلك، غير أنهم أمام حملة التضليل الواسعة ضد العلمانية قد حرصوا على أن يضعوا لها تعريفا محددا وفي نفس الفقرة، وقد جاء فيه: «باعتبار أن العلمانية تعني اطلاق حرية الفكر، وعدم التمييز بين المواطنين بسبب اختلاف عقائدهم، كما تعني رفض الحكومة الدينية واقرار الحكومة المدنية».

* المحور الثاني يقوم على مد الأيدي لمن وصفهم التقرير «بقوى التيار الديني المستنير» لما تقوم عليه حركته من رفض «التعصب والخرافة والتأخر»، وانهم بذلك شركاء في تنوير المجتمع المصري وتحريره مما أقحم على الدين الاسلامي والدين المسيحي من ممارسات وأفكار خاطئة».

والمحو الأخير يقوم على رفض قيام احزاب دينية «تسعى إلى إقامة حكومة دينية».

خالد محيي الدين يطرح على المؤتمر قضية تجديد القيادة

المؤتمر يتجاوز قضية المشاركة في انتخابات مجلس الشعب.. ويركز على الاداء البرلماني لنواب التجمع

ويلاحظ أن من وضعوا الورقة قد حرصوا على التمييز بين « الاحزاب الدينية » والأحزاب التي « تنطلق من أرضية دينية »فقد سمحوا لذلك النوع الأخير من الأحزاب بالقيام مع اشتراطات(!!!)

من هذه الاشتراطات مع طرح البرنامج السياسى المحدد،أن تكون مفتوحة لجميع المواطنين بدون تمييز » وطبعا المقصود هنا مهما كان دينهم ،وأن تقبل بمبدأ تداول الحكم من خلال انتخابات عامة ،وأخيرا أن تقبل «بمبدأ مدنية جهاز الدولة ووضعية التشريع»، ونرى أن مثل هذه الاشتراطات تلغى الطابع الدينى للحزب الذى يتحدث عنه التقرير والذى نظن أنه غير موجود إلا فى مخيلة الذين وضعوا هذا التقرير!

* * *

الاختبار الثالث متصل بموقف التجمع من القضية العربية بعد كل ما أصابها نتيجة حرب الخليج..

وأهم ما تشي به أوراق المؤتمر أن ذلك الاختلاف الذى دب فى صفوف الحزب خلال الحرب قد انحسر مما تأكد فى وحدة موقف المؤتمر من القضية..

فقد كان الاختلاف ناشئا عن ان جناحا من الحزب رفض احتلال العراق للكويت بينما رفض جناح آخر التدخل الدولى الذى قادته الولايات المتحدة الامريكية غير انه مع انعقاد المؤتمر كان قد زال الوضع الأول..وضع احتلال العراق للكويت وبقى التدخل الدولى ،أو بالأحرى التدخل الامريكى،ليس فى شئون الكويت فقط بل أكثر من ذلك فى شئون العراق.

وقد بدت وحدة الحزب فى هذا الشأن فى قبوله ما جاء بكلمة الأمين العام حول هذا التدخل والتى قال فيها: «لقد انسحب العراق من الكويت، وطبق قرارات الأمم المتحدة،وقبل بمبدأ التفتيش، ورغم ذلك فإن الشعب العراقى مازال معرضا ،بسبب الحصار الاقتصادى المفروض عليه ، لخطر الموت جوعا ، وذلك بينما أموال العراق فى الخارج ما زالت مجمدة ومستباحة»!

باختصار لم تطرح قضية الخلاف حول حرب الخليج نفسها على المؤتمر إلا فيما يتصل بآثار هذه الحرب خاصة فيما يتعلق بمؤتمر السلام فى مدريد على، اعتبار أن هذا المؤتمر يبقى عنصرا أساسيا فى عمليات الترتيبات التى تجرى فى المنطقة فى فترة ما بعد حرب الخليج

ويسلم حزب التجمع لأول مرة فى هذه المناسبة أن الوجود السوفيتى فى هذا المؤتمر كان عديم الجدوى، ولا نقول إن ذلك قد تم فى لحظة من لحظات مصارحة النفس بقدر ما تم كمنهج لمواجهة الحقيقة مهما كانت مريرة!

وفى نفس الاطار..اطار مواجهة الحقيقة يعترف المجتمعون فى المؤتمر أن هناك«مصلحة ما »لأمريكا فى السلام، ويمكن القول أن الجناح الشيوعى فى المؤتمر العام كان شجاعا فى التخلى عن بعض مسلماته حيال هذه القضية،أو بالأحرى دوجماتيته! ،فقد كانت تطورات الأحداث أقوى من الدوجماتية هذه المرة!

بيد أن ذلك لم يعن أن « التجمعيين» قد تخلوا عن شكوكهم القديمة فى السياسات الغربية فى المنطقة فيما ضمنوه مؤتمرهم من أن لأمريكا مصلحة للسلام « ولكن بشروطها ،وهى على حساب الشروط العربية» وهم على أى الأحوال محقون فى هذه الشكوك.

الاختبار الرابع متصل بوضع اليسار الذى يمثله التجمع بعد انهيار الاتحاد السوفيتى بشكل أتاح الفرصة لقوى اليمين الليبرالى لتؤكد على فشل النهج الاشتراكى ولقوى اليمين الدينى لتتشفى فى نهاية «الملاحدة»،الأمر الذى وضع حزب اليسار المصرى فى مأزق حقيقى كان على المؤتمر أن يواجهه.

والحقيقة أنه حتى قبل المؤتمر كان على مفكرى الحزب أن يحددوا موقفهم بعد هذا التطور المأسوى..

العلاقة
بين تقلص العضوية
وتصاعد التيار الداعى
للدولة الدينية

التجمعيون
محقون فى شكوكهم فى
السياسات الغربية

ففى سلسلة من المقالات نشرها الدكتور رفعت السعيد قطب الحزب في جريدة السفير اللبنانية تحت عنوان«مصر..ماركسية ما بعد الفشل» حاول أن يثبت فيها أن الحركة الاشتراكية المصرية ، بما فيها الشيوعيون ،قد نشأت مستقلة ،بل ومتمردة على الكرمنترن،وأن هذه النشأة المستقلة تضعف من تأثير سقوط الدولة السوفيتية على هذه الحركة.

فضلا عن ذلك فقد تبني المؤتمر العام الثالث للتجمع الفكرة التى استمرت تطرحها أحزاب الشرق الاقصى الشيوعية والتى تقول بفساد التطبيق السوفيتي للنظرية..

عبر عن ذلك **الاستاذ خالد محيي الدين** فى الكلمة الافتتاحية بقوله « أن الأمر المؤكد أن الذى هزم في هذا القرن لم يكن حق الانسان فى العدالة الاجتماعية ولا فى تكافؤ الفرص، ولا في المساواة..لم يكن مثل الاشتراكية ولا غاياتها.. وإنما الذى هزم هو تطبيقات معينة للاشتراكية».

ويبقى بعد هذا الطرح الذى قدمه المؤتمر العام الثالث للتجمع اثبات صحته ، وليس من وسيلة الا ممارسات الحزب من جانب وحقائق التاريخ من جانب آخر.

* * *

وإذا كان قد بقى لنا ما يلفت النظر فى هذا المؤتمر فهو ذلك الوعى بعنصر الزمن ، وهو وعى تفتقر اليه أغلب، بل وكل الأحزاب المصرية.

القضية طرحها الأمين العام للحزب فى الجلسة الافتتاحية ، وكان من الصعب أن يطرحها غيره(!) .وقد أشار الى أن قضية تجديد القيادة اصبحت ملحة « **فى ظل ارتفاع شديد للمتوسط السنى لقيادات الحزب فى الأمانة المركزية والأمانة العامة**»

«والقضية كانت ضمن قرارات المؤتمر بتكليف القيادة الحزبية بوضع برنامجا متكاملا لإعداد القيادات الجديدة ، تكون له الأولوية في جهد القيادة المركزية».

ونرى أن هذا الوعى لافت للنظر علي ضوء ليس الواقع الحزبى فقط بل على ضوء تاريخ الحياة الحزبية فى التاريخ المصرى المعاصر عامة حيث استمر المسنون يتولون زعامة العمل الحزبى دوما شعور بأنهم مسنون!.

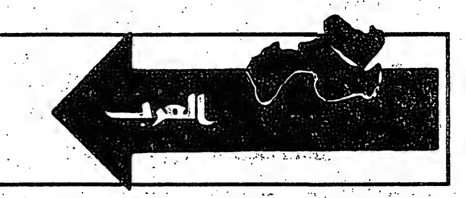

العهد الجديد في اسرائيل

نظير مجلي

نتائج الإنتخابات البرلمانية الإسرائيلية، التي أسفرت عن فوز حزب العمل ورئيسه **اسحق رابين**، جاءت بعهد جديد الى إسرائيل والمنطقة «فعلا»، ولكن كعادتنا نحن العرب، ننقسم إلى فريقين: أحدهم يرى في هذا العهد ثورة في الحياة السياسية ستغير وجه المنطقة في الاسبوع القادم. **والثاني**: لا يرى وجود أي تغيير، فيقول إن **رابين وشامير** هما وجهان لعملة واحدة.

في الفريق الأول نجد من يزحف على البطن للوصول إلى رابين، ونجد من يتناسى سياسة رابين ليس فقط في الماضي بل وحتى خلال معركة الانتخابات ويتجاهل تصريحاته حتى بعد الانتخابات، ونجد من لا يقرأ ولا يسمع سوى الكلمات الحلوة عن السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان ويغض الطرف عما وراء الكلمات من ممارسات، وكالعادة يرهبوننا بالتهديد. «هذه فرصة يجب ألا **نضيعها**» و«حتى **لايفوتنا القطار**».. وبالطبع.. «**يجب أن نفهم العالم الجديد المحيط بنا**» و«**لا نبقى متحجرين**».. الخ.. أحد هؤلاء، كاتب عربي وطني مرموق، عاتبني على مقال كنت كتبته حول قيام جيش رابين بفرض الحصار التجويعي على جامعة النجاح في نابلس.. وقال: «كتبت كلاما قاسيا، والقسوة لا تفيد في عصرنا»، لقد احرقه قلبه على رابين بسبب «مقال قاس».. ولم يحرقه قلبه على ألوف الطلبة المحاصرين ثلاثة أيام داخل الحرم الجامعي دون أن يسمح الجيش بدخول الطعام أو الماء..

وفي الفريق الثاني نجد من يضع غمامة سوداء فوق عينيه وطينا وعجينا داخل أذنيه، فلا يرى ولا يسمع.. ولا يقبل المنطق الذي يقول أن حزب العمل يختلف أصلا عن الليكود.. ولا يقبل بالطبع أن رابين اليوم هو ليس رابين الأمس، وهذا يدعو إلى **وقف مفاوضات السلام** وذاك يدعو الى «**تصعيد المقاومة**» ولا ننسى أولئك الذين يؤمنون بأن «**الإسلام هو الحل**» فننتظر أن يسود الإسلام منطقتنا وبعد ذلك يأتي الحل لأزمة المنطقة.

ولن ينتهي النقاش القبطي هذا.. طالما نحن موجودون كأمة. وقد يضاف إلى جملة الخلافات العربية. وأبان ذلك يركز رابين حكمه يمسك بكل خيوط اللعبة ويلعب. وضمن **خيوطه تلك الخلافات العربية**.. والتي اجاد التلاعب بها حتى شامير المعزول فكم بالحرى بالنسبة لرابين المنتصر؟!

فإذا لم ندرك ونستوعب ما حدث في إسرائيل في هذه الإنتخابات بموضوعية وواقعية وإذا لم نفهم الأبعاد الجديدة للمناورة الدبلوماسية لن يكون ممكنا إتخاذ الموقف الصحيح في المسيرة المستقبلية .

•قراءة لنتائج الإنتخابات.

في البداية علينا أن نرسم الخريطة السياسية الجديدة في إسرائيل، كما حددتها نتائج الإنتخابات الأخيرة للكنيست.

لقد خاضت المعركة الانتخابية ٢٥ قائمة حسب الطريقة النسبية «وهذه الطريقة ستتغير في الانتخابات القادمة» وبسبب نسبة الحسم البالغة ١,٥٪ («كانت ١٪ في الماضي» سقطت ١٥ قائمة ودخلت الكنيست ١٠ قوائم على النحو التالي:

- **حزب العمل** حصل على ٤٤ مقعدا وأصبح الحزب الأكبر في الكنيست «في انتخابات ١٩٨٨ حصل على ٣٩ مقعدا. ثم خسر مقعدا إضافيا بسبب انسحاب أحد أعضائه المدعو افرايم غور وانتقاله الى الليكود».
- **الليكود** حصل على ٣٢ مقعدا بينما حصل في انتخابات ١٩٨٨ على ٤٠ مقعدا. أضف إليها مقعد إفرايم غور فتصبح ٤١ مقعدا. أي أنه خسر ٩ مقاعد.
- **ميرتس**، وهو التجمع اليساري الصهيوني الذي يضم ٣ أحزاب هي راتص ومبام وشنوي، حصل على ١٢ مقعدا بينما حصل في العام ١٩٨٨ على ١٠ مقاعد.
- تسوصت الحزب اليميني الذي يقوده «**رفائيل إتان**» قائد حرب لبنان عام ١٩٨٢ كان مفاجأة هذه الانتخابات. إذ ضاعف قوته أربع مرات من عضوي كنيست عام ١٩٨٨ الى ثمانية أعضاء. هذه الزيادة تعود إلى شخصية إتان نفسه. فالمرشحون الذين معه ليسوا معروفين أما هو فإنه شخصية يمينية متطرفة واضحة الهوية. وقد نجح في إظهار نفسه مستقيما، يقول بما يفكر دون خداع أو مواربة علي عكس قوى اليمين

الأخرى ولذلك لقد جرف أصواتا كثيرة من أحزاب اليمين الأخرى مثل الليكود وهتحيا « التي إختفت تماما عن الخارطة السياسية .ولم تعبر نسبة الحسم مع أنها حصلت فى انتخابات ١٩٨٨ على ٣مقاعد.

- شاس وهو حزب اليهود الشرقيين المتدينين وقد حافظ على قوته القديمة وفاز بستة مقاعد مع أن قائده الأول الوزير يتسحاق بيرتس انتقل الى حزب دينى آخر هو «يهدوت هاتوراه».

- المفدال وهو حزب ديني يختلف عن الأحزاب الدينية الأخرى بأيمانه بالصهيونية وقد زاد عدد مقاعده من ٥ فى عام ١٩٨٨ إلى ٦مقاعد فى هذه الانتخابات.

- يهدوت هتوراه وهو حزب دينى لليهود الغربيين «الأشكناز »بالأساس .وقد ضم تجمعا من ٣أحزاب دينية سابقة.كان له بعد انتخابات ١٩٨٨ ثمانية مقاعد، فخسر نصف قوته وحصل على ٤ مقاعد.

- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ،التى ترأسها الشاعر توفيق زياد ،رئيس بلدية الناصرة وتضم الحزب الشيوعى وأوساطا شعبية.فى انتخابات ١٩٨٨ حصلت على ٤ مقاعد. وعلى الرغم مما جرى فى العالم الاشتراكى وعلى الرغم من الخلافات الداخلية عشية الانتخابات، حصلت على ٣مقاعد ..وظلت القوة الأولى بين المواطنين العرب فى إسرائيل.فاعتبرت نتيجتها نجاحا هاما نسبيا.

- موليدت.وهو الحزب اليمينى الفاشى الذى يدعو الى ترحيل العرب من فلسطين وجعل اسرائيل دولة يهودية صرف.وقد زاد قوته من مقعدين فى العام ١٩٨٨ الى ٣ مقاعد هذه المرة.

- الحزب الديمقراطى العربى برئاسة النائب عبد الوهاب دراوشة الذى أقام تحالفا مع عدد من الشخصيات العربية فيما سمي.

- «حركة المستقلين». وتأمل الحصول على٤-٥مقاعد .إلا أن النتيجة كانت عضوين ،بينما حصل فى سنة ١٩٨٨ على عضو واحد.

• التغيير فى الخارطة.

قبل انتخابات الكنيست الأخيرة كانت الخارطة السياسية فى اسرائيل مبنية على النحو التالى:

- قوى اليمين واليمين المتطرف ٤٨ عضو كنيست.
- المتدينون ١٨ عضو كنيست.
- قوى الوسط واليسار والعرب ٥٤عضو كنيست.

والانقلاب الذي حدث فى انتخابات العام ١٩٩٢ ظهر على النحو التالى:

- قوى الوسط واليسار والعرب اصبحت تشكل أكثرية واضحة: ٦١عضوا(العمل ٤٤ وميرتس١٢والجبهة ٣ والديمقراطي العربى٢) أى زادوا سبعة مقاعد.
- المتدينون ١٦عضوا (تراجعوا بمقعدين)
- اليمين واليمين المتطرف ٤٣عضوا(تراجع بأربعة مقاعد).

عمليا جاء التغيير محصورا فى عدد قليل من المقاعد.لكن هذا العدد كان كافيا لإحداث الانقلاب فى الحكم..ونقل اليمين الى المعارضة، وهو انقلاب حقيقى وجدى،لكن من غيرالصحيح المبالغة فى حجمه، وعلينا أن ننظر مدى ديمومته.وما هى متانة ركائزه.

ولأجل هذا علينا أولا تفسير أسباب هذا التغيير من جهة وطرح الاحتمالات المستقبلية من جهة ثانية.

الأسباب..

لقد جرت الانتخابات الاسرائيلية هذه المرة بعد ١٥سنة من حكم الليكود المتواصل (قسم منها بالشراكة مع حزب العمل..) وفى وضع جديد عالميا (انهيار الأنظمة الاشتراكية وتحول الولايات المتحدة الى الدولة العظمى الوحيدة)وفى وضع جديد شرق أوسطى (انعقاد مؤتمر مدريد للسلام وبدء المفاوضات السلمية المباشرة بين اسرائيل والدول العربية والفلسطينية)وفى وضع جديد محليا (الهجرة اليهودية الكبرى من الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية)من جهة،وفى ظل أزمة اقتصادية قاسية تميزت بالوصول الى رقم قياسي فى البطالة(١٢٪من قوة العمل) والفقر(٦٢٥ ألف مواطن يشكلون نسبة ١٢٪يعيشون تحت خط الفقر)وانخفاض فى مستوى المعيشة من جهة ثانية.

وفيما كان من المفروض أن تؤدى الأوضاع الجديدة فى العالم فى الشرق الأوسط اضافة الى الهجرة عنصرا ايجابيا فى المعركة الانتخابية لمصلحة الليكود يغطى على الأزمة الداخلية ، رأينا الليكود بزعامة شامير يخفق ايضا فى استثمار هذه الأوضاع لصالحه.فانقلبت ضده بسهولة.

فأولا: مفاوضات السلام تعثرت بسبب التشدد الاسرائيلى .فقد بدا واضحا أن شامير لم يكن جديا فى خوض هذه المفاوضات.وكان يستعملها كمناورة يمد من خلالها عمر سلطته،يضحك بها علي العالم وعلى حلفائه الأمريكان ويحملهم جميلة.

رابين خلال مباحثات تشكيل الحكومة مع كتلة ميرتس

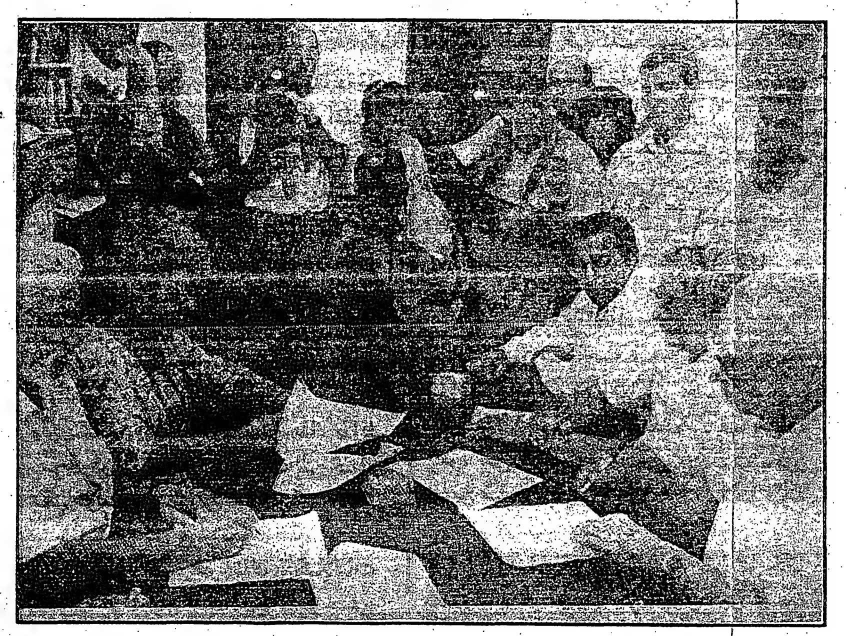

ويتعامل باستعلاء. مع أوربا ويعمل على تقزيم دورها. وبسبب هذا، دخلت حكومة اسرائيل فى مواجهة مع شعبها مرتين:

-مرة فى قضية السلام، إذ أن الشعب فى اسرائيل يشعر بالحاجة الى السلام. تعب من الحرب ومع أنه مثل شامير لايثق بالعرب إلا أنه يريد أن يجرب بجدية الدخول مع العرب في مفاوضات سلام.

مرة ثانية في العلاقة مع الغرب، خصوصا الولايات المتحدة. فالشعب فى اسرائيل هو الجيش، الغالبية الساحقة منه أدوا الخدمة العسكرية ٣سنوات. والشعب فى اسرائيل مسيس، يهتم كثيرا بالسياسة المحلية والدولية. ومضطلع بخبايا الاقتصاد العالمى ومندمج فيه. الذين يعملون فى الصناعة مطلعون على شئون الاستيراد والتصدير. الذين يعملون فى الزراعة على علاقة دائمة بالعالم. الكادر الاكاديمى والطبى.. حوالى المليون إنسان يغادرون اسرائيل فى كل سنة ضمن رحلات سياحية أو رحلات عمل. أى أن الشعب يعرف أن الولايات المتحدة الأمريكية هى الرئتان اللتان تتنفس منهما اسرائيل، عسكريا وسياسيا واقتصاديا. والشعب فى اسرائيل يعتبر نفسه جزءا من الغرب. لا يستغنى عنه، ولا يستوعب الدخول معه فى مواجهة أبدية، بمناسبة أو بدون مناسبة، كما فعل شامير.

وثانيا: الهجرة اليهودية، التى تفاخر الليكود بها، ارتدت الى نحره، فقد ثبت أن اسرائيل ليست قادرة، اقتصاديا واجتماعيا، على استيعاب المهاجرين، وهى تحتاج الى أموال طائلة. وعندما عرضت أمريكا ضماناتها بقيمة ١٠مليارات دولار بشرط تجميد الاستيطان، دخل شامير في أزمة مع أمريكا وراح يتبجح بأنه يستطيع الاستغناء عن هذه الضمانات. فإذا أراد بهذا أن يمثل دور «الإرادة المستقلة» و«الكرامة القومية» فقد راهن على الحصان الخاسر، لأن الاتجاه السائد فى المجتمع الاسرائيلى هو اتجاه المصلحة. وقد صار المواطنون القدامى فى اسرائيل، اليهود والعرب، يرون أن الهجرة تأتى على حسابهم. قسم من المهاجرين احتل الشقق السكنية الجديدة الجاهزة وأماكن العمل وقسم آخر قذف الى شارع البطالة والفقر واصبح يشكل عبئا. وفى الحالتين بدا المميز للهجرة هو فشل استيعابها. وانتقل التذمر الى المهاجرين أنفسهم. فالذى جاء طبيبا من موسكو يعمل هنا فى البناء، والذى جاء موسيقارا كبيرا يكنس الشوارع فى تل أبيب ولذلك أعطى معظم المهاجرين الجدد اصواتهم الى حزب العمل وغيره ولم يعطوا الليكود.

وثالثا: الليكود بدا عاجزا أمام المشاكل اليومية للمواطنين السنوات ال-١٥ التى قضاها فى الحكم فاحت رائحتها من جراء الفساد والروتين والتحجر والتعنت، ودبت الخلافات بين الوزراء لدرجة نشأت فيها قطيعة بين عدد من الوزراء، وانشغلوا فى بعضهم البعض وراح كل منهم يطرح شعارات طنانة بعيدة جدا عن مفاهيم الشعب وتوجهاته.. حتى قيل وبحق أن الليكود منسلخ عن الشعب. واستغل هذا الأمر حزب العمل بكثرة خلال الدعاية الانتخابية، وركز على شعار «منسلخ عن الشعب» فى دعايته.

ورابعا: شخصية شامير نفسه، رئيس حكومة الليكود وزعيم الحزب. إن شامير عجوز، ليس فقط بالسن (عمره ٧٧عاما) بل عاجز كقائد أيضا. كان يبدو تعبا باستمرار، يغيب عن الساحة طويلا وقت الأزمات. وحين يظهر يبدو هرما وروتينيا ومملا. لا يغير ولا يتغير، يتمسك بمواقف متحجرة وينطق بكليشيهات جاهزة، متكررة مرؤوسه من قيادات الدرجة الثانية (اونس وشارون وليفي) والدرجة الثالثة (ميلو ومريدور وبيغن واولمرت وقصاب.. وغيرهم) يتصارعون على مقعد شامير ويتآمرون كل ضد الآخر.. وهو أى شامير، لا يحرك ساكنا، بل فى بعض الأحيان ينجر الى الصراعات والحروبات. وعندما ظهر شامير فى المعركة الانتخابية وعلى عكس منافسه رابين، لم يأت بأى جديد وأى أمل للناس، بل بالعكس فقد استند بشكل أساسى على تخويف الناس من السلام. وحاول اقناعهم بأن حزب العمل سيؤدى الى إقامة دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع، وبنى سياسته على أن العرب سيتنازلون عن كل شىء، بفضل الأوضاع الجديدة فى العالم وبفضل قوة اسرائيل.

حافظ الأسد

حزب العمل..

بالمقابل، بدا حزب العمل مقنعا أكثر للناخب الاسرائيلى وذلك بحدود المقاعد الخمسة الاضافية التى زادها الى رصيده.

فأولا- هو حزب المعارضة الذى لم يكن شريكا فى مفاسد الحكومة، كما أكد حزب العمل فى دعايته دائما.

وثانيا- بدا حزب العمل موحدا وراء رابين، خصوصا بعد الانتخابات الداخلية التى تغلب فيها على منافسه اللدود شمعون بيرس بفارق طفيف، والتى فى نهايتها تعهد بيرس

حكومة رابين الجديدة تحظى باحترام وتقدير عالميين.

الكثيرون يعلقون عليها الآمال.. والكثيرون يكيلون لها المديح. فهل تستحق ذلك؟

كيف ترى بنظرة موضوعية غير متشنجة ولا مهادنة

بأن لا ينافس رابين علي منصب بعد اليوم. فقام رابين بضمان مكانة بيرس كرجل ثان بعده، ووعده بمنصب وزاري رفيع (وفعلا منحه منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية).

وثالثا- ركز رابين دعايته على ٣مواضيع أساسية محرقة هي:

* تقدم عملية السلام وعدم وضع العراقيل أمامها

*تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة.

*تغيير سلم الافضليات في الدولة، بدلا من اعطاء الأهمية للاستيطان تعطى لحل مشكلة البطالة واستيعاب المهاجرين..

ورابعا- طرح رابين جديدا حول أسلوب الحكم فبعد أن اتبع طريقة البرايمرز الأمريكية في انتخاب زعيم الحزب (بحيث يشارك كل أعضاء الحزب في الانتخاب مباشرة) أعلن موافقته على اقتراح تغيير طريقة الانتخابات والحكم في اسرائيل، بحيث يقوم الشعب بانتخاب رئيس الحكومة مباشرة مع اعطائه صلاحيات أوسع.. تمكنه من تأليف حكومة بدون الحاجة لثقة الكنيست.

وقال أن هدفه من الاقتراح هو وقف اساليب الابتزاز التي تقوم بها الأحزاب الدينية كل مرة، شرطا لدخولها الحكومة.

وخامسا- لا ننسى أن حزب العمل صرف أموالا طائلة في هذه المعركة الانتخابية، وأنه من خلال سيطرته على النقابات، امتلك كادر نشيطين جبار لترويج دعايته.

علامات أخرى..

هناك علامات أخرى ينبغي الإشارة اليها في معرض قراءة نتائج انتخابات الكنيست الاسرائيلي:

- الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورا بارزا في التأثير وذلك من خلال الغمز بعدم رضاها عن سياسة الليكود وتجميدها الضمانات وتلميحاتها بأن العمل مع رابين مريح أكثر.. ألخ.. كذلك الأمر، ولكن بشكل محدود أكثر، لعب العرب.. وخصوصا مصر والفلسطينيين دورا في التأثير على الناخبين أيضا بالتلميحات ومحاولة إرسال الإشارات والتدخل غير المباشر.

- المواطنون العرب في اسرائيل منحوا حزب العمل وحليفه ميرتس اصواتا بما يعادل أربعة مقاعد في الكنيست ومنحوا أحزاب اليمين الصهيوني اصواتا بما يعادل مقعدين في الكنيست، فقد صوت ٥٤٪ منهم للاحزاب الصهيونية. وجاء هذا التصويت الغريب والمستهجن على حساب الاحزاب العربية. وبينما كان لهذه الاحزاب (في عام ١٩٨٨) ٦مقاعد (الجبهة ٤ والديمقراطي العربي مقعد واحد والحركة التقدمية مقعد واحد) حصلت في هذه الانتخابات علي ٥مقاعد (الجبهة ٣ والديمقراطي العربي٢ والتقدمية سقطت ولم تتجاوز نسبة الحسم). ومع أن بعض المحللين العرب يرون السبب في هذا التصويت احتجاجا علي عدم توحيد القرائم العربية في قائمة واحدة أو اثنين (وكان هذا ممكنا، لكن ذاتية وانانية بعض قادة هذه الاحزاب حالت دون ذلك). إلا أن هذا ليس السبب الوحيد. فقد انتقل فيروس المصالح الذاتية ايضا الى هذه الفئة من أمتنا العربية. والوف الاصوات تم شراؤها بالمال وبالوظائف. الصحف العربية التجارية باعت صفحات كاملة للدعاية للاحزاب الصهيونية، بشكل مخالف حتى للقانون (القانون يحدد لكل حزب مساحة معينة من الدعاية. ولكن تلك الصحف نشرت دعاية بأضعاف المساحة القانونية، ولكي تلتف على القانون جعلت الدعاية تنشر على شكل أخبار ومقالات. دون أن تشير أن هذه دعاية أو إعلان أو حتى مادة تسجيلية كما هو متبع). وأحزاب اليمين، مثل الليكود وغيره، التي هبطت في الشارع اليهودي زادت قوتها في الشارع العربي بشكل ملموس.

الذين قالوا إنه بمجئ حكومة رابين تغيرت السياسة الاسرائيلية مئة بالمئة. على ماذا اعتمد هؤلاء؟ وماهو مدى الدقة في هذا التعبير؟

رابين.. كيف يحقق أهدافه

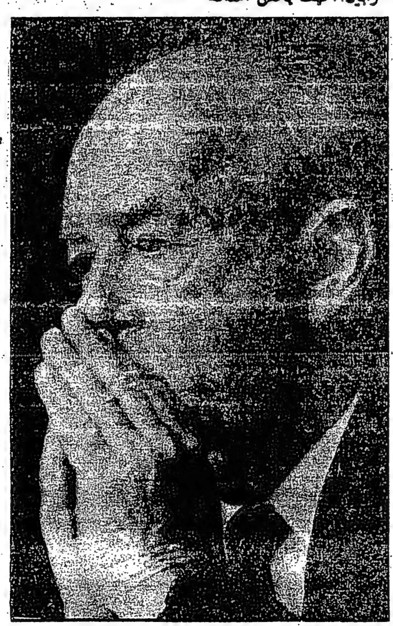

الحكومة الجديدة

بعد الانتخابات بعشرة أيام فقط نجح اسحق رابين في تشكيل حكومة جديدة، اعتمدت وقت التصويت على تأييد ٦٧ من مجموع ١٢٠عضو كنيست، هم نواب الائتلاف: العمل ٤٤ وميرتس ١٢ وشاس٦- المجموع ٦٢نائبا. ونواب الجبهة(٣) والديمقراطي العربي(٢)، الذين دعموا الائتلاف من الخارج. وقد ترك رابين الباب مفتوحا أمام أحزاب أخرى قد تنضم الى الحكومة مثل: يهدوت هتوراه (وهو أقوى المرشحين لذلك) وتسومت اليميني المتطرف والمفدال اليميني المتدين (وكلاهما أقل احتمالا).

إن الخطوط الأساسية لحكومة رابين وممارساته ومفاوضاته لتشكيل الحكومة وخطابه الأول الذي ألقاه في جلسة الكنيست التي انتخبت الحكومة، كل هذه تشكل أساسا جيدا لفهم سياسة رابين وحكومته في الفترة المقبلة. ومن جهة تحتوي على تطمينات ايجابية ومن جهة ثانية تثير القلق والتحفظ آزاء المستقبل. ورابين هذا ليس فقط لم يتحرر من سياستة القديمة، عندما كان وزيرا للدفاع مسئولا عن المناطق المحتلة (وفي بداية الانتفاضة اشتهر بأوامره لتهشيم عظام الفلسطينيين)، بل أظهر تمسكا بالعديد من ممارساته القديمة.. خلال بضعة اسابيع، واليكم بعض الأمثلة على ذلك.

في خطاب «العرش» الذي القاه رابين في جلسة الكنيست الأولى أعلن مايلي:

«سجلوا أمامكم بأن هذه الحكومة مصرة على رأيها في تجنيد كل قوة وطرق كل طريق وعمل كل ما يلزم وممكن وأكثر من ذلك.. من أجل الأمن القومي والشخصي، من أجل السلام ومنع الحرب، من أجل تصفية البطالة،

من أجل الهجرة واستيعابها، من أجل النمو الاقتصادي، من أجل تقوية أسس الديمقراطية وسلطة القانون، ومن أجل حماية حقوق الانسان، إننا سوف نغير سلم الاولويات القومى نحن نعرف جيدا انه على الطريق الذى نسير بها سوف توضع عقبات. وسوف تنشب أزمات. وستكون خيبات أمل ودموع وآلام. ولكن بعد كل هذا سنعبر الطريق وستكون لنا دولة قوية دولة جيدة. دولة نكون جميعا شركاء فى الجهد الكبير لاجلها ومعتزين بأن نكون مواطنيها».

كلام جميل. وقد يكون أجمل ما اضافة:

«...فى العشر الاخير من القرن العشرين، التاريخ والجغرافيا لم يرسما حدود الواقع بشكلها النهائى. اسوار تحطمت. حدود امحت. دول عظمى انهارت. ابواب الهجرة اليهودية انفتحت. وواجبنا تجاه انفسنا واولادنا ان نرى العالم الجديد كما هو. وأن نفحص الاحتمالات والمخاطر ونعمل كل ما يلزم للاندماج فى العالم المتغير. فنحن لم نعد شعبا معزولا. وعلينا أن نتخلص من عقدة: العالم كله ضدنا».

و...«وفى الحروب يوجد منتصرون ومهزومون. أما فى السلام فالجميع منتصرون»..

إلى هنا، الكلام جاء عموميا فضفاضا ولكنه يدل على توجه انفتاحى معقول. **فكيف ترجم هذا فى لغة الواقع والأمور العينية الملموسة؟**

فى قضية السلام مع العرب: تكلم كثيرا عن السلام. فتذكرنا حكومات حزب العمل ماقبل عشرين وثلاثين سنة، حينما كانت تصرخ فزعا أمام العالم- «العرب يريدون رمى اليهود فى البحر»، بينما فى الواقع كانت هى ترمى الشعب الفلسطينى فى الصحراء وتمد الحرب تلو الأخرى لكسر شوكة العرب. **لقد حول القضية من قضية احتلال أراضى اربع دول عربية (لبنان وسوريا والاردن وفلسطين) وتشريد الشعب الفلسطينى وقمعه واضطهاده.. الى قضية لقاءات بين رؤساء حكومات.** فراح يدعو رؤساء الدول العربية إلى السير على طريق السادات والقدوم الى الكنيست أو..«انا مستعد للسفر اليوم او غدا الى عمان ودمشق وبيروت من أجل رسالة السلام». ولكنه فى الوقت نفسه طرح نقيضا لدعوته السلمية. فراح يهدد: **«الأمن بالنسبة لنا يسبق السلام.** لحسن حظنا اكتشف السلاح النووى

رابين.. وشامير
اتفاق.. واختلاف

العراقى ودمر. ولكن احتمال دخول السلاح النووى الى دول المنطقة قائم ونحن نراه بسلبية وخطورة. **والحكومة منذ خطواتها الاولى وبالتعاون مع دول أخرى، سوف تقوم بعصفية كل إمكانية لان يكون فى حوزه أى من اعداء دولة اسرائيل سلاح نووى واسرائيل جاهزة لهذه الأمكانية من زمان».**

والأقل أهمية من هذا هو ما لم يذكره رابين: **فقد تجاهل قرارى الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس لمفاوضات السلام وتجاهل مبدأ الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة.** وقال: **«هناك شئ اساسى مؤكد. لن نكرر مافعله بيغن عندما قام بتسليم كل الارض الى مصر فى اتفاقيات كامب ديفيد».**

*القضية الفلسطينية: لقد سلخ رابين، فى خطابه، **القضية الفلسطينية عن موضوع السلام مع العرب.** وكانت هذه أول بادرة للتعامل معها **كقضية أقلية قومية وليس كقضية شعب له حقوقه الوطنية المشروعة فى تقرير المصير.** واستبعد من البداية أى حديث عن حل دائم وشامل وتركز فى الحل المرحلى: «الحكم الذاتى» واكد أن الحكم الذاتى الذى يطرحه على الفلسطينيين **هو ذلك الذى تقرر فى اتفاقيات كامب ديفيد** (اذن لماذا المفاوضات؟!)، وهو «ليس مجرد ادارات بلدية بل حكم محلى بكل معنى الكلمة بدون صلاحيات أمنية فالصلاحيات الأمنية والخارجية تكون بسلطة اسرائيل». ووجه النصيحة التهديدية التالية للفلسطينيين فى المناطق (كما حدد ذلك بالضبط): «حياتنا تجرى معكم، الى جانبكم وضدكم. **انتم فشلتم فى الحرب ضدنا، مئة سنة من الارهاب والدماء ضدنا لم تؤد الا إلى المعاناة والثكل والالم لكم.** فقد تم الالوف من ابنائكم **اكثر من ٤٤ عاما وانتم تائهون فى الاوهام.** قادتكم يقودونكم بالكذب والتنكر. فوتوا كل الفرص.. فخذوا اقتراحاتنا بجدية لتمنعوا عن انفسكم المعاناة والدماء والثكل». واقترح **«وقف العنف فى المناطق خلال المفاوضات والكف عن استعمال الحجر والسكين».** وقال: اذا رفض الفلسطينيون اقتراحنا سنواصل المحادثات. ولكننا سنتعامل فى هذه المناطق كما لو انه لا توجد بيننا مفاوضات. وبدلا من يد الصداقة التى نمدها. **سنستعمل كل الوسائل لقمع الارهاب والعنف». و«سوف نضرب بقسوة الإرهابيين وكل من يؤازرهم. لن يكون تساهل فى الحرب ضد الارهاب».**

* العلاقات الدولية: أكد رابين فى هذا المجال الارتباط الكامل مع الولايات المتحدة الامريكية ومصالح النظام الدولى الجديد وانه ليس معنيا بأى خلاف مع واشنطن وانه معنى بعلاقات صداقة وتعاون وشراكة كاملة مع اوروبا الغربية، على عكس حكومة شامير.

* الجماهير الفلسطينية فى اسرائيل: عاد رابين هنا الى التعامل مع هذه الجماهير من مواطنى دولة اسرائيل على أساس طوائف وملل. **«العرب والدروز والبدو..»** ولكنه اعلن تأييده لوقف سياسة التمييز ضدهم والتعامل بمساواة كاملة «مع كل من

ربط مصيره بمصيرنا منهم».

كان رابين، في تصريحاته المذكورة، يخاطب العالم كله ويخاطب الشعب الذي انتخبه، يخاطب اليمين واليسار.. ويحاول السير على خط الوسط. لكنه في المفاوضات على تشكيل الحكومة، التي التقى خلالها مع كل الكتل البرلمانية باستثناء الليكود وموليدت، من اليمين ومن اليسار. قال امورا آخرى..

لقد احتاج رابين الى الاجتماع مع الجبهة، مثلا. لأنه بدونها لايستطيع اقامة حاجز مانع في وجه اليمين.. فهو مع ميرتس والحزب الديمقراطي العربي يشكل ائتلاف أقلية من ٥٨ عضو كنيست (من مجموع ١٢٠) ويحتاج الى أصوات الجبهة (٣) حتى يفاوض الاحزاب الدينية من مركز قوة. وفي اللقاء مع الجبهة وعد بأن يدفع عملية السلام الى الأمام، كما طلب رئيس وفد الجبهة توفيق زياد. ووعد بأن يسرع في تصفية سياسية التمييز ضد العرب. **وبأن يخفف وطأة القمع في المناطق المحتلة ويقدم على خطوات عينية لإبداء حسن النيه، مثل التقليل من العقوبات الجماعية.** ومثل هذه الوعود تدل على أجواء جديدة تماما لم نعهدها في حكومات اسرائيل في الماضي.

لكنه، من جهة آخرى حاول التفاوض لجلب حزبين يمينيين متطرفين الى الحكومة هما حزب المفدال وحزب تصومت (وعرض على رئيسه أن يتولى وزارة الشرطة بعد توسيع صلاحياتها لتشمل جهاز المخابرات).

وراح باتجاه اليمين في عدد من الامور السياسية مثل: **عند الاتفاق على الحكم الذاتي أو الانسحاب من اراضي عربية تطرح القضية في استفتاء شعبي.** ولكن قوى اليمين رفضت الموافقة على ذلك. ولم يكف رابين عن محاولاته معها، مع أنه وضع لنفسه خطا أحمر.

وفي الممارسة العملية لم يدخل رابين في الكثير من الامتحانات حتى الآن. والامتحانان الاساسيان اللذان مر بها، منذ توليه الحكم وحتى كتابة هذه السطور هما:

-الحصار على جامعة النجاح في نابلس

- زيارة وزير الخارجية الامريكي بيكر واللقاء مع الرئيس المصري حسني مبارك.

بالنسبة للحصار على جامعة النجاح، سقط رابين في الامتحان. ففي حالات كثيرة شاهدناه فيها حامل العصا وصاحب سياسة تهشيم العظام. هناك من يقول ان قيادة الجيش ورطته في هذه المشكلة. فأبلغته أن حوالي عشرين شابا من قادة الانتفاضة الميدانيين دخلوا الى جامعة النجاح خلال انتخابات مجلس الطلبة فيها وهم مسلحون. وان الجيش يقترح تطويق الجامعة لضمان القبض عليهم. فوافق رابين، ومع انه اشترط على جيشة بالا يقتحم الحرم الجامعي فان موافقته كانت متسرعة. فقد فرض الجيش حصارا شديدا حولها. فاحتج الوف الطلاب بداخلها معلنين الاعتصام: «لن يخرج احد الا اذا فك الجيش الحصار». ولم يتنازل رابين ومرت ثلاثة **أيام منع الجيش خلالها إدخال الطعام او حتى الماء الى الوف المعتصمين.** وبالتالي، وبعد يومين من المفاوضات، اتفق على حل وسط يقضي بابعاد ستة من شبان الانتفاضة الى الاردن لمدة ٣ سنوات مقابل فك الحصار. وهكذا كان. **وبهذا مارس رابين التجويع والابعاد.. ولو انه بدا متخلفا** عن ممارسات حكومة شامير الاكثر قمعا ودموية.

اما بخصوص زيارة بيكر، فقد استغل رابين حاجة الرئيس بوش الى أصوات اليهود الأمريكيين حتى النهاية، وطرح عددا من الشروط عليه

- اخذ الضمانات بدون حاجة الى تجميد كل الاستيطان.. فهو يوافق على تجميد اقامة مستوطنات جديدة. ويوافق على وقف العمل في المستوطنات القائمة ولكن باستثناء **«المستوطنات الأمنية»** (أي تلك الممتدة على غور الاردن في الضفة الغربية المحتلة وفي هضبة الجولان السورية المحتلة). كما أن الاستيطان في أراضي القدس الشرقية، التي تبلغ مساحتها ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية، سيستمر.

- اتفق مع بيكر على أن ينقل الطابة الى الملعب العربي، باعتبار ان اسرائيل قامت بواجبها واصبح لديها توجه جديد نحو المسيرة

الجيش الاسرائيلي يحاصر جامعة النجاح

السلمية.. وهاهو رئيسها مستعد للقاء أى زعيم عربى اينما كان (مثل هذا العرض كان طرحه فى حينه أيضا شامير) وهاهو يجمد الاستيطان (مع أن التجميد جزئى ومؤقت) وهو مستعد لانجاز المفاوضات مع الفلسطينيين حول الحكم الذاتى خلال ٦-٩ أشهر (وبهذا يختلف عن شمير لكنه لايختلف عن مناحم بيغن، و الذى وافق على مشروع الحكم الذاتى فى اتفاقيات كامب ديفيد) وهو يريد أن تتواصل المفاوضات فى أى مكان يختاره العرب وبدون توقف (وبهذا يختلف عن شمير) وهو لايهمه مع من يتشاور الفلسطينيون، مع منظمة التحرير او غيرها، وقد توافق الكنيست فى عهده على سن قانون يخفف من حظر اللقاءات مع شخصيات م.ت.ف. (وبهذا يختلف عن شمير) .. الخ.. فاذا اعترض العرب ولم يتجاوبوا يكونون المسؤولين عن الفشل. وعندها لاحرج على إدارة بوش إذا منحت اسرائيل الضمانات. وتعود الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الظهور حليفتين متفاهمتين كما كان حالهما قبل كامب ديفيد.

اما بالنسبة لزيارة رابين الى القاهرة فقد كان هدفها أولا اضافة قوة وتعزيزا لاظهار زيارة بيكر ناجحة، خصوصا امام الناخبين الامريكيين . وثانيا اعطاء تأكيد عربى (من الدولة العربية الأكبر والأهم).. على ان رابين يختلف تماما عن شمير فبعد أن رفض مبارك استقبال شمير لمدة ست سنوات متواصلة يستقبل الآن رئيس الحكومة رابين بعد اسبوعين من توليه رياسة الحكومة. وكان السيد أسامة الباز، مستشار الرئيس المصرى السياسى، اعلن على ذمة التليفزيون الاسرائيلى عشية زيارة رابين الى القاهرة أن رابين يختلف عن شامير مئة بالمئة. وثالثا- ضمن اطار رمى الكرة الى الملعب العربى، يأتى الى القاهرة ليطلب من الرئيس مبارك- علنا وأمام وسائل الاعلام العالمية- بأن يتوسط لترتيب لقاءات ثنائية بين رابين وكل من الرئيس السورى حافظ الأسد والملك حسين والرئيس اللبنانى الياس الهراوى ورابعا البدء فى عملية جدية لتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية.

خلاصة الكلام

إن كل ما تقدم يشير إلى عدد من الحقائق التى ينبغى وضعها بدقة ورؤيتها بموضوعية:

أولا- يوجد تغيير فى السياسة الاسرائيلية، بالتأكيد ومن الضرورى تشجيعه. والعرب قادرون على ذلك ويجب ان يمارسوه. ولكن يجب قبل ذلك عدم المبالغة فى تقييم هذا التغيير. قبل اعطائه علامات مئة بالمئة او خمسين بالمئة ينبغى امتحان هذا التغيير أكثر من مرة وعلى مدى عدة تجارب.

ثانيا- يجب عدم الاستهانة بالتصريحات الحربية لرابين حول السلاح النووى وكل ما قاله ويقوله عن منطق القوة العسكرية. هذا الأمر يتجاهله العرب. وتسكت عليه الولايات المتحدة . ولكنه ينطوى على خطورة بالغة.

ثالثا- رابين مثل شمير، يحاول التفاوض مع العرب بوفود منفردة وليس مجتمعة. الأمر الذى ينبغى أن يقابل بتنسيق عربى شامل. ولما كان رابين يركز على ضرورة البدء بالفلسطينيين والاستفراد بهم .فينبغى أن يعطى الفلسطينيون موقعا متميزا فى إطار التنسيق العربى.

رابعا- اليمين فى اسرائيل لم يصب بالانهيار. فقد خسر من قوته مايكفى لسقوط حكمه،. ولكنه يشكل معارضة قوية جدا وليس صدفة أن رابين يسعى لضم أوساط منه إلى حكومته . هذا الواقع يحتاج الى حذر عربى وحكمة فى ادارة المفاوضات بدون اعطاء أسلحة لليمين. وبالامكان فعل ذلك بدون التنازل عن الثوابت والامور المبدئية على سبيل المثال، هناك اوساط عربية معنية بتفجير المفاوضات قسم منها يلجأ الى أعمال إرهاب ضد المدنيين قسم منها يفتعل صراعات عسكرية عربية- عربية مثل ممارسات حماس داخل المناطق المحتلة ضد فتح.

أو تفجير الوضع فى لبنان .اليمين الاسرائيلى هو المستفيد من مثل هذه الممارسات ، خصوصا عندما يمتنع مسؤولون عرب عن ادانتها وليس فقط اليمين الاسرائيلى، بل إن أعداء العرب فى كل مكان يستفيدون منها من أجل تشويه صورة العرب.

لماذا جاء رابين الى القاهرة؟

خامسا- حكومة رابين تحظى بسمعة طيبة وترحيب شديد فى الغرب والساحة الدولية عموما، وحتى ممارساتها الهمجية، مثل الحصار على جامعة نابلس، قد لا تواجه فى العالم بالرد الملائم. والامر يحتاج الى نهضة فى استراتيجية الإعلام العربى والدبلوماسية العربية. فليس من المعقول أن تظل تتعامل بالاساليب القديمة وتترك الساحة للاعلام والدبلوماسية الاسرائيلية. هذه الحكومة بالذات حساسة للرأى العام الدولى. ويجب الملائمة بشكل مثابر على حقيقة الممارسات الاسرائيلية. لابأس من امتداح الممارسات الايجابية ان وجدت. وفى الوقت نفسه ممنوع ترك الممارسات السلبية واهمالها. فالشعب الفلسطينى فى المناطق المحتلة يعانى من احتلال بشع ومتخلف: صنوف القمع والاضطهاد والتعذيب. هناك حوالى ١٥ الف معتقل، اكثر من الفين منهم بدون محاكمة. معظم الاراضى مصادرة. معظم مصادر المياه منهوبة الجامعات مغلقة النقابات مقيدة. البطالة تحطم المجتمع الفقر يجتاح اكثر من نصف السكان و ظروف الحياة مذهلة فى قسوتها . مخيمات اللاجئين تعيش أوضاعا شبيهة باوضاع القرون الوسطى.

ويجب ألا ننسى مواطنى دولة إسرائيل العرب الفلسطينيين. فهؤلاء يعيشون فى ظل سياسة تمييز عنصرى فظيعة. والهجرة اليهودية جاءت لتزيد من مصاعبهم وعلى حساب الكثير من احتياجاتهم واماكن عملهم.

كل هذه امور ينبغى الاهتمام بها وإثارتها أمام العالم.

سادسا- للعرب قدرات وطاقات وموارد كبرى لاتستخدم فى المعركة. فلماذا يجب على إدارة بوش أن تحسب حسابا لأصوات الناخبين اليهود، ولذلك تسعى لارضاء حكومة اسرائيل، بينما لاتحسب حسابا لاصوات الناخبين الامريكيين العرب أو لا تحسب حسابا لاصحاب الرساميل العرب الذين يوظفون أموالهم فى الغرب أو الدول العربية التى تربطهم بها مصالح. مختلفة؟

فللغرب تأثير على هذه الحكومة وطالما نحن نتحدث عن مصالح السلام والتعاون، فلماذا لا يستعمل هذا التأثير فى اتجاهه الصحيح مع الغرب المؤثر على حكومة اسرائيل؟

خطة رابين وضغوط بيكر

حنا عميره

- صحيفة الاهرام تطالب بوقف الانتفاضة!!
- هل تطلب أمريكا إنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل؟
- القتال بين حماس وفتح.. هدية لاسرائيل..
- اسرائيل تسعى للفصل بين الفلسطينيين وسوريا ولبنان

حنان عشراوى وسرى نسيبه وزكريا الأغا وفيصل الحسينى مع بيكر

لم يكد يصل حزب العمل إلى السلطة فى إسرائيل ويعلن اسحق رابين عن تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة، حتى ابتدأت تنهال «النصائح» على الفلسطينيين بضرورة إبداء المرونة وإعطاء رابين الفرصة لتطبيق برنامجة الذى أعلنه خلال حملته الانتخابية وعاد وأكده فى العديد من التصريحات التى أدلى بها الى وسائل الاعلام المختلفة.

ويقوم هذا البرنامج على أساس البدء بالتسوية مع الفلسطينيين وتطبيق الحكم الذاتى خلال فترة ٩ أشهر أو عام واجراء انتخابات خلال هذه الفترة. كما يقوم هذا البرنامج على مايعرف بالتسوية الاقليمية والتى عبر عنها رابين باستخدام مصطلحات جديدة نسبيا تتعلق بالاستيطان السياسى والاستيطان الامنى وبما يعنى التوقف عن الاستيطان السياسى والاستمرار بالأمنى! وهذا تلميح باستعداد حزب العمل الإسرائيلى للتنازل عن جزء من الارض أو بكلمات أخرى فان ماسيطرحه هذا الحزب على الفلسطينيين هو: ارض اقل وسيادة اقل فى المناطق المحتلة مقابل الطرح السابق لحزب الليكود الذى ركز على أرض اسرائيل الكاملة واستمرار الاستيطان والذى عبر عنه اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل السابق عندما قال أن خطته كانت تقوم على تمديد فترة المفاوضات لعشر سنوات وتوطين نصف مليون مستوطن فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإذا كان من السهل فى السابق مواجهة خطة شامير بالرفض، وأن يلقى مثل هذا الرفض تفهما لدى الأوساط الدولية. فأنه ليس من السهل الان مواجهة خطة رابين بنفس الرفض السابق وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتيار التعاطف الامريكى والأوروبى مع هذا الطرح الإسرائيلى الجديد وماقد ينطوى عليه هذا التعاطف من مطالبة للطرف الفلسطينى بإبداء المرونة والتجاوب مع خطة رابين والإلتقاء معها فى منتصف الطريق.

وبالفعل فقد صدرت النصيحة الأولى للفلسطينين فى صحيفة الأهرام القاهرية التى طالبت بوقف الانتفاضة او ما وصفته بأحداث العنف ومنح رابين فرصة لتطبيق برنامجه. وبعدها جاءت نصيحة أخرى تطالب

باستبدال نهج التصلب الذي اتبع مع شامير بنهج اكثر مرونة مع رابين وكأن الموافقة على صيغة مدريد بكل ماتضمنته من ظلم واجحاف بحق الشعب الفلسطيني والتمسك بها هي تصلب يجب التخلي عنه وتقديم المزيد من التنازلات والقبول بما هو أقل من تلك الصيغة!. وتتحدث وسائل الاعلام الغربية والاسرائيلية في المرحلة الحالية عن مطالب أمريكية محددة من الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات ومن الدول العربية الأخرى لتسهيل مهمة رابين. مثل إنهاء المقاطعة العربية المفروضة على إسرائيل مقابل تجميد الاستيطان ومن الجدير بالذكر أن وزير الخارجية الأمريكي جميس بيكر كان قد طرح هذا الاقتراح في وقت سابق ضمن مايسمى بإجراءات إعادة بناء الثقة! وقد تبنته مصر والسعودية وعارضته سوريا في ذلك الوقت. ويقول موظفون امريكيون بأنه آن الاوان ليثبت العرب رغبتهم في تلبية الوعود التي قدموها لبيكر! وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانتخابات الامريكية القادمة وحاجة الرئيس بوش الماسة لإنجاز خارجي يدعم حملته الانتخابية ندرك سلفا طبيعة وحجم الضغوط التي سيتعرض لها الجانب الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة واحتمالات فرض حل عليه تستخدم فيها الادوات الاقتصادية والسياسية.

وليس المقصود من هذا الحديث تصوير الليكود وكأنه افضل من حزب العمل، ولكن المقصود هنا الإشارة إلى أن الانتخابات الاسرائيلية وفوز حزب العمل قد أدى الى نشوء وضع سياسي جديد يختلف عن الوضع السابق من حيث توفر فرصة أو نصف فرصة ومثلها وربما اكثر من التحديات والضغوط وهذا يستوجب ان يهيئ الجانب الفلسطيني نفسه للتعامل مع الظروف الناشئة والاستعداد لتقديم الإجابات على الخيارات المطروحة والتعامل مع مشاريع تشكل بداية لعملية التفاوض الحقيقية.

ومن هنا تكتسب أهمية متزايدة مسألة المحافظة على الوحدة الوطنية الفلسطينية بمعناها الشعبي الواسع وتمتين الجبهة الداخلية حتى يستطيع الشعب الفلسطيني مواجهة الضغوط التي تبدو ماثلة في الافق. ويجب ألا يؤدي اعتقاد بعض الأوساط الفلسطينية بإمكانية التوصل الى تسوية ما، الى تأزيم الأوضاع الداخلية واللجوء إلى استخدام القوة وكأن السلطة باتت قاب قوسين أو أدنى. ان ماحدث في قطاع غزة مؤخرا بين حركتي فتح وحماس قدم بالنتيجة خدمة كبرى للذين يرفضون منح الشعب الفلسطيني حقه في التحرر والاستقلال وشجع سلطات الاحتلال الاسرائيلي؟ المستفيد الاول من هذا الاحتراب؟ على الادعاء بأن الفلسطينيين بحاجة لقوة فصل تحافظ على الهدوء والنظام وهذه القوة هي الجيش الإسرائيلي طبعا!

ونفس الشئ يمكن قوله عن التعاون مع الأطراف العربية ومايمكن أن تسببه خطة رابين حول الاتفاق مع الفلسطينيين أولا من أضرار إذا ماتم القبول بها. إن مثل هذا الطرح يستهدف شق الجبهة التفاوضية العربية والاستفراد بالفلسطينيين بدون سوريا ولبنان وهذا بحد ذاته إضعاف للموقف الفلسطيني وقرض للعزلة عليه وتطويقه بقيود بهدف إجباره على القبول بما هو اقل بكثير مما يستطيع الحصول عليه في ظل التعاون والتنسيق العربي.

وبالإضافة إلى ذلك، ماذا يعني الطرح الإسرائيلي بالفصل مابين الاستيطان السياسي والأمني!! انه نسخة مقلصة عن مشروع «ألون» الذي وضعه في عام ١٩٧٠ عندما كان عدد المستوطنات لايتجاوز ٣٠ مستوطنة. أما الآن فإنه يعني المحافظة على اكثر من ٦٠٪ من المستوطنات حسب تحديد الخبراء الاسرائيليين انفسهم.

لقد حدد رابين المستوطنات السياسية بقوله: إنها تلك التي لاتوجد في القدس الكبرى ولا في غور الأردن ولا في غوش عتصيون- المنطقة بين بيت لحم والخليل- ولا بالقرب من خط الهدنة ولا علي بعد ٣ أو ٤ كيلومترات من حدود اسرائيل لعام ١٩٦٧.

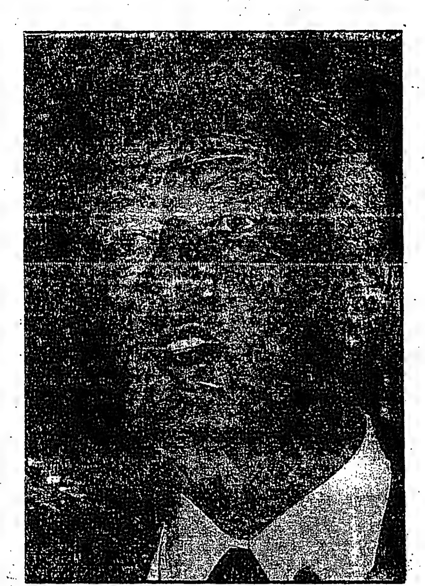
رابين

ومن الناحية العملية فإن تعريف رابين يعني إبقاء مستوطنات القدس- أو مايسمى بضواحي القدس السبع وفيها ١٢٠ ألف مستوطن، وإبقاء مستوطنات غوش عتصيون ٣٢ مستوطنة وفيها ٣٦ الف مستوطن، وإبقاء مستوطنات الأغوار ٢٣ مستوطنة وفيها ٥٠٠٠ مستوطن وإبقاء مستوطنات خط الهدنة ٢٠ مستوطنة وفيها ٢٠ الف مستوطن وابقاء مستوطنات الجولان ٣٠ مستوطنة وفيها ١٥ مستوطن؟ أي إبقاء أكثر من ٩٨ مستوطنة من بين ١٨١ مستوطنة يقطنها حوالي ٢٠٠ الف مستوطن. ويضاف إلى هذا التعريف موقف حزب العمل برفض اقامة دولة فلسطينية ورفض إخلاء المستوطنات.

وعندما يطرح رابين مثل هذا الخيار المحدود الذي يعني اقتطاع أكثر من نصف مساحة الأراضي المحتلة فانه سيطالب الفلسطينيين بالمقابل التخلي عن خطتهم التفاوضية القائمة على الوقف الشامل للاستيطان كما سيطالبهم بالاكتفاء بنصف الارض ونصف السلطة وهكذا.

إن طرح مثل هذه المشاريع من جانب حزب العمل وماتنطوي عليه من أهداف ترمي إلى شق الصف الفلسطيني واحداث انقسام في الجبهة التفاوضية العربية لذلك فهي تستوجب ردا واضحا والعمل بمثابرة وجدية على مختلف الأصعدة الفلسطينية والعربية والدولية للبرهنة على ان أنصاف الحلول تقصر كثيرا عن التجاوب مع حق الشعب الفلسطيني في أرضه وفي ممارسة سيادته الكاملة عليها.

وفي هذا المجال فان أمام المفاوض الفلسطيني طريقا طويلا وصعبا لن يستطيع مواصلة السير عليه باستخدام نفس الأساليب التي واجه بها خطة شامير كما أنه لن يستطيع ذلك أيضا من خلال الاستجابة للنصائح بأبداء المرونة وتقديم المزيد من التنازلات! وليس أمام الشعب الفلسطيني في هذه الظروف سوى العمل بجد ومثابرة من أجل تحييد جميع أدوات الضغط المسلطة ضده وتفويت الفرص على المتربصين به وبوحدته.. وهذه مسؤولية كبرى عليه الاضطلاع بها، ولعل اجتماعات التنسيق العربية- الفلسطينية تقدم الأجوبة على هذه التحديات.

مرونة رابين

قبل أن ينهى اسحق رابين، رئيس حكومة إسرائيل ووزير دفاعها الجديد، «خطاب النصر» الذى حققه فى الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، التى شكلت للامريكان وبعض العرب «قبلة» يعلقون عليها رجاءهم للتخلص من «دوغماتية» شامير المحرجة.. كانت الإدارة الأمريكية المغبوطة بالنصر، الذى حققته فى اسرائيل :جاهزة لضرب حصار جديد على العرب، يحملهم على الاستجابة «للمرونة» التى أبداها رابين، فيما يتعلق بالعملية السياسية الجارية بإشراف أمريكى، «لتحقيق تقدم وإعطاء وقود دفع لمفاوضات السلام فى الشرق الاوسط»!

واسحق رابين الذى «أغضب» اسحق شامير لأنه لم يضمن خطابه تعبير «أرض اسرائيل»، كان فى واقع الأمر ملتزما بجوهر التعبير، عندما أكد للفلسطينيين، فى المناطق المحتلة فقط، بكلمات «وديعة» دون أن يقترب من وصفهم شعب، على انه «كتب علينا ان نعيش فى هذه الارض معا..!»- هكذا وكأن الكلام غير صادر عن رجل عرف ب «وزير تكسير العظام»، خلال اشغاله منصب وزير الدفاع فى حكومة شامير، وأبدى الرجل، فى إطار «المرونة» السياسية التى يروج لها، التسريع فى المفاوضات لإنجاز «الحكم الذاتى» خلال تسعة أشهر، دون أن ينسى ترسيم مشروعه باتفاقية «كامب ديفيد»!

وكى يفهم العرب حدود المرونة السياسية الجديدة لحكومة رابين الإسرائيلية. أطلق الرجل بالونا دعائيا بدعوة الحكام العرب للالتقاء به، فى القدس أو أية عاصمة عربية، يبدى زعيمها استعدادا لاستقباله للبحث فى صنع السلام، دون إشارة لماهية هذا السلام، أو حتى الاقتراب من إعلان المبادئ فى الدعوة الأمريكية التى انعقد مؤتمر مدريد على أساسها: قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ والأرض مقابل السلام!

ومهما كانت مساحة «الغموض» فى «مرونة» رابين، التى أربكت الحكام العرب وجعلتهم بحاجة إلى وزير الخارجية الامريكى لفك «الغموض» ورؤية الجديد فى السياسة الاسرائيلية.. وأكثر من ذلك ،الاستعداد لاستقباله فى القاهرة للبحث فى «صنع السلام».. مهما كانت مساحة «الغموض» فإن إعلانات الحكومة الإسرائيلية الجديدة عن أن وضع القدس غير قابل للتفاوض وستبقى عاصمة إسرائيل الأبدية الموحدة. والتعهد بتطوير وتوسيع الاستيطان فيها وحولها. والالتزام بالمحافظة على/ وتطوير المستوطنات الاسرائيلية «الامنية» فى غور الأردن وعلى مشارفه وفى هضبة الجولان السورية المحتلة.. وهى، حسب احصائيات اسرائيلية تشمل مايقارب خمسين بالمئة من مجموع المستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة.. هذه الإعلانات وغيرها، فى واقع الحال الجديد الذى نشأ بتسلم اسحق رابين رئاسة الحكومة الإسرائيلية، كافية لتبديد أى غموض ينتظر الجانب العربى الرسمى تفسيره من الولايات المتحدة الأمريكية!

إن الجديد الذى يمكن استقراؤه فى سياسة رابين، يكمن فيما تضمنه إعلان النوايا الذى أطلقه عن تغييرات إجرائية محتملة فى العملية السياسية التى تديرها الولايات المتحدة.. فى تفكيك المسارات المترابطة للمفاوضات والبحث مجددا عن صفقات متفردة فى الإطار الكلى للعملية التفاوضية..فى تسريع البحث فى قضايا والتباطؤ وتأجيل البحث فى قضايا أخرى، بحيث تزيد احتمالات الخلاف فى صفوف الجانب العربى الذى ينسق خطواته بضعف ملحوظ. وفى الجانب الآخر، إثارة زوبعة إعلامية لكسب تعاطف دولى مع اسرائيل التى وضعها شامير فى صورة الدولة.. المتطرفة التى تخلق عقبات فى طريق السلام. وفى الحالتين، مساحة جديدة ورحبة تتحرك فيها السياسة الاسرائيلية المراوغة دون ضغوط، وتحرز مكاسب فى المناخ العالمى المواتى الذى يزدحم بأنظمة بلدان عديدة تصطف على عتبة «النظام العالمى الجديد» لإعلان التوبة عن خطايا مزعومة بحق الولايات المتحدة وحلفائها الاقربين!

اما العرب الغارقون فى انتظار التفسير الأمريكى لمرونة رابين. فيمكنهم رؤية الصورة بوضوح فى موقف الإدارة الأمريكية واكتفائها بالخطوط السياسية العامة وتغيير سلم الأولويات للحكومة الاسرائيلية، حسب خطة حزب العمل الإسرائيلى خلال الحملة الانتخابية.. وهو إعلان أمريكى صريح يبدد أية أوهام تعلقها الحكومات العربية على الولايات للضغط على اسرائيل. ويوضح أن الضغوط الأمريكية القادمة ستكون باتجاه واحد، على العرب والفلسطينيين لابداء «مرونة» مقابل مرونة رابين، بالتنازل عن مطلب وقف الاستيطان، وتعديل مفهوم السلطة الانتقالية والاكتفاء بصيغة للحكم الذاتى مقبولة على اسرائيل.. وتنازلات اخرى على العرب تقديمها لإثبات النوايا الحسنة التى باتت مستحقة عليهم، خاصة وأن استطلاعات الرأى الأخيرة فى الولايات المتحدة بدأت تحاصر إدارة بوش باحتمال الفشل فى انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة. إذا ماخسر اصوات اليهود الغاضبين منه بسبب سياسته التى ربطت ضمانات القروض لإسرائيل بتجميد الاستيطان!

وبعد..صحيح أن رابين لم يضع كل «البيض» فى سلة «خطاب النصر» الذى القاه فى حفل تسلمه رئاسة الحكومة الاسرائيلية. ولكن البيض الذى بقى خارج السلة لن يكون مختلفا، وان العرب الغارقين فى انتظار الضغط الامريكى عليهم لتقبل بضاعة اسرائيلية فاسدة تنتظرهم مهمات جديدة وصعبة كانت قد اعفتهم منها حكومة شامير التى اشهرت التزامها ب «أرض اسرائيل الكاملة» جهارا نهارا دون مراوغة.

فالح العطاونة

مستقبل الجزائر بعد "بوضياف"

أمينة النقاش

بعد أكثر من شهر من حادث الاغتيال المريب الذى راح ضحيته رئيس المجلس الأعلى للدولة فى الجزائر «محمد بوضياف»، ومازال الطريق الجزائرى إلى المستقبل أكثر غموضا عما كان عليه أثناء حكمه القصير الذى تجاوز الشهور الخمسة بأيام قليلة.

والرصاصات التى أطلقت عليه صباح يوم التاسع والعشرين من يونيو فى دار الثقافة بمدينة عنابة التى تبعد ستمائة كيلومتر شرق الجزائر العاصمة، أثناء خطاب له وسط حشد جماهيرى، أضافت مزيدا من الغموض إلى الصورة الجزائرية المثخنة بجراح الأزمة فى العلاقة بين السلطة الحاكمة والقوى السياسية للمجتمع. وهى الأزمة التى أوقفت المسار الديمقراطى وسدت الطريق أمام التداول السلمى للسلطة، وانتهت بفراغ دستورى خلفه إجبار «الشاذلى» للرئيس السابق على الاستقالة قبل خمسة أشهر واغتيال خليفته بعدها.

وحتى الآن مازال الجدل محتدما حول الطريقة التى تم بها حادث اغتياله، وعدد المشاركين فيه، وهوية قاتلية، وطبيعة الجهة التى حرضت على قتله، وبالتالى لم يتحدد العدو أو الصديق أو الطريق.

أعداء الرئيس

ولم تصدر الحكومة الجزائرية بيانا رسميا يوجه الاتهام بشكل قاطع إلى أى جهة، كما تناقضت أقوالها حول عدد المشاركين فى حادث الاغتيال، كالقول بأن قاتل بوضياف قد قتل وألقى القبض على شريك له، ثم العدول عن تلك الرواية، والاعلان أن القاتل شخص واحد مبارك بومعراف ٢٦ عاما- ليس له أى انتماء حزبى أوسياسى وأنه إعتقل وإعترف بأنه نفذ العملية بمفرده «لقناعة دينية». لكن ذلك لاينفى- بل يؤكد- أن أعداء «بوضياف» الذين يحتمل أن يكونوا مستفيدين من أغتياله، هم أطراف متعددة.

حسين آية أحمد» زعيم جبهة القوى الأشتراكية قال أن «بوضياف»

على كافى

أقدم على قفزة فى المجهول ضمن نظام اعترف هو نفسه أنه لايسيطر عليه. ومن بين الأطراف التى طالها «قفزة فى المجهول» الجبهة الإسلامية للإنقاذ التى كان هو صاحب قرار حظر نشاطها، كما كان قادتها يحاكمون قبل يومين من اغتياله، وبعد عام من اعتقالهم فى أعقاب تنفيذ الجبهة لإضراب سلمى شامل قبل عام لإسقاط قانون الانتخابات الذى أعده رئيس الحكومة «مولود حمروش» وأقره البرلمان، وهى الأزمة التى أنتهت بأعتقال قادة الجبهة وإقالة حمروش وتعيين «سيد أحمد غزالى» رئيسا للحكومة.

لم يحرص بعض كوادر «جبهة الانقاذ» على إخفاء فرحتهم بأغتيال «بوضياف» وقال بيان للجبهة أن تكبر الرئيس بوضياف على الجزائريين، وإحتقاره للخيار الحر للشعب الذى أختار دولة إسلامية كانا سبب نهايته المحتمة «فالذين قالوا لا لإيران ولا السودان عليهم أن يسلموا بأن الجزائر لن تكون مصر ولاتونس». ومن المعروف أن من أولى القرارات التى إتخذها «بوضياف» إلغاء الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية، التى كان من الواضح أن إجراءها سوف يضمن «للجبهة الأسلامية للإنقاذ» الفوز بالأغلبية داخل البرلمان، بما يسمح لها بتعديل الدستور وإعلان الجمهورية الأسلامية.

والمواجهة الدامية التى تخوضها «جبهة الإنقاذ» مع السلطة الجزائرية، منذ فوزها على الحزب الحاكم فى انتخابات المحليات فى صيف ١٩٩٠ وحتى الآن، مرورا بفوزها فى الجولة الأولى من الانتخابات العامة، وهى مواجهة تستهدف تنفيذ برنامجها الرامى إلى «إقامة دولة إسلامية فورا ودون تصويت» قد تضعها على رأس القوى المستفيدة من

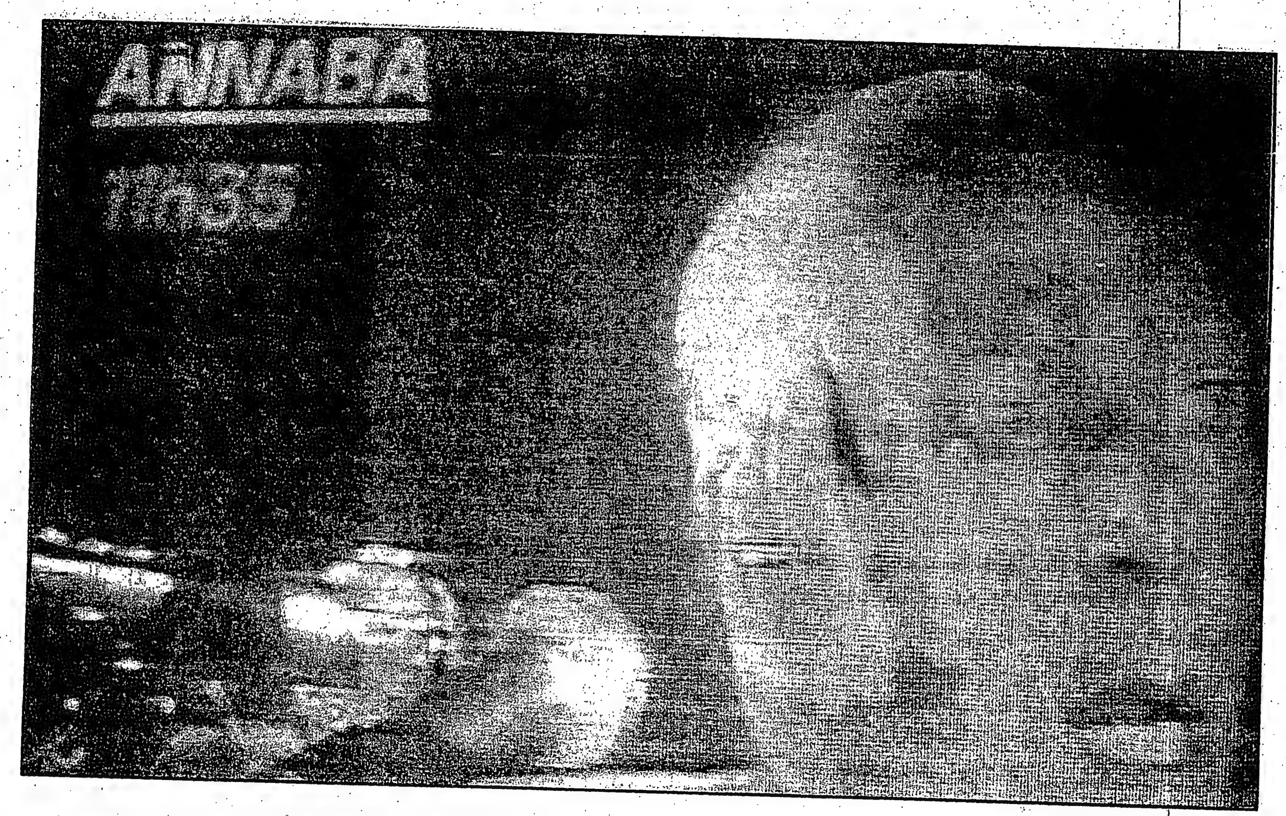

آخر لقطة لبوضياف فى تليفزيون الجزائر قبل إغتياله

اغتيال «بوضياف» لكن المعلومات المتوفرة لاتكفى لأتهام «الأنقاذ» ، كما أن الاستفادة الموضوعية من حدث ليست مبررا كافيا لإلصاق تهمة وقوعه على الأصوليين، بل قد تكون مبررا لقيام عدو ثان «لبوضياف» بتنفيذ الجريمة إطمئنانا بالأسلاميين بإعتبارهم أكثر الأطراف البادية تضررا فى عهده ونقدا له وفرحا برحيله!

تهميش التاريخى

قفزات بوضياف إلى المجهول، أصابت بالضرر طرفا آخر جملته فى مصاف الأعداء هو «جبهة التحرير الوطنى» التى انفردت بحكم الجزائر ٢٦ عاما متواصلة، انتهت خلالها أهدافها فى التحرر الوطنى والتنمية الاقتصادية المستقلة إلى واقع لاعلاقة له بالشعارات البراقة التى تبنتها جبهة التحرير. وخلال تلك الأعوام أوصلت السياسات الاقتصادية الفاسدة التى طبقتها جبهة التحرير: الجزائر الى أزمات سياسية واجتماعية خانقة تمثلت فى ٢٥ مليار دولار من الديون الخارجية يسدد لفوائدها ٩ مليار دولار سنويا ، ومعدل تضخم يصل الى ٣٠٪ ومعدل بطالة يبلغ ٢٥٪ من بين ٢٢ مليون نسمة، فضلا عن زيادة الاعتماد على الخارج واستيراد ٨٠٪ من أحتياجات الجزائر من المواد الغذائية بعد التدهور المذهل فى الأنتاج الزراعى.

وكان من الطبيعى أن تنشأ طبقات جديدة تستفيد من تلك الأوضاع على حساب الغالبية العظمى من الشعب الجزائرى التى تعانى من الفقر والجوع والحرمان والعوز، برغم امتلاك بلدهم لثروات طبيعية وبترولية هائلة. وكان طبيعيا أن استشراء الفساد بين كوادر جبهة التحرير وكبار مسئوليها ووزرائها وموظفيها وقياداتها هو السبب الرئيسى فى تبديد ثروات الجزائر ونهبها ، وهو ماكشفت عنه المعركة الفاجرة التى دارت قبل سنتين فى دوائر السلطة الجزائرية ونشرتها الصحف حول حجم الرشاوى التى تلقاها كبار المسئولين فى الدولة خلال ثلاث سنوات فقط وهل هو ٢٦ مليار دولار أم ٢٤ مليار دولار فقط!!

قفزة اخرى الى المجهول أزاح فيها «بوضياف» **جبهة التحرير من السلطة إلى صفوف المعارضة وصادر أملاكها وفتح ملفات فسادها وهمش دورها على مسرح الحياة السياسية، وشرع فى تكوين حزب جديد هو «التجمع الوطنى»** الذى كان يعده لخوض الانتخابات المقبلة باعتباره حزبا للأغلبية، متجاهلا وجود حزب الأغلبية التاريخى. ومن الطبيعى والحال هكذا أن توضع «جبهة التحرير» فى دائرة الإتهام والخصوم.

وفى أعقاب إستقالة «**الشاذلى بن جديد**» فى يناير الماضى قبل أربعة أيام من إجراء الجولة الثانية من الأنتخابات العامة التى تم إلغاؤها ، حرص الجيش- الذى يحكم الجزائر منذ ثلاثين عاما من خلال واجهة مدنية هى جبهة التحرير- على ملء الفراغ الذى خلفته الأستقالة، فشكل المجلس الأعلى للدولة ليكون هو الواجهة التى يحكم من خلفها وأعاد «**محمد بوضياف**» «٧٣ عاما» من المنفى بعد غيابه ٢٩ عاما ليرأسه، وعلى الرغم من أن المجلس يتشكل من قيادة خماسية إلا أن وجود وزير الدفاع «**خالد نزار**» فى قلب هذه القيادة كان مؤشرا على أن الجيش يحكم قبضته على المجلس الأعلى للدولة، وأنه هو وحده الذى يحكم ويسيطر

شباب يشارك فى تشييع جنازة «بوضياف»

ويقود.

لكن الروح الاستقلالية التى كان يتمتع بها «بوضياف» اصطدمت بالدور المرسوم له والمقصور على أن يكون مجرد واجهة. فقفز مرة أخرى إلى المجهول حين أعلن استعداده لفتح ٤ آلاف ملف فساد مع الاحتفال بالعيد الثلاثين لاستقلال الجزائر والذى كان سيحل موعده بعد ستة أيام من أغتياله. ويبدو أن رذاذ إصراره على فتح ملفات الفساد وملاحقة المتورطين فيه قد تطاير ليطول قيادات كبرى فى الجيش. كما أن قيادات أخرى داخل المؤسسة العسكرية قد أبدت عدم ارتياحها لأستخدام «بوضياف» علاقاته التاريخية بالمغرب- المنفى الذى أمضى به ٢٩ عاما- للتوصل لاجراءات لرسم الحدود المتنازع عليها بين المغرب والجزائر، وتبنى وجهة النظر المغربية حول الصحراء الغربية فى الصراع الدائر حولها بين المغرب «وجبهة البوليساريو» التى كانت تتخذ من الجزائر مقرا لها، حيث كان الوجود العسكرى فى المناطق المتاخمة للمغرب فى فترة تصاعد الصراع بينها وبين «البوليساريو» يشكل مركز ثقل استراتيجى للجيش الجزائرى.

تعددت قفزات «بوضياف» إلى المجهول فمست فسادا ومناطق نفوذ وصراعات قوى ومصالح متضاربة تتنازع على الانفراد بالسلطة والحفاظ على مكاسبها والإستحواز على مغانمها. وبات واضحا أن السياسة التى أتبعها «بوضياف» لضبط التوازن بين قوى النفوذ فى السلطة والسيطرة على الجامح منها لتعزيز هيبة الدولة قد أصبحت حجر عثرة فى وجه تلك القوى التى هزت سياسة «بوضياف» أركان مصالحها، وعرضتها للاستجواب والمساءلة، وألزمتها موقف الدفاع عن النفس، فكان رحيله هو الحل الموفق السعيد لها جميعا، خاصة وأنه لم يكن يمتلك أى قوة يستند اليها، اللهم «الا شرعيته التاريخية»، التى قد تكون مبررا مقبولا لتمرير وضعه على رأس الدولة، لكنها لاتصلح أن تكون مصدرا لقوة تمنح الدعم والحماية والمساندة.

هذا فضلا عن أن الأحزاب الديمقراطية الصغيرة التى أبدت إجراءات العصف بخصومها فى الجبهة الاسلامية للانقاذ وساندت سياسة «بوضياف» المتشددة فى التعامل معها، لم تكن لها أى قوة يحسب حسابها بسبب ضعف تكوينها وتشكيلها وعجزها عن التأثير فى الشارع الجزائرى.

الغزالى..

يقرأ الفاتحة على روح بوضياف

الاحتماء بالتاريخ

وإذا كان من الاحتمالات الواردة أن كل هؤلاء «الأعداء» المتناقضى الأهداف قد شاركوا بدرجة أو بأخرى من التخلص من «بوضياف»، فمن المؤكد أنه قد أصبح على الحكم الجديد أن يبحث له عن أصدقاء بصرف النظر عن عداوات سلفه.

ومرة أخرى- ولعلها لن تكون الأخيرة- تشعر المؤسسة العسكرية أن الظروف غير مهيأة لظهورها على المسرح السياسى بشكل سافر، فيرفض وزير الدفاع «خالد نزار» أن يخلف «بوضياف» فى رئاسة المجلس الأعلى للدولة، ويدعم اختيار العقيد السابق «على كافى» لموقع الخلافة. كما ترفض المحكمة العسكرية تولى نظر قضية مقتل «بوضياف» وتعهد بالمهمة للنيابة العامة المدنية، لتنأى بالمؤسسة العسكرية عن القضايا التى لاتحظى باتفاق عام من جهة، ولتبتعد بها عن الانخراط المباشر فى القضايا السياسية من جهة ثانية.

وكما كانت «الشرعية التاريخية» هى العنصر الرئيس الذى أستند إليه الجيش فى اختيار «محمد بوضياف»- أحد مؤسسى جبهة التحرير وأحد مناضلى حزب الاستقلال- لرئاسة المجلس الأعلى للدولة، فهى نفسها المبرر لأختيار «على كافى» «٦٤ عاما» لخلافته. فبالأضافة إلى أن

«كافي» هو أحد الأعضاء الخمسة للمجلس الأعلى للدولة الذى تشكل فى أعقاب استقالة «الشاذلى بن جديد»، فهو قائد عسكرى مرموق من قادة جيش التحرير الوطنى وحرب الاستقلال، كما عرف بدوره البارز فى النضال ضد الاستعمار الفرنسى فى كل من تونس والجزائر وتقلد عدة مناصب دبلوماسية حيث عمل سفيرا للجزائر فى عدد من الدول العربية بينها مصر، لكنه لم يتقلد أى منصب رسمى منذ عام ١٩٧٠، وانتخب فى عام ١٩٨٩ أمينا عاما لمنظمة وطنية هى «قدامى المجاهدين». ومثل «بوضياف» لم يكن «كافى» طرفا فى الصراعات الدائرة على السلطة بين جبهة التحرير والجيش والتكنوقراط على إمتداد الثلاثين عاما الأخيرة، مما قد يؤهله لأن يكون حاكما مقبولا من كل الأطراف. لكنه على عكس سلفه يمتلك خبرة عالية بالمشاكل الجزائرية الداخلية وبموازين القوى داخل المجتمع الجزائرى بحكم معايشته لها طوال تلك الأعوام التى آثر «بوضياف» أن يقضيها خارج البلاد فى المنفى.

الطريق الى المستقبل

لم يرث «على كافى» ماخلفه «بوضياف» من تعطيل للمؤسسات الدستورية الحاكمة وللأحزاب، ومن تصعيد لحدة المواجهة مع «الجبهة الاسلامية للانقاذ» وإلغاء لوجودها فحسب، بل ورث أيضا تركة مثقلة من المشاكل المتأزمة لثلاثة عشر عاما من حكم «الشاذلى بن جديد»، زادها تفاقما الأغتيال الغامض «لبوضياف» الذى أفقد الجزائريين الثقة فى أن دوائر الفوضى والعنف، والسرقة والنهب، والاحتراب على السلطة قد أمكن السيطرة عليها. وبالتالى فإن أى بحث عن صيغة لمستقبل الجزائر، لا تأخذ بعين الاعتبار كسب ثقة الجزائريين وطمأنتهم والحصول على دعمهم وتوفير الحد الأدنى من مطالبهم، فهى صيغة مقضى عليها بالفشل.

ويبدو أن المجلس الأعلى للدولة برئاسة «على كافى» قد أدرك هذه الحقيقة، وبدا واضحا أن الاجراءات التى اتخذت فى أعقاب أغتيال «بوضياف» تتجه الى السعى إلى إقرار مصالحة وطنية شاملة لاتستثنى أحدا، وترضى جميع الأطراف وتهيئ المناخ لوقف العنف والعنف المضاد، وتفسح المجال لمزيد من الاستثمارات الأجنبية التى يعول عليها كثيرا الاقتصاد الجزائرى فى الفترة المقبلة، وتفتح الباب لحوار وطنى شامل قد يكون من شأنه الخروج من النفق المسدود الذى دخلت فى افقه المشكلة الجزائرية.

ويأتى إختيار «عبد السلام بلعيد» «٦٤ عاما» لتشكيل الحكومة الجزائرية الجديدة، خلفا لسيد «أحمد غزالى» فى مقدمة المؤشرات على الرغبة فى إشاعة مناخ للمصالحة الوطنية فى الساحة الجزائرية. فهو أحد أبرز الوزراء التكنوقراط فى عهد «بومدين» ويلقب بأب الصناعة الجزائرية، وتولى منصب رئيس شركة النفط الجزائرية «سونتراك» كما شغل منصب وزير الصناعة والطاقة وآنذاك مثل بلاده فى منظمة أوبك وساهمت خبرته ومهارته داخل المنظمة الدولية فى جعل الجزائر من أبرز أقطابها برغم تواضع إنتاجها من النفط.

وبرغم أن «عبد السلام بلعيد» هو أحد مؤسسى جبهة التحرير الوطنى، فقد إستقال من عضوية لجنتها المركزية الخريف الماضى وخاض الأنتخابات العامة كمرشح مستقل لكنه لم يتمكن من الفوز.

واختيار «بلعيد» رئيسا للحكومة هو فى أحد جوانبه إعادة الأعتبار الى عهد «بومدين» والى إختياراته السياسية والأقتصادية التى كانت تتسم بالعدل الإجتماعى، وهى الاختيارات التى قوضها حكم «الشاذلى بن جديد».

عبد السلام بلعيد..

المصالحة ومواجهة الأزمة الاقتصادية

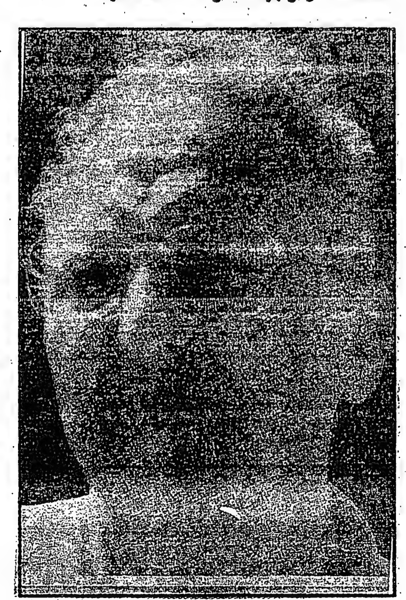

وآراء «بلعيد» الداعية الى التحكم فى الأزمة الاقتصادية وإقرار ما يسمى «بإقتصاد الحرب» ورفض سياسة تحرير الاقتصاد وخصخصة مؤسساته ورفض الأمتثال لشروط صندوق النقد الدولى والأعتماد على القروض والمعونات والرأسمال الأجنبى، لاشك أنها تبعث على الثقة وتمنح الجزائريين الأمل فى إمكانيات التخفف فى المستقبل القريب من مشاكلهم الحياتية الطاحنة.

وكان من بين ملامح سياسة التهدئة وتخفيف حدة التوتر، وإعادة القضاء العسكرى تكييف التهمة الموجهة الى قيادات «الجبهة الاسلامية للأنقاذ» بحيث لاتتجاوز عقوبتها الأشغال الشاقة بدلا من الاعدام، ثم صدرت الأحكام مخففة بالفعل على سبعة من قيادات الجبهة بينهم «عباس مدنى» و«على بلحاج» وتراوحت بين ١٢ و٤ سنوات، مع الأخذ فى الاعتبار إحتمالات تخفيف الاحكام أو الغائها فى سياق المساومات التى سوف تجرى من قبل الحكم وجبهة الانقاذ لاقرار «شروط للمصالحة»، بعد أن تبين لكل الأطراف أن «جبهة الانقاذ» حقيقة سياسية كانت وستظل قائمة، وأن الإجراءات الأمنية التى أتبعت للحد من نفوذها لم تنجح فى إلغاء تأثيرها على المجتمع الجزائرى، وهو ما أكدته المظاهرات التى أندلعت فى مختلف المدن الجزائرية تلبية لنداء جبهة الأنقاذ احتجاجا على الأحكام الصادرة بحق «شيوخ الجبهة» والتى أعتبرها المراقبون «مظاهرة» تستعرض بها «الجبهة الاسلامية للانقاذ قوتها» أمام الحكم الجديد لتحسن من شروط عودتها لممارسة نشاطها.

لكن نجاح المصالحة الوطنية فى الجزائر يبقى مرهونا بمدى رغبة جميع الأطراف فى التوصل إليها. فليبدأ الحوار فورا بين المجلس الأعلى للدولة والجيش والقوى المدنية والجبهة الاسلامية للانقاذ دون وضع شروط لأستبعاد أحد وليكن المشترك الذى يقبل به الجميع هو إحترام كل طرف للوجود المستقل للطرف الآخر، والاحتكام لقواعد الديمقراطية ولمبدأ التداول السلمى للسلطة، والاتفاق على هدنة بين الجميع يعيد فيها كل طرف ترتيب صفوفه حتى انتهاء الفترة الأنتقالية التى تحل بنهاية عام ١٩٩٣ حيث تجرى انتخابات الرئاسة. وتلك هى الشروط الدنيا التى من شأنها أن تحفظ للجزائر وحدتها الوطنية، إذ البديل عن ذلك هو حرب أهلية شاملة.

عشرة أيام فى اليمن

الاخوان المسلمون وقائمة اتهامات طويلة

حسين عبد الرازق

لايستطيع أي مراقب محايد- أو منحاز- أن يمنع نفسه من التساؤل حول مستقبل التجربة الديمقراطية فى اليمن، فى ضوء عديد من الحقائق والظواهر المثيرة للقلق، ومن ضمنها هذا الكم الهائل من الأحزاب التى توالدت بسرعة كالفطر مع الوحدة. فبالإضافة للحزبين الكبيرين الحاكمين... «المؤتمر الشعبى العام» و«الحزب الاشتراكى اليمنى».. هناك حزب كبير ثالث «حزب التجمع اليمنى للإصلاح» الذى يرأسه عبد الله حسين أحمد زعيم قبائل حاشد، وعدد آخر من الاحزاب التاريخية مثل «حزب الأحرار الدستورى» بزعامة عبد الرحمن محمد نعمان، وحزب «البعث العربى الاشتراكى» الذى ينقسم حاليا إلى ثلاثة أحزاب على الأقل، حزب البعث بزعامة قاسم سلام، وحزب البعث جناح أم المعارك، ومنظمة البعث بزعامة محمد شاكر، والناصريون وعدد أحزابهم ستة من أهمها «الحزب الناصرى الديمقراطى» برئاسة عبده محمد الجندى وتنظيم «التصحيح الشعبى الناصرى» بزعامة «مجاهد القهالى والتنظيم «الوحدوى الشعبى الناصرى» ويرأسه الدكتور عبد القدوس المضواحى، و«حزب رابطة أبناء اليمن».. بالإضافة الى قائمة من الأحزاب الدينية والقبلية مثل «حزب الشورى اليمنى» (عبد الله بشير) و«حزب العمل الاسلامى» (ابراهيم الوزير) و«اتحاد القوى الاسلامية الثورية» (يحيى السقاف) و«الحزب الجمهورى» (محمد على أبو لحوم) «وحزب المنبر اليمنى» (عمر طرموم) و«التجمع الوطنى اليمنى» و«تنظيم النهضة اليمنى»، و«حزب جبهة التحرير» و«الجبهة الشعبية للانقاذ» و«جبهة التصحيح الثورية» (محمد أبو نشطان) و«الجبهة الديمقراطية المتحدة» (محمد الجرموزى).. وعدد آخر من الاحزاب التقدمية من بينها «التجمع الوحدوى اليمنى» بزعامة (محمد عبده نعمان وعمر الجاوى) و«التنظيم الشعبى التقدمى اليمنى» (احمد الشرمانى) و«الحزب القومى الاجتماعى» و«جبهة قوى الوحدة اليمنية» و«التنظيم السبتمبرى الديمقراطى» (احمد قرحش).

على عبد الله صالح

وليست هذه هى كل الأحزاب القائمة حاليا فى اليمن فهناك أحزاب لايزيد وجودها عن اللافتة، وأخرى لم أتمكن خلال أيامى العشرفى اليمن من التوصل إلى إسمها.

قانون... لايطبق

والغريب أن كل هذه الأحزاب قامت قبل صدور قانون الأحزاب استنادا الى المادة ٣٩ من الدستور التى تتيح حق التنظيم دون الإحالة إلى قانون. وقد صدر قانون الأحزاب فى ١٦ أكتوبر من العام الماضى، متأثرا فى بعض بنوده بقانون الأحزاب المصرى، مثل إنشاء لجنة شئون الأحزاب برئاسة وزير الدولة لشئون مجلس النواب وعضوية وزيرى الداخلية والعدل و٤ أشخاص من رجال القضاء السابقين يرشحهم مجلس القضاء الأعلى. ولكنه أفضل وأكثر ديمقراطية من قانون الأحزاب المصرى بمراحل، وسيؤدى تطبيق القانون إلى انتهاء وجود بعض الأحزاب تماما، حيث يشترط أن تكون عضوية الحزب عند التأسيس ٢٥٠٠ عضو على الاقل، وعدد المؤسسين ٧٥، وكثير من الاحزاب تفتقر الى هذا الشرط تماما.

ورغم نشر القانون منذ أكثر من ٩ أشهر حتى الآن، فلم يتم إعمال المادة الخاصة بأعادة تأسيس الأحزاب القائمة عند صدور هذا القانون، حيث لم يتم تشكيل لجنة شئون الاحزاب عمليا نتيجة إستقالة رئيسها «راشد محمد ثابت» وزير الدولة لشئون مجلس

النواب. مؤكدا في خطاب إستقالته.. «عدم إقتناعي بتحمل رئاسة لجنة الأحزاب.. حيث إنني سجلت اعتراضي على ذلك في اجتماعات الأحزاب.. وفي اجتماع مجلس الوزراء وعند مناقشة قانون الاحزاب في مجلس النواب..».

بالتالي فالخريطة الحالية للأحزاب مازالت كماهي بصرف النظر عن القانون. ولايبدو أن هناك نية للاقتراب منها إلا بعد إنتهاء الانتخابات العامة في نوفمبر القادم.

ومحاولة رصد العلاقات بين الاحزاب ورسم خريطة لمواقفها ومواقعها يبدو أمرا أقرب الى المستحيل. فهناك تقسيم على أساس **أحزاب حاكمة (المؤتمر الاشتراكي)** و**أحزاب معارضة** (كافة الاحزاب الأخرى). وهناك تقسيم آخر بين **أحزب يسارية** (الاشتراكي.. الاحزاب الناصرية- أحزاب البعث- الاحرار الدستوريين- التجمع الوحدوي اليمني..) **وأخرى دينية وقبلية** (التجمع اليمني للاصلاح- رابطة أبناء اليمن- والأحزاب الإسلامية..) **وثالثة وسطية** (المؤتمر الشعبي العام...). وتقسيم ثالث بين أحزاب **علمانية** وأخرى **دينية**، ورابع بين **أحزاب حليفة لحكام السعودية** وأخرى مستقلة عن النفوذ السعودي.. الخ.

وفي ضوء هذا التعقيد البالغ للخريطة السياسية، تبدو التحالفات والمعارك ايضا مثيرة لعديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام.

فمثلا هناك من يرى أن المؤتمر الذي يتشارك مع الحزب الاشتراكي في الحكم، هو أقرب موضوعيا إلى «حزب التجمع اليمني للاصلاح» الذي يضم تحالف قبيلة حاشد والاخوان المسلمين بزعامة **عبد المجيد الزنداني** الرجل الثاني في الحزب. فقادة «الاصلاح» كانوا- بمن فيهم رئيس الحزب عبد الله حسين الاحمر والزنداني- حتى اعلان الاحزاب جزءا أساسيا من تكوين المؤتمر وقيادته، ومازالت هناك روابط عميقة بين الاصلاح والمؤتمر.

وأثناء وجودي في صنعاء أعلن عن تحالف بين الإصلاح» وحزب «البعث» المؤيد للعراق!

الدين.. القبلية.. السعودية

ويستحق حزب **«التجمع اليمني للاصلاح»** وقفة خاصة، فهو القوة الثالثة في الساحة اليمنية.. ويستند الى ثلاثة عوامل للقوة.

الاول.. العلاقات الخاصة التي تربط الحزب بحكام المملكة العربية السعودية التي تمارس نفوذا سياسيا وماليا داخل اليمن، وتهديدا عسكريا دائما لها.

الثاني.. القبلية حيث يعتمد الحزب على النفوذ القبلي بصفته تعبيرا عن مشايخ أكبر قبائل اليمن (قبائل حاشد).. والقبلية في اليمن مسلحة حتى النخاع.

الثالث.. الدين، حيث يسعى الحزب لاستغلال الاسلام لخدمة أهدافه السياسية ومصالح القوى الاجتماعية التي يمثلها. ودعم من هذا العامل تحالفه مع الاخوان المسلمين بزعامة الزنداني، وهم أيضا حلفاء تاريخيين لحكام السعودية، وسيطرتهم معا على المعاهد العلمية (الدينية) في مختلف المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية والتي يبلغ عددها ٧٠٠ معهد تضم ١٠٠٣١٥ طالبا ويعمل بها ٣٩٣٠ مدرسا، إضافة الى مدارس تحفيظ القرآن. كما امتدت سطوتهم فسيطروا على مكتب الارشاد وأشرفوا على تخريج مئات المرشدين الدينيين الذين توزعوا على المساجد والقوات المسلحة والأمن، واستطاعوا التأثير على التوجيه التربوي من خلال تغيير المناهج التربوية التي كانت على غرار مناهج التعليم المصرية والسعودية».

وتفسر هذه السيطرة المعارضة الضارية التي يشنها **حزب الاصلاح (والاخوان المسلمون)** وكل الأحزاب والشخصيات المرتبطة بحكام السعودية ضد قانون التربية والتعليم المعروض على مجلس النواب، والذي يوحد مناهج التعليم في الشمال والجنوب ويلغي المعاهد العلمية (الدينية) بحيث يصبح في اليمن مدرسة واحدة تقوم على مبادئ الاسلام ومبادئ الثورة اليمنية والثوابت الوطنية والانسانية ومبادئ الدستور».

وتدور في الشارع اليمني اتهامات عديدة لحزب الإصلاح تحمله مسئولية الاغتيالات السياسية الموجهة لقادة الحزب الأشتراكي اليمني الإضرابات الأمنية الواسعة التي تهز اليمن الموحد، وذلك بالتنسيق مع السعودية.

ومن هذه الاتهامات أيضا وجود معسكر ملحق بالمعهد العلمي الديني قرب مدينة صعدة يتم فيه تدريب بعض الجماعات الإرهابية الأصولية من السودان وتونس والجزائر ومصر وفلسطين. وقد تفجرت القضية عقب تقديم حكومتي الجزائر وتونس شكوتين رسميتين للحكومة اليمنية.

كما نشرت صحيفة **صوت العمال** وثيقة تتهم **الزنداني باتفاقه مع العرابي** والجماعات الارهابية التابعة للتنظيم الدولي الجديد للحركات الاسلامية المتطرفة،، على تنفيذ مخطط في اليمن يضمن سيطرة الجماعات السياسية الأصولية على الحكم خلال عام ١٩٩٢ ويقوم المخطط طبقا لرواية «صوت العمال» على الاستفادة من الازدواجية القائمة عمليا بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح **(مازال بعض قادة الاصلاح يحتفظون بعضويتهم القيادية في المؤتمر)** لاختراق كافة الأجهزة المعنية بتنظيم الانتخابات، والقيام بتفجيرات عشوائية واشعال الحرائق في بعض المناطق القريبة من مراكز الاقتراع عشية الانتخابات (في اكتوبر أو نوفمبر القادم) واتهام السلطة وتحميلها مسئولية هذا الفعل.. بهدف ضمان الفوز في الانتخابات القادمة بنسبة ٧٥٪ من مقاعد البرلمان اليمني، ومن ثم تعديل الدستور وإقامة دولة دينية (إسلامية) تخدم أهداف التنظيم الدولي.. واشترطت الخطة اعتماد ٤٦ مليون دولار للتمويل.

ويرد حزب الاصلاح على هذه الاتهامات بتكفير الحزب الاشتراكي وقادته ودعوتهم الى التوبة، وبالقول بأن الاغتيالات التي يتعرض لها قادة الحزب الاشتراكي وكوادره هي تصفيات داخلية.

ويعلق **جار الله عمر** عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي على دعوة الشيخ الزنداني كوادر الحزب الاشتراكي للتوبة قائلا.. «دعوتنا إلى التوبة دليل واضح على طبيعة المعركة التي نخوضها. فنحن أمام طرف

جدل واسع حول سلطات الرئيس بعد الفترة

الانتقالية فشلت محاولة فرض دولة دينية في اليمن.

يلغى الآخر تماما. وأعتقد أن استخدام الدين الحنيف لهذه الطريقة لتكفير الآخرين مسألة بالغة الخطورة. وقد يؤدى الى إباحة إراقة الدماء. وتوجيه التهم إلى الحزب الاشتراكى ثم تكفير كوادره نعتبره جزءا من المعركة المفتوحة ضدنا. وفى حين تنفذ جماعات متطرفة أعمالا مخلة بالأمن تهدد حياة المواطنين فى مناطق أخرى من العالم العربى، فأننا نواجه فى اليمن حربا معلنة تحاول تكفيرنا وتبيح إراقة دمائنا...»

نعم.. للدستور

ويكاد يكون **«حزب التجمع اليمنى للاصلاح»** طرفا أساسيا فى كل المعارك السياسية الهامة التى شهدتها اليمن بعد الوحدة وخاصة معركة الاستفتاء على الدستور، وقضية الانتخابات وتعديل الدستور، بالإضافة الى قضية توحيد التعليم السابق الإشارة لها.

ولقد كانت معركة الاستفتاء على الدستور والتى شغلت اليمن مع بداية العام الماضى (١٩٩١) وحتى اجرائه فى ١٥ مايو ١٩٩١، واحدة من المعارك الكاشفة عن أحد الجوانب الخطرة فى الصراع فى اليمن.

لقد شن حزب الإصلاح وعدد من الأحزاب الدينية حملة ضد مشروع الدستور بحجة وجود نصوص فيه تتناقض مع الشريعة الاسلامية. ونجحوا فى ابتزاز مجلس الرئاسة لإصدار بيان يؤكد أنه «لايجوز فى أى حال من الأحوال أن يصدر تشريع بالتجاوز أو التناقض أو المخالفة لكتاب الله وسنة رسوله. وأى تشريع يخالف أحكام الشريعة الإسلامية يعتبر تشريعا باطلا من أساسه».

وكانت عشرة أحزاب سياسية قد حذرت فى ١٨ أبريل قبل صدور البيان بأربعة أيام، فى مذكرة وجهتها الى مجلس الرئاسة من «الوقوع فى خرق الشرعية الدستورية أو إصدار بيان ليس له قوة الإلزام ويساعد على تقسيم الرأى العام اليمنى إرضاء لأية جهة كانت داخلية، أو خارجية». وعقب صدور البيان استقبل بترحيب من الإصلاح وأنصاره مع المطالبة باعطاء البيان قوة دستورية وقانونية. بينما عارضته الأحزاب المدنية كافة، بما فيها عناصر أساسية فى الحزب الاشتراكى.

وقبل الاستفتاء بـ ٧٢ ساعة نظم حزب **الاصلاح ورابطة أبناء اليمن** مظاهرة فى صنعاء شارك فيها عدة آلاف من أنصار الحزبين من كافة المحافظات، ترفع شعار

عمر جاوى

تعديل الدستور قبل الاستفتاء على ضوء بيان مجلس الرئاسة الصادر فى ٢٢ أبريل. ودارت المعركة بين «نعم» للدستور يدعمها الحزبان الحاكمان والاحزاب المدنية و«لا» يساندها الاحزاب الدينية واليمينية والسعودية الهدى والمصالح، والتى دعت أهمها لمقاطعة الاستفتاء. وانتهت بأنتصار ساحق للقوى المدنية سواء فى فشل المقاطعة أو فى التصويت بنعم للدستور.

من يكسب الانتخابات؟

ويثور اليوم فى اليمن صراع حول انتخابات مجلس النواب المفترض إتمامها قبل ٢١ نوفمبر ١٩٩٢ موعد إنتهاء الفترة الانتقالية.

وقد أدى التردد فى صدور قانون الانتخابات وتشكيل لجنة الاشراف على الانتخابات واقرار التقسيم الادارى، وبعض التصريحات غير الواضحة من هنا وهناك إلى إشاعة جو من القلق والتخوف حول إعتزام الحكم تأجيل الانتخابات إلى مابعد الفترة الانتقالية، وإجراء تعديل فى الدستور.

ولكن صدور قانون الانتخابات ، والاتفاق على عدم الربط بين الانتخابات والتقسيم الادارى الجديد الذى تعثر فى اللجنة التى يرأسها الشيخ عبد الله الاحمد والاكتفاء بتقسيم الدوائر الانتخابية، وتأجيل تعديل الدستور، حسم التردد ووضع قضية الانتخابات القادمة فى أول جدول أعمال كافة القوى السياسية.

وهناك اتصالات واسعة بين كافة الأحزاب وأحاديث عن محاور وتحالفات جديدة. تبدأ من اندماج المؤتمر والحزب الاشتراكى، الى قائمة موحدة بينهما، إلى حديث عن قائمة تضم الاحزاب الثلاثة الكبرى (المؤتمر- الاشتراكى).. الإصلاح)! الى تنسيق بين الاحزاب المدنية فى مواجهة الأحزاب الدينية.. الخ

ويخشى بعض المثقفين اليمنيين أن يفوز الإصلاح فى هذه الانتخابات إذا لم ينجح المؤتمر والاشتراكى وكافة الأحزاب المدنية فى الاتفاق على مرشح واحد فى كل دائرة، خاصة أن الانتخابات تجرى بالنظام الفردى والفوز للحاصل على أعلى الأصوات وليس الأغلبية المطلقة (النصف+١).

وفى إطار السعى للاتفاق والتحالف بين المؤتمر الاشتراكى جرت محاولة لمناقشة تفصيلية لأسس هذا التحالف. وتشكلت لجنة رباعية لإعداد مشروع لهذا التحالف وقبل أن تتم مناقشة المشروع تسرب الى صحيفة «الصحوة» الناطقة باسم حزب الإصلاح ونشر كاملا ليثير ضجة فى الشارع السياسى اليمنى، خاصة لبعض الاقتراحات الواردة فيه حول تعديلات دستورية تتناول رئاسة الدولة. فالورقة تطرح إلغاء مجلس الرئاسة واستبداله برئيس للجمهورية ونائب له، على أن يتم انتخاب الرئيس ونائبه، اما بالانتخاب المباشر من الشعب، أو أن ينتخب مجلس النواب المرشح ويطرحه فى استفتاء بنعم أولا على الشعب (كحالة مصر)، أو أن يرشح مجلس النواب كل من يحصل على ٢٥٪ من أصوات المجلس ويختار الشعب من بين المرشحين الرئيس ونائبه. وتعطى الاقتراحات رئيس الجمهورية سلطات واسعة من بينها حق حل مجلس النواب والدعوة لانتخابات مبكرة ، والحق فى اختيار رئيس الحكومة بصرف النظر عن الانتماء الحزبى، وتدخله فى رسم السياسة العامة للحكومة ومتابعة القضايا الهامة المتعلقة بشئون السياسة الخارجية والدفاع والسياسة المالية والنقدية.

ومع اقتراب موعد إنتهاء الفترة الانتقالية وبالتالى إجراء الانتخابات، تزداد حرارة الصراع السياسى فى اليمن. وتفرض **القضايا الاقتصادية والاجتماعية**، وقضايا الحدود نفسها على الساحة السياسية، وهما أهم وأعقد قضيتين فى اليمن وتأثيرهما على المستقبل السياسى وعلاقات اليمن الاقليمية والعربية أمر لايختلف عليه إثنان. وهما موضوع الرسالة القادمة والأخيرة.

حقيقة إنجازات النظام الإسلامي في السودان "٣"

النظام السوداني يقدم تنازلات دون مقابل

للمؤسسات الدولية المانحة للقروض

ثم يهتف: لن يحكمنا البنك الدولي!

في العددين الماضيين نشرت اليسار الجزئين الأول والثانى من دراسة الكاتب السودانى« د.حيدر إبراهيم على »الذى استعرض فيهما الطريقة التى أهدر بها نظام البشير فى السودان الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان،وأورد بالأرقام والوقائع حقيقة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة منذ انقلاب يونيو ١٩٨٩ وحتى الآن ،مفندا موقف قوى الإسلام السياسى والناصريين والقوميين والماركسيين الذين يدعمون نظام الجبهة الإسلامية سواء كانوا فى مصر أو فى الوطن العربى.

وفى هذا العدد تنشر اليسار الجزء الأخير من الدراسة الذى يتناول بالمناقشة والتحليل مزاعم النظام السودانى بالعداء للأمبريالية.

د. حيدر ابراهيم على

يعول النظام العسكرى فى السودان على ادعائه بانتهاج سياسة خارجية مستقلة ومصادمة ضد الامبريالية، وبالتالى تكتسب بعض الوطنيين والقوميين بالاضافة للاسلاميين المعادين للامبريالية وللولايات المتحدة بالذات. فى البدء من الصعب على نظام سياسى أن يتحدث عن التحرر والاستقلال فى الخارج بينما يحرم شعبه من ابسط حقوق الحرية أي يستحيل على نظام قمعى ودكتاتوري أن يكون معاديا حقيقيا وصادقا للامبريالية لانه يحتاج إلى وقوف الجماهير الى جانبه. فالتحرر الخارجى يستند على تحرر داخلى يمكن الشعب من المشاركة الكاملة فى القرار السياسى لكى لاتكون السياسة الخارجية مجرد شعارات وضجيج. يعلمنا التاريخ أن النظم الدكتاتورية تتهاوى عند أول مواجهة مع الامبريالية لانها تغيب شعبها عن معاركه.

يمجد الاسلاميون موقف النظام السودانى من البنك الدولى وصندوق النقد كدليل على استقلالية القرار ورفض الخضوع للضغوط الخارجية لان المساعدات والقروض وسيلة فعالة لفرض شروط اقتصادية وغير اقتصادية تمس قضايا سيادية. ورغم أن النظام السودانى يهتف: «لن يحكمنا البنك الدولى». ولكن سياسات فبراير الاقتصادية قدمت تنازلات اكثر من المطلوب دون مقابل أو وعود. فالصندوق كان يطالب بتخفيض الجنيه السودانى ولكن الحكومة قررت تعويمه مما أوصله إلى مستوى متدن للغاية. اعتبر الاسلاميون هذه القرارات «ثورة فى النظام الاقتصادي وادارته» (عادل حسين، صحيفة الشعب يوم ١٧ مارس ١٩٩٢) ويرفض

مقارنة ذلك ببولنده: لماذا؟ لانها « فقدت أية سيطرة على المتغيرات الاقتصادية فانهار الانتاج وانتشرت البطالة ووصل الناس إلى حد المجاعة، فأين هذا كله مما جرى فى السودان، حيث تجرى التغييرات العميقة بثقة واقتدار، ومع تحسن النشاط الاقتصادى ومع التحام كامل بين الشعب وقيادته. سيروا ايها الاخوة على بركة الله.. والله أكبر». (نفس الصحيفة) ويقول نفس الكاتب عن التعامل مع الصندوق: «وحين أعلنت ميزانية يوليو ١٩٩١ كانت تتضمن اجراءات تقشفية تفوق ماطلبه الصندوق وتسد عجز الموازنة الجارية تماما، فبهت الذى كفر!» ومن الجدير بالذكر أن عجز الموازنة الداخلية يبلغ ٩ بليون جنيه أى ١٣٪ من مجموع الناتج الاجمالى المحلى كما بلغ العجز فى الحساب الجارى للحكومة ٣ر١ بليون دولار امريكى (يعادل اكثر من ١٠٠ بليون جنية بالسعر الحالى للدولار!)

لست اعلم كيف يمكن اثبات اختلاف النظام السودانى مع المؤسسات الدولية وهو يسعى باستمرار إلى ارضائها وهى التى تبتعد عن السودان غير المستقر. يقول وزير المالية السودانى عن العلاقات مع الصندوق والبنك الدولى «لانختلف مع الصندوق فى النتائج واختلافنا معه حول الزمن وحجم الاجراء».. فالخلاف مع الصندوق فى الدرجة والزمن، وليس التوجه أو تحليل المشكلات أو حلولها. فالامر متروك للصندوق لتقييم الاجراءات الاقتصادية الجديدة ليرى مدى جدية السودان فى الاصلاح الاقتصادى». ويضيف فى موضع آخر: «علاقتنا بمؤسسات البنك الدولى تسير بشكل عادى، والالتزامات المالية تسير بنفس الحجم ولن تحدث مشكلة مع هذه المؤسسات». (صحيفة السودان الحديث بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩١) وعلى المستوى السياسى تحاول السلطة تصوير عزلتها بأنها نتيجة القرار المستقل وان هناك

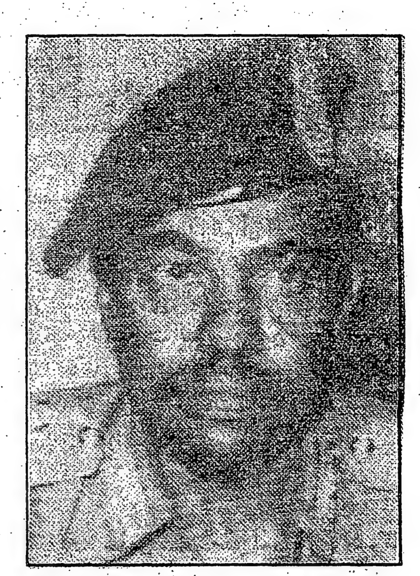

الفريق عمر البشير

حسن الترابى

حملة لتجويع السودان ولكن احد المسؤولين يقول: «من اكبر الاوهام التى كشفها تولى الحكومة الحالية مقاليد الامور أن يكون للسياسة الخارجية دور فى اقتصاد البلاد» (الملحق الاعلامى بلندن صحيفة الحياة ٢٢ أبريل ١٩٩١) ويتحدث الترابى عن محاولته القيام بوساطة بين الغرب وليبيا وأن وساطته مقبولة من الطرفين لانه مقبول لدى الاثنين . ويؤكد أن السودان لن يستغنى عن الغرب شرط أن تقوم المعادلة على أسس جديدة. (الحياة يوم ٦ فبراير ١٩٩٢).

إبتزاز النظام

استقلالية القرار لاتعنى تغيير شكل التبعية بل تعنى مضمون ومبدأ الاستقلال، فلا يعقل أن يفك البلد المعادى للاستكبار الغربى حصاره بالتعامل سرا مع جنوب افريقيا . فقد تسربت انباء عن لقاء بين الفريق البشير ونائب وكيل وزارة خارجية جنوب افريقيا «راسى ايفانز» اثناء رحلة الاول للعلاج فى لندن خلال اغسطس الماضى، ونشرت صحيفة فاينا نشيال ميل فى عددها الصادر بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٩١ إن وفدا من شركة الطيران (تراسينت) وممثلين عن شركات الجبن ومرسجاس، سيجرى مفاوضات موسعة حول التعاون التقنى وامكانية تطوير نظام السكك الجديدية السودانية وعمليات التنقيب. الازمات الاقتصادية والعزلة عوامل كافية لإجبار أى دولة للبحث عن مخرج مهما كان الثمن. لذلك حتى علاقات النظام السودانى مع ايران لاتخلو من تبعية لان ايران لها اليد العليا ولها مصالح فى منطقة القرن الافريقى، ويحاول السودان أن يمارس الابتزاز تجاه مصر والدول العربية المحافظة بالتلويح بعلاقاتاته مع ايران.

تحاول الجبهة الاسلامية القومية الحاكمة فى السودان القيام بدور فى المنطقة ليست مؤهلة ولاقادرة على تحمل مسؤولياته. واستغلت حرب الخليج لتأسيس ماسمى «المؤتمر الشعبى العربى الاسلامى» والذى اختار الشيخ «حسن الترابى» امينا عاما له بعد اجتماعه التأسيسى فى نهاية ابريل عام ١٩٩١ . يقول الترابى«إن الهدف من تشكيل المؤتمر الشعبى هو إيجاد بديل عن المؤسسات الاسلامية الدولية مثل منظمة المؤتمر الاسلامى» والمؤتمر «يمثل بحثا عن قوة شعبية إسلامية لأن الإطار الدولى الاسلامى أصبح إطارا باطلا» ، واتهم منظمة المؤتمر الاسلامى بانها «لم تفد قضايا المسلمين والاسلام، ولاوحدتهم فى شئ.. لذا نبحث عن هذه الوحدة على صعيد الشعب» (صحيفة الحياة يوم ١٢ مارس ١٩٩٢) ويعتقد الترابى أن السودان يمكن أن يقود العالم، فهو يقارن كيف استطاع النبى محمد (ص) أن يحكم العالم بالاسلام والذى انطلق فى بدايته من بقعة صغيرة مجهولة فى عالم الامبراطوريات والمدن الكبرى. وفى تصريح قريب يتحدث عن دور السودان: « ليس لنا فضل مال لندعم به حتى الاسلام الشعائرى فضلا عن الاسلام السياسى وليس لنا قوة جيش حتى نصدر بها الاسلام السياسى بالفتح وكل الذى يمكن أن يتهم به السودان أنه نصب مثالا ونموذجا لدولة إسلامية فى بلد كان منسوبا للتخلف والضعف.. ربما يوحى ذلك لمن هم أقوى من السودان بأن يسيروا على طريق السودان لانهم أولى بقوتهم السياسية والاقتصادية أن يقلدوا نموذج السودان» (صحيفة مصر الفتاة يوم ١٦ مارس ١٩٩٢). وينفى السودان باستمرار «تصدير الثورة» ولكن وجود منظمات ذات طابع شعبى أو اهداف علمية تسعى إلى تجميع وتجنيد الاسلاميين بوسائل مبتكرة، يمكن أن يكون محاولة لتكوين محور جديد للحركة الاسلامية يمثل بديلا اكثر جذرية من التنظيم العالمى لحركة الاخوان المسلمين. وعلى سبيل المثال نجد فى السودان بالإضافة إلى المؤتمر الشعبى، مايسمى بمجلس الصداقة الشعبية العالمية أو جمعيات الصداقة مع الشعوب. وهناك ايضا المؤسسات ذات المظهر العلمى مثل المركز العالمى لابحاث الايمان» والذى عقد لقاءه الاول فى ٩-١٣ نوفمبر ١٩٩١.

زلزال الخليج

رغم النفى وانكار تصدير الثورة إلا أن النظام السودانى ومنظره الترابى يهددان بصورة غير مباشرة كل الدول التى قد تختلف معهم، ولا تعوزهم الاسباب والذرائع. يقول الترابى: « نحن لانؤمن الا بأننا شعب واحد. وشأننا كله واحد ولامجال للحرج من التدخل فى الشأن المشترك. ومن خلال ذلك سنحاول تعبئة الجماهير لكى تعى القضايا التى دارت حولها مداولات هذا المؤتمر» (القدس العربى ١٩/١٨ مايو ١٩٩١) كذلك يهدد حكام المنطقة العربية، فجبهة التحرير الوطنى الجزائرية رغم رصيدها التاريخى لم تصمد- فى رأيه- امام المد الاسلامى»، فما هو الحال بالنسبة لنظم ليس لها أى رصيد لا فى الكفاح الوطنى ولافى الجهاد الاسلامى، ولا فى توظيف اموالها داخليا لصالح شعوبها. إنها عبرة بالغة لمن يعتبر» (القدس العربى ٩ يناير ١٩٩٢) ويرى من نتائج حرب الخليج أن « الجزيرة العربية كلها أثر عليها الزلزال، بدل مواقفها الشعبية المستقرة لعهد طويل جدا اليوم وبدأت الحياة تموج بمخاض جديد لابد أن يلد تطورا فى اشكال الحياة يوجه ما فى كل المواقع يبدو أن زلزال الخليج سيحدث وقعه». (نفس المصدر السابق).

كشفت حرب الخليج عن علاقة النظام والترابى مع دول الخليج والعراق، فقد كانت الدول الخليجية المصدر الاساسى لتمويل الجبهة المالى ولكنها أى الجبهة وقفت إلى جانب

العراق ضد الكويت. هاجم بعض الكتاب الخليجيين النظام والترابى بالذات من خلال كشف الوجه المزدوج والانتهازى للسياسة الخارجية، نقرأ: «لقد أصبح الترابى يقارب- الآن- بين مسافات تلونه إلى درجة مفضوحة وربما مملة. فاذا جاء الى السعودية ودول الخليج قدم شخصية الداعية لاسلامى الغيور والمستضعف واكثر فى الاستشهاد بقوله تعالى وقول رسول الله حتى ليظن المرء أن الذى يتحدث هو الشيخ محمد الغزالى أو الشيخ عبد العزيز بن باز، وحين يصل الترابى إلى العواصم التى ترتفع فيها الاصوات القومية والمضامين المبهمة، يتحدث وكأنه حسن عفلق أو ميشيل الترابى. لكنه رغم كل هذا ظل يتصرف بدهاء سياسى كبير فلا يقطع شعرة معادية بينه وبين دول الخليج لكى يحافظ على الدعم والقدرة على الحركة والعيش بمستوى خمسة نجوم». (صحيفة المسلمون ٤ يناير ١٩٩١) ولم يكن بامكان الجبهة الاسلامية ونظام البشير التلاعب بالمواقف طويلا. لذلك -- ونتيجة حسابات خاصة وخاطئة- انحازوا إلى جانب صدام. وهنا خرج الترابى بسياسة جديدة استطاع منخلالها خداع الكثيرين من القوميين وحتى الماركسيين، اعنى تكوين جبهة معادية للاستعمار العالمى أو الاستكبار الغربى- حسب المخاطبين.

تقارب القوميين وغيرهم مع نظام البشير والترابى يفترض فيه أن يعى مبادئ التنسيق بين كيانات سياسية مستقلة ولكن يجمع بينها حد أدنى أو موقف مشترك. الجبهة الاسلامية ترى أن الحركة القومية جاءت إلى التيار الاسلامى بعد هزيمتها فى كل المجالات، وهى تتبنى بطريقة أو أخرى خط الحركة الاسلامية. حتى خلال أزمة الخليج لم تعط الجبهة الاسلامية شرف الموقف المستقل تجاه امريكا ودول الخليج، وكان تبرير التقارب والتأييد ساذجا، يقول الترابى: «سمعنا من قادة العراق أن حزب البعث دون سائر فروعه الاخرى قد تأصل اليوم على الاسلام تماما.. وأدرك أن رسالته الخالدة هى رسالة الاسلام ولذلك اتحد تلقائيا بالعودة إلى الاصول الواحدة». (مجلة الجامعة- اتحاد طلاب جامعة الخرطوم العدد ٤٠ اكتوبر/نوفمبر ١٩٩٠) ويتحدث الاسلاميون فى السودان عن الحركة القومية التائبة فقد كانت فى ضلال. ويرون أن القوميين يحاورون من موقف ضعف لانهم حين كانوا فى السلطة خلال الستينات كانوا اشد الناس قمعا للاسلاميين. لذلك تصبح محاولات الحوار الحالية بغير جدوى بسبب نظرة الاسلاميين لمنطلقات واهداف مثل هذا الحوار، فالترابى يقيم تاريخ الحركة القومية وعلاقتها معهم كما يلى: «المناظرة مع القومية كانت سلبية نظرا لمالاحظه دعاة الصحوة فى الدعوة القومية فى إدارة الظهر للأمة الاسلامية وفى الافتتان بالمذهبيات الغربية اللادينية من علمانية ومادية فى العقيدة والسياسة وفى كيد واضطهاد للحركة الاسلامية. هكذا علقت شبهة العنصرية وتهمة الكفر وصفة العداوة بالقومية العربية المتجسدة فى مختلف التيارات والحركات والنظم السياسية» (كتابه نظرات فى الفقه السياسى، ص ١٤٠)

الشعارات المزدوجة

تظهر علاقات النظام العسكرى مع دول القرن الافريقى الموقف اللامبدئى للنظام رغم كل الشعارات المقدسة التى يرفعها. ففى أرتيريا يتحالف مع نظام علمانى ضد منظمة الجهاد الاسلامى الارتيرية ويطالبها بمغادرة السودان لكى لا يضر وجودها بالعلاقات مع نظام «أفورقى» رغم أن الجبهة الاسلامية هى التى قامت بتأسيس وتمويل هذه المجموعة قبل وصول الجبهة الشعبية فى ارتيريا إلى الحكم. وينطبق نفس الشئ على علاقات السودان بالنظام الاثيوبى. وبهدف فك العزلة وادعاء دور فى القرن الافريقى، يمكن أن تناور به، دخلت الخرطوم فى علاقات خارجية معقدة. وفى نفس السياق تنفى عزلتها بالحديث عن علاقات متميزة مع ماليزيا واندونيسيا وايران، وكأنها دول جوار. وتظهر العزلة عمليا فى الشخصيات الرسمية والدول التى تحضر احتفالات النظام أو فى الزيارات التى يقوم بها رؤساء دول أخرى للسودان فهذا أيضا موضوع لايخضع للمغالطات إذ يمكن قياسه وملاحظته. ومن محاولات فك العزلة قد يكون المبالغة فى دور السودان كمصدر لتصدير الارهاب أو سياسة التقارب عن طريق التخويف والتهديد! رغم أن كل شئ ممكن من قبل النظام السودانى فقد ظل ينكر منح «راشد الغنوشى» جواز سفر سودانى، وحين تأكدت السلطات التونسية من ذلك بالوثائق، لجأ النظام إلى تبرير آخر يستند على مبادئ الامم المتحدة وتوصيات الجامعة العربية فى معاملة المواطنين العرب.

خاتمة

هذا سجل مختصر لممارسات الحركة الاسلامية حين تكون فى السلطة فهى تختلف عنها تماما وهى فى المعارضة، إذ تكيل فعلا بمكيالين. فقانون الطوارئ فى مصر مثلا يعتبر هدما لأركان الاسلام (صحيفة الشعب ٢١ مايو ١٩٩١) بينما هو ضرورة أمنية ومطلب شعبى فى السودان. وبيع القطاع العام كارثة فى مصر ولكنه شكل للاستخلاف الالهى فى السودان. والتعذيب فى الخرطوم مجرد تجاوزات فردية بينما فى مصر أو تونس جريمة نكراء. لقد وضع النموذج الاسلامى السودانى الحركة الاسلامية العربية فى حرج ولكنها تكابر وتضطر للتلفيق لتجميل وجه ذلك النظام القمعى والفاشل فى كل المجالات السياسية والاقتصادية. الحركة الاسلامية سواء فى السودان أو خارجة تحاول أن تجعل من الايديولوجيا بديلا عن الواقع والحقيقة ، لذلك تنجح فى المعارضة والرفض ولكنها لا تملك أى حلول واقعية لقضايا الجماهير والمجتمع والامة. والمشكلة تكمن فى أن الانتشار العددى يحجب عنها الاخطاء وبالتالى لاتتوقف لمراجعة نفسها ،أما المأساة فهى تهافت القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية من أجل كسب ود الحركة الاسلامية وبالتالى تملقها والخضوع لابتزازها وعدم نقدها وكشف عيوبها وقصورها سواء أكانت فى الحكم أو المعارضة، والبحث عن مضمون الشعارات والادعاءات والتفاف الجماهير حول حركة ماليس دليلا على صحة خطها فقد تحرك هذه الحركة عواطف معينة داخل هذه الجماهير كما حدث فى اوربا الثلاثينات حين تمكنت الفاشية من كسب التأييد الشعبى بسبب الازمة واليأس، والاوضاع العربية الراهنة لاتختلف كثيرا عن تلك الفترة التاريخية.

الترابى

يهدد كل الدول التى

تختلف مع نظامه

وينكر

أنه يصدر الثورة!

تحت أضواء المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي الأمريكي

لا هو مؤتمر ولا الحزب ديمقراطي!

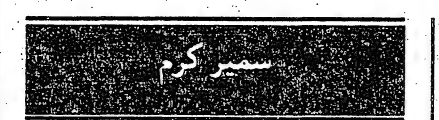

أن تسمع عن «المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى الأمريكى» أمر يختلف كليةعن حضوره.. ومشاهدة وقائعه.

وينطبق ذلك بالمثل على «المؤتمر القومى للحزب الجمهورى الأمريكى». فالمؤتمر- فى الحالتين- ليس مؤتمرا بالمعنى الحقيقى. أو على الأقل فان الجانب الظاهر منه ليس مؤتمرا.. والجانب الخفى يبقى خفيا لوقت طويل، ولايظهر منه. إذا ظهر شئ- إلا أقل القليل.

يتصور المرء مناقشات واتجاهات تتصارع حول قضايا «قومية» داخلية وخارجية.. فى إطار مفاهيم اساسية موحدة تجمع حزبا سياسيا على مبادئها وخطوطها العامة على الأقل. ويتصور المرء لجانا تقسم العمل الضخم الذى يتصدى له حزب يعقد مؤتمره العام «القومى» مرة كل أربع سنوات.

لكن التصور شئ والحقيقة بالنسبة لمؤتمر أى من الحزبين الأمريكيين الكبيرين شئ آخر.. مع أن التصور مبنى بالضرورة على تجارب لها تاريخ طويل فى الديمقراطيات الأوروبية ، التى هى المصدر الأساسى لتجربة الديمقراطية الأمريكية، إن لم تكن المصدر الأوحد.

ولو أردنا التبسيط لجاز لنا- دون خشية الوقوع فى خطأ المبالغة أو سوء التقدير- أن نقول «المهرجان» العام للحزب الديمقراطى... وقد نضيف أوصافا من نوع «الفنائى» أو «الاستعراضى» أو «الخطابى». فهذه كلها مكونات أساسية لمؤتمر الحزب. ونحن معنيون هذه المرة بمؤتمر الحزب الديمقراطى.

وبدلا من «القضايا» -تطرح للمناقشة على لجان الحزب لتنتهى فيها إلى قرارات أو توصيات- هناك «شخصيات» تسلط عليها الأضواء بألوان الطيف.. مصحوبة بالموسيقى الصاخبة، أحيانا جادة مثل المارشات العسكرية... وأحيانا راقصة مثل موسيقى «الروك» ...كل ذلك صادر من أقوى الأجهزة الالكترونية قدرة على إحالة أكبر قاعة مؤتمرات يمكن تصورها إلى مسرح. لا. هذا ليس مسرحا انه شئ أكبر بكثير. أنه «كرنفال» كائن فى أوسع ميدان فى أكبر مدينة يمكن تخيلها.

والشخصيات درجات (حتى لاتقول طبقات)... تماما مثل نجوم هوليود. لكل قدره ومكانته فى عالم النجومية. وهذه أمور تنعكس فى أفلام هوليود فى حجم البنط الذى يكتب «اسم النجم» وفى أسبقية الإسم على الأسماء الأخرى. وأحيانا فى الطريقة التى يعلن بها الاسم.. كما يحدث فى تقديم جوائز «الأوسكار».

نعم ينتهى المؤتمر القومى- ككل مؤتمر قومى عقده أى حزب أمريكى منذ أن بدأ هذا التقليد- بتقديم الجائزة الكبرى (ولنسمها الأوسكار- الرئاسى) للفائز عن أحسن دور بطولة خلال الفيلم الأمريكى الطويل الذى يستغرق عرضه طوال فترة «الانتخابات الأولية» .. أى الانتخابات التى تنحصر فيها المنافسة (والانتقادات والشتائم والتشنيع واطلاق الفضائح) بين نجوم الحزب الواحد.. قبل أن تنتقل المنافسة (وتوابعها التى ذكرناها) لتصبح بين نجوم الحزبين الكبيرين.

كلنتون فى زيارة لوس انجلوس بعد انتفاضة الفقراء

وإذا بدا أننا نتجنى على عملية الديمقراطية الأمريكية بهذا التشبية بهوليود.. فإننا نسأل: هل يمكن أن تؤدى شخصيات ليست على أعلى درجة من قدرة الأداء التمثيلى السينمائى والمسرحى أدوار الأسرة الواحدة المتضامنة المتشابكة، أبواها فى وئام يهز الأفئدة ويثير أعمق المشاعر أمام جمهور **«المؤتمر القومى للحزب»** بعد أن يكونوا قد أروا الخصوم والأعداء الذين يتربص كل واحد منهم بالآخر يريد تلطيخة واغتياله سياسيا واجتماعيا.. وشخصيا؟

هذا بالضبط مايحدث فى ختام «المؤتمر» ...ينتهى «المهرجان» بالطريقة نفسها التى ينتهى بها استعراض غنائى موسيقى كبير («أكبر استعراض فى العالم» هو أنسب التسميات) بنجوم الاستعراض على خشبة المسرح يرفعون ايديهم متشابكة أمام جمهور المتفرجين، ويتبادلون القبلات فى الهواء معهم تحت الأضواء الباهرة الملونة والاعلام والبالونات.. وصخب موسيقى لامثيل له.

واذا كان هناك اختلاف يجدر بالذكر هنا فهو أن مستوى خشبة المسرح التى تدور عليها كل الاستعراضات التى يتضمنها المهرجان بمافيها الاستعراض الختامى الهائل والمؤتمر أعلى بكثير من أى مستوى لخشبة مسرح يؤدى عليها أعظم النجوم أعظم المسرحيات- التراجيديات والكوميديات على السواء- فى أى مكان- فى العالم.

وإذا كانت خشبة المسرح العادية ترتفع عدة أقدام عن مستوى مقاعد الجمهور المشاهد ليمكن المشاهدين من كشف المشاهد كلها...فان خشبة «المؤتمر القومى للحزب».. المنصة التى تؤدى عليها الأدوار أعلى من ذلك بكثير.. أعلى بعدة أمتار، بحيث يتعين على جمهور «المشاهدين» أن يرفع بصره دائما لأعلى.. لأعلى كثيرا نحو نجوم السياسة من مختلف درجاتهم. والغالبية العظمى من المتفرجين فى المؤتمر- ومنهم مندوبو الحزب القادمون من مختلف بقاع الولايات المتحدة الأمريكية- يكونون وقوفا طوال وقت الاستعراض. الجالسون هم كبار الشخصيات وكبار مقدمى البرامج التليفزيونية (هؤلاء بدورهم نجوم.. وصانعو نجوم فى وقت واحد بالاضافة الى الضيوف).

وهذا العام فى «المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى» قدم الحزب اضافة جديدة لم يسبق اليها: منصة- خشبة مسرح كبيرة- تتحرك آليا صعودا وهبوطا. لاتهبط أبدا إلى مستوى الجماهير.. لكنها ترتفع وترتفع كلما زاد قدر البطل الواقف عليها يحدث جماهيره. ولقد ارتفعت كثيرا عندما حضر **بيل كلنتون** حاكم ولاية **«أركانسيس»** ليعلن «قبوله» ترشيح الحزب له فى الليلة التى سبقت ذلك. انها لحظة الذروة. ولم يكن كافيا فى تقدير الحزب أن يتم التعبير عن هذه الذروة بكل مظاهر التكريم النجومية السابقة.. كان لابد من رفعه الى مستوى أعلى.. وخفض الآخرين عندما جاء دورهم.

ولقد انخفض هذا العام دور شخصيات لم تكن فى السابق أقل نجومية من **كلنتون** أو **ألبرت جور** الذى اختير مرشحا لمنصب نائب الرئيس.

أهم الذين انخفضت أدوارهم ومكانتهم، ولم يحصلوا حتى على جوائز ثانوية فى الاستعراض الكبير، كان **جيسى جاكسون** القس الأسود الذى خاض معركتى رئاسة سابقتين فى عام ١٩٨٤ و١٩٨٨، وكان نجما لامعا فى الحزب الديمقراطى يقوده اليه الحزب وجمهوره من أجل الملايين من أصوات السود. صحيح أن وهجه الخطابى بقى يهز مشاعر السود ومن يتعاطفون معهم.. لكن وهجه السياسى خبا كثيرا. وقد ساهم هو نفسه فى ذلك بنصيب كبير. بتراجعاته التى تكاد تكون شاملة عن مواقفه التقدمية فى كثير من قضايا السياسة الداخلية والخارجية. وقف تائبا أمام أبواب الصهيونية الأمريكية يذرف دموع الندم على انتقاده فى السابق لاسرائيل وتأييده لحقوق الفلسطينيين واقترابه الشديد من العرب. لم يستطع أن يضمن للأقليات- التى اعتبرته زعيمها بلامنازع طوال سنوات الثمانينات- تمثيلا لائقا فى مؤتمر الحزب. بدأ السود بالذات يرون فيه وجه السياسى الطموح الذى تحرك مع بندول الحزب الديمقراطى عندما بدأ الحزب يهرب من مبادئه وأصوله القديمة ليمالئ الرأسمالية الكبيرة، ليكتسب صورة الحزب الوسطى، يهرب من أى موقف «تحررى».. يبتعد عن أية ارتباطات «يسارية».

لحق **جاكسون** بجورج ماكجفرن.. سوى أن ماكجفرن حتى فى دخوله دائرة الظل فى الحزب الديمقراطى لم يغير مواقفه. ولم يقف على منصة الحزب هذا العام، مكتفيا بالتأييد بعيدا عن الأضواء المهرجانية فإن جماهير الحزب أكثر يسارية ممايتصور قادته.

ارتفع نجم يهود الحزب الديمقراطى.. بالأحرى عاد اليهم الحزب فى توجهه الوسطى الجديد بخطب ودهم بأكثر برامجه الانتخابية منذ نحو عشرين عاما ولاء لاسرائيل وتأييدا لمواقفها..حتى لقد وصف النص الخاص بالشرق الأوسط فى برنامج الحزب الذى أعلن فى هذا المؤتمر بأنه **«تبنى سياسة شامير»**، تبنى البرنامج المتطرف العنصرى الذى رفضه الاسرائيليون أنفسهم فى الانتخابات العامة الأخيرة.

فيما انخفضت نسبة تمثيل المندوبين الممثلين فى «المؤتمر» من الأمريكيين من أصل عربى الى أقل من نصف ماكانت عليه فى انتخابات ١٩٨٨، **ارتفعت نسبة المندوبين اليهود فى مؤتمر الحزب هذا العام الى أكثر من الضعف.** كان لليهود فى المؤتمر الحالى نسبة واحد بين كل عشرة من المندوبين من جميع أنحاء الولايات الأمريكية (أى ١٠ بالمائة) مع أن نسبة اليهود فى سكان أمريكا لاتتجاوز ٢ بالمائة، أما العرب فمثلهم ٢٤ نائبا.. وكانوا فى مؤتمر ١٩٨٨ خمسين.

وصفت أكبر منظمات اللوبى الاسرائيلى فى أمريكا (لجنة الايباك) برنامج الحزب الديمقراطى الذى أقره هذا المؤتمر بأنه «بيان قوى للقيم المؤيدة لاسرائيل. انه يعكس فهما أكيدا وتقديرا عميقا لدور اسرائيل.. انه نص يمكن للديمقراطيين أن يفخروا به». ولمن يهمه الأمر فقد نصت الفقرة المتعلقة بالشرق الأوسط فى الجزء الخاص بالسياسة الخارجية فى البرنامج الانتخابى للحزب الديمقراطى الأمريكى على الآتى:

« دعم عملية السلام فى الشرق الأوسط الجارية الآن، والتى تمتد جذورها فى تقاليد اتفاقيات كامب ديفيد. ان المفاوضات المباشرة بين اسرائيل وجيرانها العرب والفلسطينيين، دون أية حلول مفروضة، هى السبيل الوحيد لتحقيق أمن قابل للاستمرار لاسرائيل وسلام لكل الأطراف فى المنطقة. »

لماذا خبا نجم جيسى جاكسون فى الحزب وفى المؤتمر.. وفى آمال السود الأمريكيين؟

«ان نهاية الحرب الباردة لاتغير اهتمام أمريكا العميق بعلاقتنا الخاصة الطويلة الأمد مع اسرائيل، المبنية على قيم مشتركة والتزام متبادل بالديمقراطية وتحالف استراتيجي مفيد للبلدين.»

«ان على الولايات المتحدة مسئولية العمل كسمسار لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط. اننا لانستطيع أن نلعب هذا الدور بطريقة فعالة اذا ماشجعنا - كما كان الحال مع هذه الإدارة - طرفا واحدا على الاعتقاد بانه سيقدم التنازلات من جانب واحد الى الآخرين.»

«ان القدس عاصمة دولة اسرائيل وينبغى أن تبقى مدينة غير مقسمة مفتوحة للناس من كافة العقائد».

ومن الأمور المثيرة للسخرية أن بعض اليهود الأمريكيين داخل الحزب الديمقراطى اعترضوا على صياغة هذا الجزء من برنامج الحزب.. ولقوا هزيمة سريعة.

..اذا كان اليهود الذين اطلقوا على أنفسهم وصف «الديمقراطيين التقدميين» قد تقدموا بعدد من الاقتراحات المحددة تعد الى حد ما مغايرة لهذه النصوص المتطرفة.

وكانت وجهة نظرهم تقوم أساسا على أن من الخطأ أن يأتى الحزب الديمقراطى الأمريكى بعد أن قرأ نتائج الانتخابات العامة الاسرائيلية ويضرب بها عرض الحائط ويقرر تشجيع تيار متطرف ذى نزعة عسكرية فى اسرائيل بوعود بتأييد اسرائيل بغير شروط.. والاستجابة لأكثر الأجنحة تطرفا فى الطائفة اليهودية الأمريكية وكأنها ممثلة غالبية اليهود.

وتساءل هؤلاء اليهود: من قال لزعماء الحزب الديمقراطى أن الطريق السليم الآن هو أظهار التأييد للمتطرفين فى اسرائيل وأن هذا هو الطريق الوحيد لكسب أصوات اليهود الأمريكيين فى انتخابات الرئاسة؟ أم الحزب بهذا يقوى جناح الصقور داخل حزب العمل وفى الحكومة التى يشكلها رابين. وهذا عمل من شأنه تقويض هذه الحكومة نفسها.

لقد آراد «اليهود التقدميون» أن يثبتوا أنهم يتفقون مع القوى التى تؤيد داخل الحزب الديمقراطى عودة الحزب الى طابعه الأصلى، طابع الحزب الأكثر ديمقراطية وتقدمية الحزب الذى لايخشى من تهمة «الليبرالية» ولايسعى للفوز عن طريق اجتذاب «أنصار ريغان من الديمقراطيين» .. أى أكثر العناصر يمينية فى الحزب الديمقراطى.

وفى إطار دعوة الى «سياسة خارجية يكون هدفها خلق عالم تستطيع فيه الشعوب المختلفة والثقافات المتباينة أن تثق ببعضها».. قدم اليهود التقدميون نصا قالوا فيه «اننا لانستطيع أن نغلق اعيننا أو نعطى تأييدنا للتيارات غير الديمقراطية داخل الصراعات المختلفة. سواء كانت داخل المؤتمر الوطنى الأفريقى (جنوب أفريقيا) أو داخل الثورة الكوبية أو داخل الحركة الصهيونية..».

وتحت عنوان اسرائيل دعا النص الذى اقترحوه الى:

التزام بأسرائيل قوية وآمنة. إن من غير الممكن السماح بتردى الحركة الصهيونية، بوصفها حركة تحرير الشعب اليهودى.

«اننا نؤمن .. الى جانب كثيرين من الاسرائيليين بأن هذه الأهداف يمكن أن تؤمن حينما توافق اسرائيل على خلق دولة فلسطينية منزوعة السلاح فى الضفة الغربية..

«إننا نؤيد اسرائيلى حركة السلام الذين يصرون على أن دولة فلسطينية ينبغى أن تكون منزوعة السلاح كلية وأن تكون حدودها بحراسة الجيش الاسرائيلى..

«أننا نؤمن بأنه كشرط لخلق الدولة الفلسطينية لابد أن ينص دستورها على موافقة ملزمة على قبول مبدأ نزع سلاحها للسنوات المئة التالية وعلى أن تتخلى رسميا وباسم كل الشعب الفلسطينى عن أى مطلب أو ادعاء فى أرض أو بيوت أو ممتلكات أخرى تقع داخل حدود دولة اسرائيل ماقبل عام ١٩٦٧..

«ينبغى أن تلعب الولايات المتحدة دورا رئيسيا فى تأمين حصول اسرائيل على أكثر الإمدادات العسكرية وتقنيات جمع المعلومات تقدما، وكذلك على الدعم الاقتصادى.

«لكى يخلق شعورا بالثقة بأنه لن يتم التخلى عن إسرائيل يتعين على الولايات المتحدة أن - توقع معاهدة عسكرية مع اسرائيل تؤمن كل شكل من الدعم المباشر وغير المباشر، وتقضى بانتقام أمريكى شامل ضد أى بلد يحاول أن يغزو اسرائيل أو يهاجمها.

«إننا نقترح هذا كجزء من تسوية سلمية عامة تتضمن الاعتراف الكامل باسرائيل وقبول اسرائيل بقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح بمقتضى الشروط المحددة أعلاه،

بيرو خلال حملة الدعاية قبل انسحابه من الانتخابات

وحدود مفتوحة وعملة نقدية مشتركة للمنطقة وتبادل للمواطنين والمؤسسات التعليمية والثقافية.

«إننا نؤمن بأنه ينبغي أن لايمارس أي ضغط على اسرائيل لحملها على الدخول في سلام جزئي مع الدول العربية المجاورة.. في الوقت نفسه فإن احتلال الضفة الغربية وغزة ينبغي إن يتم تجاوزه بخلق دولة فلسطينية منزوعة السلاح. أن أمن اسرائيل- شأنها شأن باقي الدول العالم- يعتمد على خلق مناخ للسلام والعدل والرخاء الاقتصادي والاشباع الروحي في جميع أنحاء المنطقة».

وقد رفض الحزب - بزعامة كلنتون الذي يقال انه لعب الدور الرئيسي والمباشر في صياغة البرنامج- هذه الاقتراحات «التقدمية». ومن الواضح أنه بين حساباته الانتخابية على أن الصوت اليهودي سيلعب غالبا دور الترجيح في السباق الانتخابي الذي تشير الدلائل الى أن الفروق فيه بين نسب الأصوات التي سيحصل عليها المرشحين ستكون متقاربة.

وقد كان واضحا داخل المؤتمر- في القاعات الجانبية بعيدا عن «الاستعراض الكبير» تحت الأضواء الكاشفة- ان اختيار كلنتون للسناتور الشاب البرت جور (الذي يصغره بعام واحد) ليكون مرشحا لمنصب نائب الرئيس بنى على اعتبارات «يهودية».. وبالأحرى «اسرائيلية» بالتحديد. وقد يكون في هذا شئ من المبالغة، لكن من المؤكد أن الاعتبار الاسرائيلي كان أحد تلك الاعتبارات. ذلك أن للسناتور جور سجل طويل من مواقف التأييد في مجلس الشيوخ الأمريكي- وقبل ذلك في مجلس النواب عندما كان نائبا- تجاه كل القضايا المتعلقة باسرائيل: ابتداء من المساعدات المالية العسكرية الى المساعدات الاستثنائية.. حتى ضمانات القروض. يقولون أنه يصوت الى جانب مطالب اسرائيل وهو مغمض العينين.

وعلى الرغم من أن جور يعد في كل ماعدا الشئون الاسرائيلية من أعضاء مجلس الشيوخ الأكثر تحررا والأكثر اهتماما بقضايا الشارع الأمريكي وله مواقف واقتراحات جيدة في الشئون الاجتماعية للأقليات، ووعيا بارزا بمشكلات حماية البيئة. الا أنه فاجأ جميع الديمقراطيين في الحزب الديمقراطي في العام الماضي عندما أعطى صوته للرئيس (الجمهوري) بوش في نهاية المناقشة التي جرت حول قرار شن الحرب ضد العراق.. وهو الذي كان من مناهضي حرب فيتنام (مع أنه خدم عسكريا فيها).

ويرجع المحللون الأمريكيون تأييد جو لقرار الحزب ضد العراق الى عاملين أساسيين: أولهما أنه اعتبر أن هذا القرار حتمي لخدمة اسرائيل. وثانيهما تأييده المستمر لميزانيات التسلح الضخمة ومشاريع الأسلحة الجديدة.. الأمر الذي يجعله ينال احترام ومودة شركات الصناعة الحربية في أمريكا.

ولعل السؤال الذي لا يمكن الإفلات من طرحه هو : هل ينجح الحزب الديمقراطي بمرشحيه هذا العام وليام كلنتون والبرت جور في الفوز بالرئاسة الأمريكية بعد غياب عن البيت الأبيض امتد منذ نهاية رئاسة جيمي كارتر في بداية عام ١٩٨٠؟

لقد أخفق الديمقراطيون في الفوز بالبيت الأبيض الا مرة واحدة- لمدة أربع سنوات هي سنوات كارتر (١٩٧٦-١٩٨٠) ..طوال الفترة منذ عام ١٩٦٨... أي منذ نهاية رئاسة ليندون جونسون.

لكنهم في هذا المؤتمر بذلوا أقصى جهدهم للابتعاد عن الصورة التقليدية لحزبهم الحزب الذي يعنى بقضايا الاقليات- السود والنساء والآسيون واللاتينيون- الحزب الذي يعنى ببرامج التعليم والثقافة والرعاية الصحية ويهتم بقضايا المشردين والبيئة ويعتبر الحكومة مسئولة عن تعويض العاطلين..

فقيادات الحزب الحالية تريد أن تنفى تهمة «الليبرالية» وتهمة «تضخيم دور الحكومة على حساب دور القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية». ولهذا صممت برنامجها الانتخابي وحتى برنامجها الاستعراضي في المؤتمر القومي للحزب في نيويورك لكي يظهر الحزب أقرب مايكون الى أفكار الحزب الجمهوري. وهو مايوصف بأنه السعي لاستعادة أصوات الديمقراطيين الذين أيدوا ريجان في انتخابات ١٩٨٠ و١٩٨٤ ثم أيدوا بوش في انتخابات ١٩٨٨.. أي استعادة أصوات الديمقراطيين ذوي الميول اليمينية المحافظة. وكان جزءا من رسم الصورة الجديدة «المحافظة» للحزب الديمقراطي أثناء مؤتمره ابقاء مسافة بينه وبين جاكسون.. وبينه وبين كارتر.

وعندما جاءت مفاجئة انسحاب الملياردير روس بيرو الذي كان قد خاض جانبا كبيرا من الانتخابات الأولية كمرشح مستقل يعبر عن اتجاهات الأمريكيين الذين ضاقوا ذرعا بالحزبين اللذين يتبادلان الحكم.. كان مؤتمر الحزب الديمقراطي أكثر من مستعد لمد يده لأنصار بيرو. الذي لايمكن اخراجه من اطاره الحقيقي كممثل لمصالح أكثر الأغنياء ثراء في أمريكا.. وميول اكثر البيض استعلاء في المجتمع الأمريكي.

فهل يملك الحزب - بهذه الصورة الجديدة- فرصة الفوز بالرئاسة؟ العادة أن يتجنب الكتاب والمعلقون الخوض في تقديم تنبؤات محددة عن نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية.

لكن من الممكن القول أن رغبة التغيير تلعب دورا كبيرا في تكوين مشاعر واتجاهات الرأي العام الأمريكي في الوقت الحاضر. ومع الوقت نفسه فإن الخيارات محدودة للغاية أمام الناخبين الامريكيين- خاصة بعد انسحاب بيرو الفجائي- واذا كانت رغبة التغيير قد جاءت نتيجة ١٢ عاما من الرئاسة الجمهورية (٨ سنوات ريغان و٤ سنوات لبوش) فقد لايكون من سبيل سوى القبول بالديمقراطيين..

.. الى أن يتبين الأمريكيون ان اختيار الديمقراطيين لايعني أي تغيير حقيقي أو ملموس.

وتستمر دوره «العملية الديمقراطية» الأمريكية. فلا أقل من أن يستمتع الامريكيون باستعراضات الساسة التي تتخذ أجمل تشكيلاتها في «المؤتمر القومي للحزب...».

الحزب الديمقراطي يتبنى التطرف الاسرائيلي في برنامجه بالنسبة للشرق الأوسط ويرفض اقتراحات التقدميين اليهود

الحزب يغير جلده لإرضاء المحافظين أنصار ريجان

رسالة موسكو

ميونيخ.. والصعود إلى الأزمة

أحمد الخميسى

غابت المشكلة الروسية فى ميونيخ وتراجعت إلى الخلف لتفسح المجال لقضية أعم وأهم من مشكلة روسيا ودول الرابطة، أى: مأزق النظام العالمى الجديد، وذلك فى لحظة بدا فيها أن الظروف كلها مواتية للتقدم إلى الأمام، ولبلورة نظرية وآلية للعدوان. أما الرئيس الروسى فعاد من ميونيخ بمليار دولار قائلا انه لم يكن يتوقع أقل من هذا ولم يكن يزيد أكثر من ذلك. ولو قسم المليار على سكان روسيا بتعدادهم البالغ مائة وثلاثين مليون لكان نصيب الفرد منهم سبعة دولارات امريكية فقط لاغير. وكان ذلك تعبيرا عن حجم الاهتمام الذى شغلته القضية الروسية فى ميونيخ، بعد أن دفعها الغرب شيئا فشيئا للدرجات السفلى من سلم اهتمامه بها. ففى قمة السبع الكبار فى لندن والتى حضرها جورباتشوف نوقشت قضية الاتحاد السوفيتى السابق على مستوى رؤساء الدول أنفسهم، وبعد انقلاب اغسطس انخفض الاهتمام لحدود سلسلة من زيارات وزراء ماليات الدول السبع لموسكو، وفى أكتوبر ونوفمبر دفعت القضية الروسية لمستوى رعاية نواب الوزراء، وأخيرا أحال الغرب كافة مشكلات الاتحاد السوفيتى السابق إلى خبراء من صندوق النقد والبنك الدوليين. وقد ارتبط ذلك التهبيط بتصعيد التنازلات من قبل الرئيس الروسى الذى ذهب الى ميونيخ وقد أعطى كل مالديه فخسر كل مالدى الغرب.

وقد بدا فى ميونيخ أن المسألة الأهم ليست أزمة روسيا، ولكن أزمة الوجه الأكثر تطورا من العالم. فقد جرى اللقاء- وهو الثامن عشر- فى اطار موجة سياسية أوروبية تصاعدت كالمد لتنحسر فى ميونيخ دون أن تبلغ القمة. وقد تم اللقاء بعد أقل من أسبوع من اجتماع المجلس الأوروبى، وعشية انعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى فى هلسنكى، وجرى فى نفس يوم لقاء قادة دول الرابطة السوفيتية. وبعد أسبوعين فقط من عودة يلتسين من زيارته لواشنطن وتوقيعه هناك على ميثاق الشراكة والصداقة وهو إحدى اهم الوثائق الروسية- الامريكية. وكان هناك لهاث اوروبى أمريكى لترتيب الأوضاع والعلاقات العالمية، وكان هناك لهاث روسى لترتيب الاوضاع والعلاقات داخل روسيا ودول الرابطة. وبدا وكأن الكبار مقدمون على شئ هام. لكن ميونيخ اصطدمت بمشكلات الدول السبع نفسها، ولاحظ الكثيرون عند بحث «الاوضاع الاقتصادية الدولية» المؤشرات الاقتصادية الاخيرة فى أمريكا، وخاصة فى مجال تزايد البطالة التى دفعت نظام الاحتياطى الفيدرالى لخفض أسعار الفوائد لأدنى مستوى لها فى العشرين سنة الأخيرة، مما ينطوى على خطر التضخم المالى الكبير. ولذلك أشار الرئيس الأمريكى الى أن أحد أهدافه الرئيسية فى ميونيخ هو: «التوصل لمجموعة من الاجراءات التى تكفل مواصلة النمو الاقتصادى فى أمريكا والدول الاخرى». وأيده فى هذا الرئيس الكندى مالرونى الذى ترتهن أوضاع بلده الاقتصادية لحد كبير بوضع الاقتصاد الامريكى. وبرزت المشكلات الفرنسية الاقتصادية، ومشكلة العجز التجارى مع اليابان التى مازالت تفرض مختلف القيود على حركة الاستيراد من اوروبا، واتضحت مشكلات التضخم فى المانيا الناجمة عن عملية التكامل بين الشطر الغربى والشرقى منها. واتضحت المشكلات السياسية الخاصة بالوحدة الأوروبية بين الدول التى وقعت معاهدة «ماسترخت» ، ورفض الدانمارك الانضمام للوحدة، ومشكلة الاعتراضات اليابانية على فتح الابواب على مصراعيها أمام روسيا، واعتراض بريطانيا على انضمام روسيا للمجموعة السباعية وغير ذلك.

وأشاعت الوثائق الختامية لقمة ميونيخ شعورا بالاحباط والشك فى قدرة النظام العالمى الجديد على ترتيب أوضاعه استعدادا لغزو القرن الحادى والعشرين، هذا على الرغم من أن دور تلك القمم السنوية هو صياغة الاتجاهات العامة لسياسة دولية مشتركة، وتنسيق جهود الدول السبع فى إطار استراتيجية موحدة. لكن تلك الاستراتيجية بالذات هى التى غابت فى ميونيخ فى لحظة خاصة من البحث عن شكل للعلاقات الدولية بعد انهيار الامبراطورية السوفيتية. وقد غابت هذه الاستراتيجية أيضا فى علاقة الغرب بروسيا.

ومع أن الرئيس الروسى قد سافر

يلتسن أعطى كل مالديه..

فخسر كل مالدى الغرب

الدول الأوروبية تتخوف من

حلف عسكرى أمريكى- روسى

الى ميونيخ ليضع بين يدى السبع الكبار سدس الكرة الارضية، ونصف مجموع الأسلحة النووية فى العالم، الا أن الغرب لم يتمكن من الاجابة عن السؤال التالى: ماذا نفعل بهذه الهدية الثقيلة؟.

وكان ذلك العجز واضحا ومازال فى العلاقة مع روسيا، فمن ناحية يبدو أن الغرب يريد لروسيا ودول الرابطة أن تظل ممزقة وأن يمنع عنها مساعداته، ومن ناحية يبدو أنه يخشى من تمزق الدول السوفيتية السابقة ويخشى ألا يقدم لها المساعدات. وقد أدى ذلك لغياب وضوح سياسى روسى مماثل فى الكثير من القضايا وبالذات مايتعلق بموضوع وحدة وتمزق دول الرابطة.

وقد بدأ الرئيس الروسى صعود، الى أزمة ميونيخ بالإصلاح الاقتصادى الذى شرع فيه فى يناير هذا العام، وحينذاك لم تطلب روسيا من الغرب إلا المساعدات الإنسانية، وفيما بعد قام يلتسين وبعض أعضاء حكومته بجملة زيارات لعدد من البلدان الأوربية للتوصل لإلغاء التجميد المفروض على خطوط الإقراض التى فتحت للإتحاد السوفيتى ثم جمدت بعد انقلاب أغسطس أو فى وقت لاحق مع إعلان فك الدولة السوفيتية. وفى فبراير توجهت روسيا لصندوق النقد الدولى بطلب للدعم، وفى ابريل بعد اجتماع للحكومة تعهد يلتسين بالالتزام بشروط صندوق النقد وأرسل بمذكرة بهذا المعنى لصندوق النقد، وفى مارس عبر مجلس مديرى الصندوق عن رضاه عن المذكرة الاقتصادية المقدمة، وكانت نتيجة ذلك أن الرئيس الامريكى أعلن فى الاول من ابريل عن وعده بتقديم مساعدة لروسيا ودول الرابطة فى حدود ٢٤ مليار دولار. وفى ٧ ابريل القى بجورجايدار بيانا أمام الحكومة يقول فيه إن الغرب يمنح روسيا مساعدات اقتصادية يمكن مقارنتها بالمساعدات الممنوحة لأوروبا وفقا لمشروع مارشال (مع أن مساعدات خطة مارشال كانت مجانية والمساعدات لروسيا كلها عبارة عن قروض وديون). وفى ١٢ ابريل وزعت حكومة جايدار بيانا باستقالتها نتيجة لهجوم البرلمان عليها، وبعد تسوية الأزمة وعودة جايدار التقى فى واشنطن فى ٢٦ ابريل بوزراء ماليات الدول السبع ورؤساء البنوك المركزية وصدر بيان عن اللقاء يفيد أن الدول السبع تستعد لمنح روسيا الـ ٢٤ مليار. وفى ٢٧ ابريل تم قبول روسيا و١٣ جمهورية سوفيتية سابقة فى عضوية صندوق النقد. ومضت عملية الاصلاح الاقتصادى دون أن تنال روسيا فعليا مليما واحدا، والأكثر من ذلك أنها مضت منساقة وراء تصور واحد هو: فلنجرب، فإذا وفقنا فى ذلك، فسنرى ماذا سنفعل فيما بعد.

وفى الأسبوع الأخير من يونيه سافر يلتسين إلى واشنطن ليوقع ميثاق الشراكة والصداقة مع أمريكا الذى نص على أن الدولتين لاتعتبران انهما عدوتان، وعلى ضرورة: «تكوين قدرة أوروبية اطلسية قوية لحفظ السلام»، وعلى: «التعاون المشترك فى مجال تكنولوجيا الصواريخ وتنشيط التعاون العسكرى بين المؤسسات المعنية فى البلدين»، كما نص على: «مكافحة الأرهاب الدولى». وأثارت ملامح الحلف العسكرى الإمريكى الروسى مخاوف حتى الدول الاوروبية التى أدركت أن قواها العسكرية والنووية ستصبح صفرا مقارنة بذلك الحلف الوليد.

وعاد يلتسين من واشنطن ليستعد للقاء ميونيخ بحركة سياسية داخلية متلاحقة، بدأها بتقديم القسم الثانى من خطته الاقتصادية مع جايدار وفقا لسيناريو صندوق النقد والبنك الدوليين، ثم وفى بوعده الذى قطعه على نفسه أمام الكونجرس الامريكى، فقدم الحزب الشيوعى لمحاكمة هزلية القصد الرئيسى منها أن تخرج جهة رسمية روسية ببيان سياسى يدين الشيوعية، الأمر الذى لم يقم به جورباتشوف ولايلتسين حتى الآن. ولاتقصد المحكمة بالطبع اصطياد رؤوس النظام الشيوعى او الحزب، لان ذلك يهدد بأن تطال رؤوس القادة الحاليين انفسهم بمافى ذلك اولئك الذين يحاكمون الحزب مثل جينادى بوربولوس- ممثل الإدعاء- ورئيس قسم «الماركسية اللينينية» لعشرة أعوام بأحد المعاهد الفلسفية!. وحاول يلتسين أن يثبت للغرب أنه زعيم قادر داخليا على لم شمل رابطة الدول المهلهلة، فسعى لتهدئة خلافاته مع اوكرانيا بلقاء برئيسها كرافتشوك حلت فيه الابتسامات المتبادلة فجأة محل الخلافات على الاسطول والسلاح النووى، وحاول أيضا تهدئة الوضع بالنسبة لصراع جورجيا واوسيتيا الجنوبية بلقاء ادوارد شيفرنادزه الذى ساعدته دبلوماسيته على توحيد ألمانيا وتمزيق جيورجيا، ايضا التقى يلتسين بالرئيس المولد وفى، فى اشارة للغرب بأنه ينوى سحب الجيش الروسى من هناك. وكانت أهم حلقات الاستعداد لميونيخ هى لقاء رؤساء دول الرابطة الذى تم فى ٦ يوليه مع افتتاح قمة ميونيخ، وواجهت يلتسين قضايا صعبة مثل المجال الموحد للروبل، وتقسيم ممتلكات الاتحاد السوفيتى وقدراته العسكرية. وظل الوضع النووى لأوكرانيا مبهما، تعبيرا عن ميل الرئيس الأوكرانى للمساومة على مالديه بنفسه، دون وساطة روسية. وفى ذلك اللقاء حصل يلتسين على تفويض من دول الرابطة برجاء للدول السبع بتأجيل ديونهم بالمرة مع ديون روسيا.

وبالرغم من النجاح الظاهرى للرئيس الروسى، الذى يشبه الإعلانات السريعه، إلا

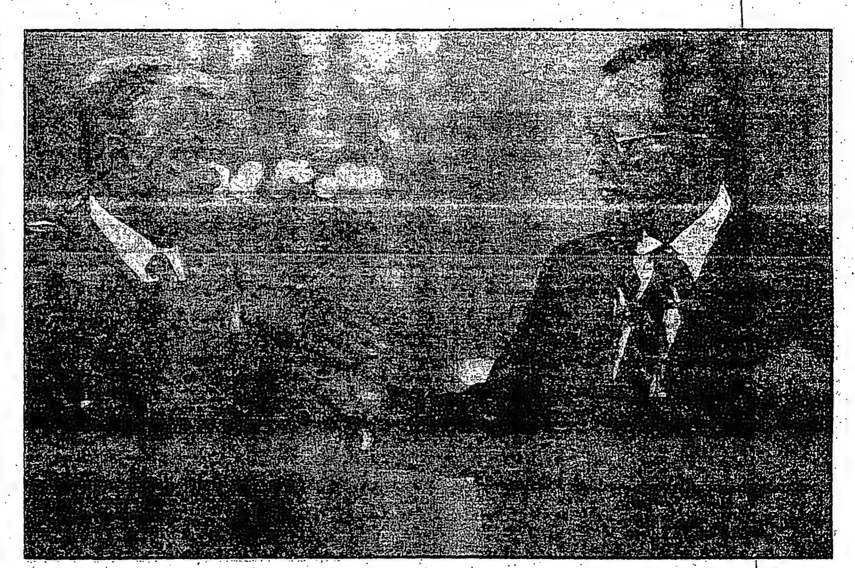

أنه سافر إلى ميونيخ وظلال المشكلات الحقيقية تسابق خطواته. فمن ناحية فأن تركة الاتحاد السوفيتي العسكرية والمالية مازالت معلقة دون حلول، ومازالت المشكلات السياسية والقومية دون حل، كما لم تجد حلا لها مشكلات العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الجمهوريات بكل تعقدها، ولم يتوقف التفكك داخل دول الرابطة، ولم تحل مشكلة السلاح النووي الاوكراني والكازاخستاني. والأهم من ذلك أن القيادة السياسية الروسية كانت تكشف عن تخبطها السياسي والاقتصادي يوما بعد يوم، الأمر الذى دفع الغرب للحديث عن اولئك القادة باعتبارهم «زعماء مؤقتين»... «لمرحلة مؤقتة»...

ومع ذلك سافر يلتسين الى ميونيخ، صاعدا الى قمة الأزمة..فما الذى حصل عليه الرئيس الروسى بالضبط ليعرب فى نهاية اللقاء عن ارتياحه لنتائجه؟

ينحصر برنامج المساعدات الغربية عمليا فى الفكرة التى عبر عنها المستشار الألمانى كول حين قال: «إن الدعم مقصود به دعم روسيا فى محاولاتها دعم نفسها»! وإذا نحينا جانبا هذه العبارة الصريحة، سنجد ان الدعم المعلن عنه هو الـ ٢٤ مليار دولار، وهو وعد سابق كررت قمة ميونيخ التأكيد عليه لا أكثر. ويفترض أن تحصل روسيا أول أغسطس القادم على مليار من حجم الدعم كقسط أول تلتزم روسيا مقابله بخفض معدل التضخم ليصبح بدلا من عشرين بالمئة الآن، عشرة بالمئة شهريا. كما تلتزم ايضا بخفض العجز فى ميزانيتها الى حدود ٥٪ من مجمل الناتج القومى. وفيما بعد اذا مضت الامور على مايرام ولم تتراجع روسيا عن نهج الإصلاح الاقتصادى الحالى، تبدأ المرحلة الثانية من حركة الدعم، وذلك بفتح خطوط اقراض فى حدود ١١ مليار دولار بشرطين الاول ان تتوصل موسكو قبل ذلك لتنسيق كامل بين السياسات الضريبية والمالية للجمهوريات السوفيتية السابقة التى تنوى البقاء فى منطقة الروبل، والثانى أن تستخدم روسيا ذلك القرض لاستيراد السلع من الدول المقرضة نفسها. وهو شكل مربح من المساعدة للدول الاوروبية لأن المبلغ المقدم سيظل داخل أسواق تلك البلدان وسيقوم بتنشيط انتاجها وحركة التجارة داخلها. الأكثر من ذلك ان ذلك المبلغ (١١ مليار) هو اصلا قروض مفتوحة أقرها الغرب فى حينه تعبيرا عن رضاه على سياسة جورباتشوف ازاء دول اوروبا الشرقية الاشتراكية، وازاء موقف جورباتشوف الإيجابى من الوحدة الالمانية. ولذلك فهى «فلوس قديمة» على حد تعبير الاقتصادى جريجوري يافلينسكي.

هناك بعد ذلك المليارات الستة المخصصة لرصيد «استقرار الروبل»، ولكنها ستدخل حيز التطبيق بعد عامين كاملين عندما يصبح للروبل سعر مستقر تجاه الدولار. ومع ذلك وحتى بعد عامين فان روسيا لن تتمكن من الحصول على ذلك المبلغ لاستخدامه بالداخل، لسبب بسيط ان ذلك الرصيد لايتكون فى الواقع ولاينشأ اصلا، فهو مجرد خط اقراض مفتوح، ليست روسيا التى تحدد متى يمكن اللجوء اليه ولكن صندوق النقد الدولى، وهى تجربة سبق للغرب ان قام بها فى بولندا واكتشف بعدها ان صناديق «استقرار العملة» أحد أفضل طرق المساعدة لانها لاتتطلب نقودا عمليا.

أخيرا هناك أربعة مليارات ونصف المليار التى يفترض أن تحصل عليها روسيا نتيجة لانضمامها لصندوق النقد، وهو أيضا قرار سابق حاصره الكونجرس الامريكى طويلا. ولايبقى بعد ذلك إلا ملياران ونصف المليار وستخصم من مجمل المساعدة وتذهب سدادا لفوائد الديون الروسية عن الربع الاول من هذا العام. وهى مساعدة اضطرارية عمليا، لان روسيا لم تكن ستدفعها فى كل الاحوال ببساطة لانه ليس لديها ماتدفعه.

ويقدر الاقتصاديون الروس ان الحجم الاجمالى للمساعدة الغربية (٢٤ مليار) لايمثل الا مابين ٥٪ الى ٧٪ من احتياجات روسيا الحقيقية. أما البعض فيرى ان موقف الغرب الحقيقى لايتمثل فى المساعدة من عدمها، ولكن فى دخول الغرب من عدمه باستثمارات مالية فى روسيا، ويرى بافل بونيخ أن روسيا بحاجة لتلك الاستثمارات اكثر بكثير من أية مساعدات. وفى هذا المجال تنعدم المشاركة الاوروبية الامريكية فى حل مشكلات الاقتصاد الروسى.

ولابأس من التذكرة بوعود الغرب التى بدأت بمائتى مليار دولار، ثم انخفضت (الوعود وليست المساعدات) لمائة مليار، ثم ٢٤ مليار، وانتهت عمليا بمليار واحد. وفى النهاية فان الدول السبع لم تستجب لطلب الرئيس الروسى بتأجيل دفع المديونية السوفيتية لمدة عامين، واكتفت باحالة الطلب إلى ممثلى الدول السبع عشرة الدائنة الأعضاء بنادى باريس الدولى لتبحث تلك الدول فى الطلب كما يتراءى لها. وفى أفضل الاحوال فإن نادى باريس قد يؤجل دفع جزء من المديونيه، ولكن ليس كلها.

وعرض يلتسين- لكى لايبدو مفلسا- على الدول السبع أن يسدد ديونه بالمدفوعات العينية من موارد طبيعية وأراضى ومبانى وعقارات ومؤسسات الصناعة النفطية وهو عرض لم تقدمه دولة من دول العالم الثالث الفقيرة، حتى صرح الجنرال ليبيد قائد الجيش الرابع عشر: «انه لمن المخجل ان تذهب روسيا لميونيخ لتمد يدها وكأنها بلد من المتسولين». ووجد رئيس الوزراء اليابانى «ميازاوا» انها فرصة فاقترح تأجيل تسديد مديونية روسيا لمدة- ليس عامين كما طلب يلتسين- بل عشرة أعوام، مقابل تنازل روسى فورى عن جزر الكوريل الأربع. الغريب ان يلتسين أشار بعد ذلك- للمرة الاولى صراحة- الى استعداده للتخلى عن الجزر، وكشفت الصحافة الروسية قبل وبعد ميونيخ عن اتفاق سرى فعلا بين روسيا واليابان لبيع الجزر، مما دفع صحيفة «جلاسنوست» للتعليق على ميونيخ بقولها: «مقابل وعد الرئيس الامريكى المشبوه والوهمى بضم روسيا الى السبعة الكبار مستقبلا، يطالبوننا بالتخلى عن ارضنا».

لقد صعد الرئيس الروسى إلى الازمة حتى قمتها، وتصور أن العرس سينعقد فى ميونيخ، بعد أن ارتدى الجميع أفضل مالديهم ووقفوا فى انتظاره. لكن شيئا من ذلك لم يحدث، واتضح فى ميونيخ ان اتفاق الدول الاوروبية وأمريكا لسياسة محددة تجاه روسيا هو جزء من اتفاقهما لاستراتيجية عامة لما ادعت أنه نظام عالمى جديد.

ومن المفارقات أن لينين- وكانت الثورة الروسية تختمر ضد القيصرية- كتب فى ميونيخ بالذات عام ١٩٠٢ كتابه الشهير: «ماالعمل» ردا على السؤال الروسى التقليدى «ماالعمل»، وبينما قدم لينين حينذاك إجابة على التساؤل، فان الرئيس الروسى- بعد تسعين عاما- يعود من ميونيخ بالسؤال وحده، دون إجابة، لعالم قلق لايدرى أحد فى أى اتجاه بالضبط سيتفجر.

رسالة براغ

انقسام تشيكوسلوفاكيا

مجدى نصيف

عندما عبرت الحدود فى رحلتى إلى براتسلافامن فيينا، كان شعورى مختلفا تماما هذه المرة، فقد كنت أزور «عاصمة» دولة أوربية جديدة فى عالم مابعد «الشيوعية» فى أوربا الشرقية.

فقد كان اجتماع براتسلافا من النوع الذى يطلقون عليه فى الغرب «أهلا. والسلام عليكم» رغم أنه دام ١٤ ساعة متواصلة خرج بعدها المتفاوضان إلى مدخل فندق بوريك فخر براتسلافا العاصمة السلوفاكية، وقد بدا عليهما الإرهاق والتعب: فلاديمير ميسيار الشيوعى والملاكم السابق الفخم غير المبتسم والذى تحول من الماركسية إلى القومية المتطرفة، وفلاسلاف كلاوس الخبير الاقتصادى التاتشرى المهنى الأنيق. كانت محادثاتهما قد استمرت حتى فجر السبت ٢١ يونية ثم خرجا ليعلنا اتفاقا يضيف تشيكوسلوفاكيا إلى قائمة وفيات النظام الاوربى الجديد. وقد جاء هذا بعد رحلة رئيس وزراء بريطانيا جون ماجور واعتذاره، عن خيانة ميونيخ ١٩٣٨ (وإن لم يذكر انها خيانة وإنما مجرد اتفاقية) التى قدم فيها الحلفاء تشيكوسلوفاكيا على طبق من فضة لهتلر والمانيا النازية. وجاء هذا «الطلاق» بين السلوفاك والتشيك بعد أربعة وسبعين عاما من الفيدرالية.

هافيل.. رئيس تشيكوسلوفاكيا

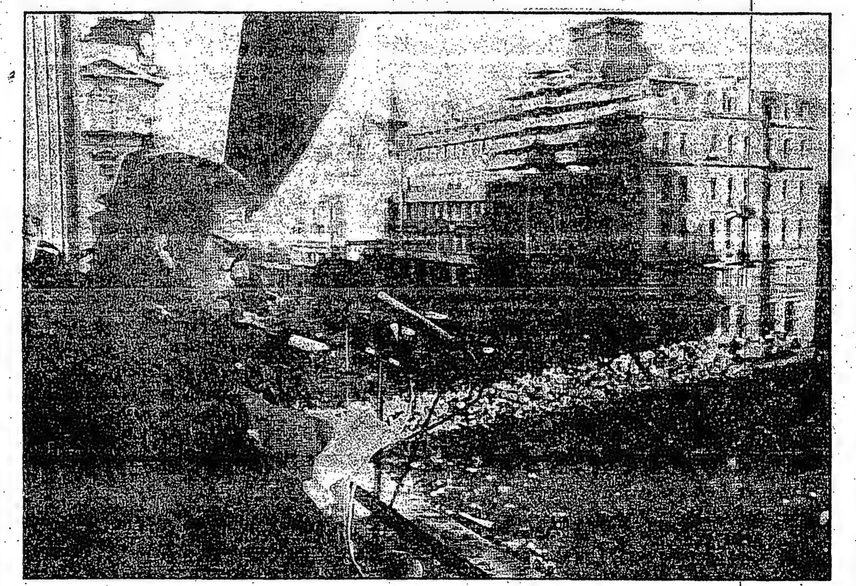

وبعيدا فى براغ، كان الرئيس فاسلاف هافل، الكاتب المسرحى المنشق يجلس بقلعته التاريخية «هرادتسانى»، كأحد الشخصيات «الكافكاوية»: بالأمس كاتب مسرحى منشق «خريج» سجون النظام الشمولى» يقود «الثورة المخملية، وتحمله الجماهير إلى قلعة الرئاسة، ثم بعدها، كما هو الأن رئيس «بلادولة» ، والسلوفاك يشتمونه ويوجهون إليه الإهانات فى آخر زيارة له لبراتسلافا.

وفى نفس يوم قرار «الانفصال» كان وزراء خارجية دول السوق الأوربية المشتركة يجتمعون بلوكسمبورج، يتناقشون حول الوحدة بعد قرار شعب الدنمارك ضد معاهدة ماستريخت وموافقة الشعب الايرلندى. قال وزير خارجية البرتغال (رئيسة السوق حتى آخر يونية ١٩٩٢) جوا دى ديس بينهيرو المتحدث باسم «الجماعة الأوربية» الآن: «أعتقد انهم سيندمون- يقصد السلوفاك- على ذلك». وقال نائب رئيس اللجنة الأوربية فرانز أندرسون: «ينبغى أن نعيد التفاوض مع تشيكوسلوفاكيا حول الاتفاقيات الموقعة معها فى بداية العام الحالى. هذه أخبار سيئة»

السلوفاك يفضلون الانفصال

كانت الانتخابات العامة يومى ٥و٦ يونية هى التى اختار فيها السلوفاك هذا الطريق، وركب القوميون الموجة. فقد تمت هذه الانتخابات على المستوى «الفيدرالى» والمستوى «القومى» فى الجمهوريتين، وكانت النتيجة واحدة مع اختلافات طفيفة:

* ففى «مجلس الشعب» (١٥٠ مقعدا، أصبحت التركيبة العامة:

أ- التشيك

١- الحزب الديمقراطى المدنى (كلاوس) ٤٨ مقعدا
٢- الكتلة اليسارية (الشيوعيون) ١٩ مقعدا
٣- الاشتراكيون الديموقراطيون ١٠ مقاعد
٤- الاتحاد الليبرالى ٧ مقاعد
٥- الجمهوريون ٨ مقاعد
٦- المسيحيون الديموقراطيون ٧ مقاعد

ب- السلوفاك

١- الحركة من أجل سلوفاكيا ديموقراطية ميسيار ٢٤ مقعدا
٢- اليسار الديموقراطى (الشيوعى)

١٠ مقاعد
٣- القوميون السلوفاك ٦ مقاعد
٤- المسيحيون الديموقراطيون ٦ مقاعد
٥- الحزب المجرى (للأقلية المجرية) ٥ مقاعد

* أما «مجلس القوميات» الذى يتكون أيضا من ١٥٠ مقعدا فكان تركيبه بعد الانتخابات كمايلى:

أ- التشيك:
١- الحزب الديموقراطى المدنى ٣٧ مقعدا
٢- الكتلة اليسارية (الشيوعيون) ١٥ مقعدا
٣- الجمهوريون ٦ مقاعد
٤- المسيحيون الديموقراطيون ٦ مقاعد
٥- الاتحاد الليبرالى ٥ مقاعد
٦- الاشتراكيون الديموقراطيون ٦ مقاعدا

ب- السلوفاك
١- الحركة من أجل سلوفاكيا ديموقراطية ٣٣ مقعدا
٢- اليسار الديموقراطى (الشيوعى) ١٣ مقعدا
٣- الاشتراكيون الديموقراطيون ٥ مقاعد
٤- القوميون السلوفاك ٩ مقاعد
٥- المسيحيون الديموقراطيون ٨ مقاعد
٦- الحزب المجرى ٧ مقاعد

تفتت الأصوات بين عديد من الأحزاب، لكن فوز القوميين فى سلوفاكيا كان واضحا وليس له معنى إلا «الانفصال».

هكذا عندما اجتمع البرلمان الفيدرالى يوم الاثنين ٢٢ يونية بعد الاتفاق بيومين فقط بدأت الاستعدادات التشريعية للانفصال: خفض عدد الوزراء الفيدراليين من ١٦ إلى عشرة وزراء يترلون مسئولية الدفاع والاقتصاد والمالية والداخلية والخارجية، وفى ٣٠ سبتمبر القادم يعد برلمانا الجمهوريتين الرسائل الادارية للانفصال. ومن المتوقع أن تتوقف الميزانية الفيدرالية فى نهاية العام الحالى ١٩٩٢.

وسلوفاكيا إلى الشرق من أرض التشيك، نصف مساحتها، وإ كانت على اية حال اكبر من دول أوربية غربية مثل جمهورية ايرلندا والنرويج، ومن دول البلطيق الثلاث التى حصلت على استقلالها من الاتحاد السوفيتى بعد اعلان «البيرسترويكا» وقبل تفكك الاتحاد الفيدرالى. ورغم استمرار- الاتحاد الفيدرالى للتشيك والسلوفاك لثلاثة أرباع القرن الحالى، إلا أن لكل منهما ثقافته وتاريخه.

فسلوفاكيا التى تقع إلى الشرق (يحدها إلى الشمال بولندا وإلى الشرق أوكرانيا وإلى الجنوب المجر، ثم النمسا إلى الجنوب الغربى)، كاثوليكية محافظة، معظمها ريفية أساسا، ظلت تحت حكم المجر لقرون، بينما جمهورية التشيك إلى الغرب (تحدها النمسا من الجنوب الغربى ثم ألمانيا إلى الجنوب الغربى والشرق، ثم بولندا فى الشمال الغربى) ظلت تحت الحكم النمساوى، ومعظم أراضيها فى الحضر، ورغم استمرار الاتحاد الفيدرالى بين الجمهوريتين طوال هذه الفترة، فلم يحدث اندماج بين الشعبين ولابين الثقافتين فالزيجات المشتركة ليست كثيرة، ويسكن حوالى ٣٠٠ الف سلوفاكى أرض التشيك، وليس أكثر من ٥٠ الف تشيكى يعيشون فى سلوفاكيا. وفى نفس الوقت لايزيد عدد سكان سلوفاكيا عن خمسة ملايين نسمة، بينما يصل عدد السكان التشيك إلى حوالى العشرة ملايين نسمة.

وخلال فترة الحكم الشيوعى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ركزت الدولة الفيدرالية الصناعات الثقيلة فى سلوفاكيا، وخاصة صناعة السلاح. كذلك تتركز الصناعات المفتاحية فى أرض التشيك مثل صناعات الصلب (٦٨٪)، والفحم البنى (٩٧٪) وخيوط القطن (٨٤٪) والسيارات (٩٨٪) والاسمدة الفوسفاتية(٨٣٪)، أما صناعة أجهزة التليفزيون فهى الوحيدة التى تنفرد بها سلوفاكيا. وهذه الصناعات بالتحديد هى الأصعب عند التحول لمراجهة نتائج الاصلاحات الاقتصادية الجديدة التى أرادت الحكومة الفيدرالية أن تدفع بها. وهذا هو السبب الأساسى فى أنه عندما بدأت هذه الاصلاحات تجد طريقها إلى التطبيق ارتفعت البطالة فى سلوفاكيا بمعدل أسرع حتى وصلت إلى ١٢٪، وهى نسبة ثلاثة أضعاف مثيلتها فى أرض التشيك. هكذا نظر السلوفاك الى الاصلاحات على انهم هم الذين يدفعون ثمنها أكثر. لذا تركزت حملة ميسيار الانتخابية على أن حل مشاكل سلوفاكيا الاقتصادية ان تكون لها سياستها الاقتصادية المستقلة الخاصة بها، فهناك ضرورة لتدخل اكثر من جانب الدولة، وأن تصرف أكثر على المشروعات التى تملكها. لكن المسألة ان نفس هذه السياسات ستسبب عجزا فى ميزانية الدولة، وتضخما قد يخيفان الاستثمارات الخارجية وهى لم تحصل- أى سلوفاكيا- العام الماضى إلا على ١٥٠ مليون دولار، بينما حصلت براغ على ٥٥٠ مليون دولار. فإذا أضفنا إلى هذا أن الناتج القومى الكلى فى براغ ثلاثة أرباع دخل سلوفاكيا التى بها الآن ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل فى كل تشيكوسلوفاكيا لأدركنا المشاكل التى ستواجهها بعد الاستقلال والانفصال.

الحقائق التاريخية

ولدت تشيكوسلوفاكيا من مؤتمر فرساى عام ١٩١٨ الذى قسم الامبراطورية النمساوية- المجرية، التى كان التشيك والسلوفاك على أطرافها الشمالية، وضما إلى بعضهما كدولة لأنهما يتحدثان لغتين سلافيتين متشابهتين، وكانت هذه هى الرابطة الوحيدة بينهما!

وكان السلاف يشعرون دائما بتفوق جارتهم حتى الآن، لدرجة انه فى الاسم عندما يريد الناس أن ينطقوا باسم التشيكوسلوفاكيين يقولون التشيك متجاهلين البقية: السلوفاكيين! وفى الواقع كانت براغ إحدى مدن وسط أوربا الهامة، ذات تاريخ وثقافة وحضارة تضارع بوادابست أو فيينا نفسها. وبالقطع كانت من هذه النواحى أهم حتى من برلين ومن وارسو بينما لم تزد سلوفاكيا كلها عن كونها أرضا زراعية تحت السيطرة المجرية أيام الامبراطورية. أما براتسلافا عاصمتها، وقد عرفت على مدى التاريخ باسم بريسبورج، فلم تكن اكثر من قلعة حصينة

فى الطريق إلى فيينا، رقيت إلى مستوى العاصمة لأنها كانت المدينة المدنية على الجانب السلوفاكى من نهر الدانوب. وفيما بعد ١٩١٨، فكر الذين قسموا العالم فى فرساى أن من الأفضل للبلدين أن يعيشا معا أفضل من أن يكونا دولتين صغيرتين: دولة فى الغرب تحيط بها ألمانيا إحاطة السوار بالمعصم، ودولة فى الشرق تحيط بها بولندا بأطماعها والمجر التى تقلصت من امبراطورية إلى دولة صغيرة. وسارت الدولة الجديدة تحت حكم رجل الدولة المحنك والفيلسوف توماس مازاريك، حتى جاءت الحقائق الجيوبوليتيكية لعامى ١٩٣٩/٣٨ فكانت نهاية الدولة والتجربة. فابتلعت المانيا النازية أراضى التشيك فى بوهيميا ومورافيا واعطت السلوفاك استقلالا شكليا تحت حكم نازى- صورى.

وتلاحقت أحداث الحرب العالمية الثانية وتراجعت جحافل النازية، وتقدم الجيش الأحمر. وبدأت صفحة جديدة أخرى حكم فيها الشيوعيون التشيكوسلوفاكيون البلاد الموحدة حتى عام ١٩٨٩، فسقط النظام الشمولى على يد «الثورة المخملية». ولا أحد يعلم ماذا كان يحدث للعالم الشيوعى كله لو نجح «ربيع براغ» ١٩٦٨، بقيادة **الكسندر دوبتشيك** سكرتير عام الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى، وهو نفسه سلوفاكى. هل كانت الشيوعية ستقتلت من مصيرها؟ أم كان حلم **توماس مازاريك** سيتحقق؟ أم كانت أحداث اليوم- الانفصال- ستحدث آنذاك؟

والمؤكد أن الانفصال يتم كما يتم الطلاق فى أوربا، وليس على الطريقة اليوغوسلافية.

والظروف الموضوعية تسهل من مهمة الانفصال، فالحدود بين الجمهوريتين قديمة وليس عليها خلاف، ويمكن الاتفاق قانونيا على تقسيم أصول الدولة الفيدرالية- ولكن هناك التزامات أخرى ينبغى تقسيمها مثل الديون الخارجية التى بلغت **عشرة بلايين** دولار وكذلك الاتفاق مع التسهيلات المقدمة من «**السوق الأوربية المشتركة**».

لكن الانفصال سيقدم تجربة جديدة. فجمهورية التشيك تسير على خط «**الاقتصاد الحر**» و«**السوق**» مثلها مثل دول أوربا الشرقية بعد ثورات ١٩٨٩. أما جمهورية سلوفاكيا فتختار «طريقا ثالثا» يؤمن خبراء الاقتصاد انه صعب ولايمكن تحقيقه. طريق يتجنب «العلاج بالصدمة» الذى يصفى ممتلكات الدولة بالخصخصة فتزداد البطالة والتضخم وتتصاعد الأسعار.

فهل تستطيع سلوفاكيا أن تقدم نموذجا جديدا؟

نهاية وهم أوربى!

وكان انفصال سلوفاكيا نهاية فى نفس الوقت للوهم السائد فى أوربا الغربية القائل بأن تشيكوسلوفاكيا هى النموذج الأمثل للتغيرات فى وسط وشرقى أوربا منذ العام ١٩٨٩. فمن الآن فصاعدا سيكتب التاريخ أن الرياح «القومية» قد هبت على المنطقة بأكملها دون استثناء، بعد أن كانت الشيوعية والانظمة الشمولية قد جمدتها على مدى مايقرب من النصف قرن.

لكن عندما اختار التشيك والسلوفاك الطريق الدستورى للانفصال، فقد قللا من مخاطر استخدام القوة إلى الحد الأدنى ،فالعلاقات بينهما تاريخية لدرجة ان بعض الصحف الأوربية تقول عنهما «**توأمان سياميان**»! (أنظر الرسم المرفق نقلا عن صحيفة «لوموند» الفرنسية). لكن **انقسام تشيكوسلوفاكيا يحمل فى طياته بذور عدم استقرار -وسط أوربا**، وتهديدا لاقتراب دول القارة الاوربية من بعضها. والنتيجة المباشرة لانفصال سلوفاكيا ستكون تعريض مستقبل «**مثلث فيسيجراد**» للخطر، وهو الاسم الذى أطلق على اتفاقية التعاون والتنسيق التى وقعت عام ١٩٩٠ **بين بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا**، وقد قدمت النموذج البديل للفوضى التى سادت البلقان على إثر تفكك «الاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى» والاتحاد الفيدرالى السوفييتى»، نموذج يعطى فرصة التعاون معا «للعودة إلى أحضان أوربا» من جانب الدول الثلاث الأعضاء السابقين فى «حلف وارسو». وفى ١٦ ديسمبر ١٩٩١، وقعت كل من براغ ووارسو وبودابست معاهدة تعاون مع «السوق الأوربية المشتركة» ورغم هذا «الفوز» الذى حققته الدول الثلاث الا انه اقتصر على التنسيق فى السياسة الخارجية. والتزمت الدول الثلاث بالاتفاقية على اساس انها تقدم لها فرصا أفضل للانضمام الى «السوق» معا .لكن انفصال سلوفاكيا **سيجعل بروكسيل** تعيد النظر فى الاتفاقية.

وتتابع بودابست الموقف أيضا، فهناك **أقلية مجرية** يصل عددها الى ٦٠٠ ألف تعيش فى الأطراف الشرقية لسلوفاكيا، أى

كتلة اليسار

حققت «كتلة اليسار».. فوزا لم يتحقق للشيوعيين فى أى دولة من دول أوربا الشرقية، بعد سقوط الأنظمة الشمولية، وربما يعود ذلك الى تاريخ الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى، بشكل خاص. ويقول **جيرى سقوبودا** الآن «**كتلة اليسار» LB التى على رأسها الحزب الشيوعى لبوهيميا ومورافيا. والكتلة هى ثانى تكتل فى البرلمان التشيكى (٣٥ مقعدا) وبالمثل «حزب اليسار الديمقراطى»**- الشيوعى سابقا- هو ثانى اكبر حزب فى البرلمان السلوفاكى ببراتسلافا. فاذا ماتحالفت الكتلتان مع القوميين فى انتخابات الرئاسة هذا الشهر (يولية) فإن هذا قد ينهى عصر **فاسلاف هافن**.

ويقدر «**تكتل اليسار**» أن عضويته النشطة تصل الى ٤٠٠ ألف ويقول المتحدث الرسمى باسم التكتل أن المسيرات الانتخابية للحزب جذبت جماهيرا أوسع من مسيرات **فاسلاف كلاوس** زعيم حزب اليمين ورئيس الوزراء القادم والذى يقود وفد المحادثات مع السلوفاك.

يقول **جيرى سقوبودا** المخرج السينمائى المعروف فى تشيكوسلوفاكيا أن هناك خيبة أمل بعد الحديث عن «الحرية والسوق» بين الناخبين. وهو على وفاق مع زعيم الحزب الشيوعى- الجديد فى المانيا الشرقية جريجور جيسى وزملائه فى بولندا والمجر وأسبانيا. وتحاول **كتلة اليسار** فى براغ الوصول إلى اتفاق مع اليمين وفاسلاف هافن، وأما فى سلوفاكيا فعلى العكس، إذ اتفق «حزب اليسار الديمقراطى مع «الحركة من أجل سلوفاكيا ديموقراطية» **بزعامة فلاديمير ميسيار** ضد إعادة انتخاب هافل رئيسا.

ومن رأى سقوبودا أن هناك طريقا ثالثا غير الشيوعية الجامدة عقائديا والرأسمالية. وهناك بالمثل طريق رابع وخامس، وعلينا البحث عن أفضل الحلول وأنسبها. ونحن نرفض الرأسمالية «الداروينية فالسياسات الاقتصادية التى أدخلها **فاسلاف كلاوس** منذ عام ١٩٨٩ أخذت البلاد إلى طريق العبودية. وكتلة اليسار هى تحالف عريض يأخذ فى اعتباره وجهات نظر مختلفة متعددة. وليس لنا أى علاقة بالقيادة الشيوعية قبل ١٩٨٩. وينتمى ستالين الى الماضى، نحن الآن فى عصر الحرية والمرونة ففى المجتمع مابعد الصناعى فإن القوى الخلاقة هى المعرفة والتقنية. ونحن لسنا ماركسيين فقط، ولكن براجماتيين خلاقين أيضا. وعلينا تطوير الخبرة الثقافية لوسط أوربا فالكاتبان فرانز كافكا وروبرت موسيل على سبيل المثال، هما جزء من تراثنا».

المجاورة للحدود مع المجر. وحقيقة الأمر أن الحكومة المجرية واقعة تحت ضغط من ثلاث نواح: الأولى المجريون فى رومانيا (ويصل عددهم الى المليونين)، وقد تحولوا إلى الراديكالية فى وجه اضطهاد وقمع اليمين الرومانى المتطرف. والثانية والمجريون- أقلية إثنية أخرى- فى فويفودينا الذين يصل عددهم الى ٤٠٠ ألف، وهم قلقون لأنهم سيجدون أنفسهم فى النهاية مع تواتر الأحداث فى الاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى المفكك، فى الحرب الكبرى، والثالثة وأخيرا المجريون- أقلية إثنية- فى سلوفاكيا الذين صوتوا مؤخرا من أجل استقلال ذاتى» إذا ماصممت سلوفاكيا على الانفصال من الاتحاد الفيدرالى التشيكوسلوفاكى وقد استطاعت بودابست حتى الآن اتخاذ موقف متوازن، أما إذا تدهورت حالة الاقلية- الاثنية المجرية فى سلوفاكيا، فلن تقف مكتوفة الأيدى. وفى هذا المجال، وعد فلادهير ميصيار بإعادة النظر في القانون الذى يقول أن السلوفاكية هى لغة الجمهورية الوحيدة. وأبدى استعداده اثناء الحملة الانتخابية، للذهاب الى بودابست لمناقشة الحكومة المجرية حول وضع الاقلية- الاثنية المجرية فى سلوفاكيا، وكذا لمناقشة المشكلات الكبيرة القائمة بين بودابست وبراتسلافا حول سد جابشكوفو-ناجيماروس على نهر الدانوب.

أين تنظر سلوفاكيا المستقلة؟

المجال أمامها مفتوح بطبيعة الحال، لكننا نتحدث هنا عن العلاقات الأقوى. فالمانيا مرتبطة اكثر ببوهيميا وموارفيا، فالى غرب أرض التشيك هناك منطقه «السوديت» التى تسكنها أقلية- إثنية- المانية طرد منها حوالى ثلاثة ملايين اتجهوا الى المانيا (الغربية) بعد تولى الشيوعيين السلطة فى براغ. أما النمسا فقد تفضل بدورها أرض التشيك الأغنى والأكثر أوربية. لم يتبق غير بولندا الكاثوليكية مثل سلوفاكيا وأوكرانيا، لكن هذه الاخيرة فضلت «العودة الى أوربا» وطلبت مؤخرا الانضمام لاتفاقية «مثلث فيسجراد»، ولذا فليس مستبعدا أن تفضل اوكرانيا الاقتراب من المجر والتشيك.

أما «السوق الأوربية المشتركة» التى عبرت عن «حزنها» بسبب انفصال سلوفاكيا، فتجد دولا صغيرة أوربية تتوالد كل شهر، تقرع بابها. ففى يوم ٢٥ يونية الماضى طلبت جمهورية سلوفينيا المستقلة الحديثة عن الاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى تطلب العضوية رسميا. ولاشك أن توسيع السوق الآن سيناقش مع رئاسة بريطانيا له فى نصف العام الحالى (من اول يولية وحتى آخر ديسمبر) وهى متحمسة لتوسيع السوق بأعضاء جدد وليس تعميقه بمزيد من الوحدة فى المجالات المختلفة.

تشيكوسلوفاكيا المقسمة

	جمهورية التشيك	ج سلوفاكيا
عدد السكان (بالمليون)	١٠ر٤	٥ر٣
المساحة بالكيلومتر المربع	٧٨ر٨٦٤	٤٩ر٠٣٥
القوميات٪		
نسبة التشيك	٩٤ر٠٪	١ر٢٪
نسبة السلوفاك	٤ر١٪	٨٦ر٥٪
نسبة المجرين	٠ر٢٪	١٠ر٩٪
نسبة القوميات والاقليات الاخرى	١ر٧٪	١ر٣٪
البطالة حتى مايو ١٩٩٢	٣ر٢٪	١١ر٨٪
الدخل القومى الكلى للفرد بالدولار (عام ١٩٩٠)	٢ر٣٤٦	١ر٩٤٣

المصدر: مجلة ذى ايكونومست البريطانية- عدد ٢٧ يونية ١٩٩٢ نقلا عن «بيزنيس انترناشيونال».

اطفال الشوارع . . ضحية من ؟

د . رمزى زكى

لعل أبناء جيلى لا زالوا يتذكرون فى فترة طفولتهم ذلك المنظر المؤلم الذى كنا نراه من حين لآخر فى الأحياء التى كنا نقطنها ،وهو عملية قنص الكلاب الضالة على أيدى مجموعة من الرجال الذين كانوا يرتدون زيا خاصا ويحملون فى أيديهم بنادق يطلقون منها الرصاص على هذه الكلاب، ثم يقومون بتجميعها فى سيارات كئيبة رمادية، ثم ينطلقون بها الى مكان مجهول. وحينما كنا نتساءل عن السبب الذى من أجله يحضر هؤلاء الرجال فى شكل غارات على الاحياء التى تكثر فيها هذه الكلاب ،كنا نسمع من يجيب، أن هؤلاء الرجال يقومون بتطهير الحى من تلك الكلاب الضالة ، كثيرة العدد ، والتى لاصاحب لها ،لانها كلاب خطرة ولابد من قتلها.

القيم المقتالة

لاأدرى لماذا كان هذا المنظر وما به من قسوة بالغة يتراءى لى من حين لآخر وأنا أطالع بعض الصحف والدراسات والوثائق التى تتحدث فى هذه الآونة عن ظاهرة «أطفال الشوارع»

فى دول العالم الثالث ،فقد وصلت بشاعة الانسان فى أيامنا هذه الى حد قنص هؤلاء الاطفال وقتلهم.. تماما مثلما كان يحدث أمام عيوننا في عمليات قنص الكلاب الضالة. والأمر الأكثر بشاعة ،هو أن بعض أثرياء ورجال الأعمال فى دول العالم الثالث يصرحون،دون أى خجل،بأنه يجب قتل هؤلاء الأطفال المشردين لأن عواصم بلادهم أصبحت تعج بهم وأصبحوا يشوهون جمالها ويفسدون راحة سواحها ،كما أنهم أصبحوا خطرا على الأمن .الى هذا المدى وصلت بشاعة العصر الهمجى الذى نعيش فيه والذى تداس فيه بالاقدام أبسط القيم الانسانية والاخلاقية وتغتال فيه مشاعر الرحمة والمحبة الطبيعية تجاه الأطفال.

وأطفال الشوارع الذين يتعرضون اليوم للقنص والقتل فى بعض عواصم العالم الثالث هم هؤلاء الصبية والفتيات

الصغار الذين شاءت اقدارهم التعسة ومجتمعاتهم الظالمة أن يحرموا من نعيم الطفولة، وأن يجبروا على العمل وإعالة انفسهم.ولا يوجد لهم مأوى سوي أرصفة الشوارع والخرابات، وهم محرومون من حنان الامومة والأبوة،نظرا لعدم وجود من يرعاهم أو لبعدهم عن أماكن أسرهم.والذى يزور عواصم بلاد العالم الثالث فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية،سوف يلحظ فورا هؤلاء الأطفال المشردين الذين يتكدسون فيها وبخاصة فى الاحياء الراقية والاسواق الفاخرة ويجمعهم الليل فى أحزمة الفقر المحيطة بهذه الأحياء ، وهناك الآن حوالى **٨٠مليون طفل يندرجون تحت مصطلح «اطفال الشوارع»**، ويقدرأن نصف هؤلاء يعيشون فى دول امريكا اللاتينية. والمصيبة ليست فى هذا العدد المهول،وإنما فى اتجاهه نحو التزايد عاما بعد الاخر.

أطفال عاهرات

وعدد من هؤلاء الاطفال يعمل فى بيع السلع التافهة كالحلوى والكبريت، ومنهم من يعمل فى تنظيف السيارات ونقل القمامة وفرزها، ومنهم ايضا من يتسول أو يزاول النشل والسرقة . وهناك من يعمل منهم فى أعمال شاقة لا تتناسب واعمارهم (كالعمل فى الورش والمصانع الصغيرة). وفى بعض دول امريكا اللاتينية وقع كثير من هؤلاء الأطفال فى أيدى عصابات تهريب وترويج المخدرات بعد أن تحولوا هم الي مدمنين صغار، وفى بعض دول جنوب آسيا هناك كم هائل من هؤلاء الاطفال يعملون فى اعمال منافية للآداب(الجنس) فيبيعون أجسادهم لمتعة الشواذ والسياح. وطبقا لبعض البيانات . **هناك حوالي ٣٠٠ألف فتاة أقل من ١٦ سنه يبعن أجسادهن للمتعة في بانجكوك.وفي الفلبين وصل عدد العاهرات الصغيرات اللاتى يتراوح عمرهن فيما بين ٧الي ١٥ سنه الى حوالى عشرين الف فتاة .**

ورغم تنوع الاعمال التي يقوم بها هؤلاء التعساء الصغار ،فأن مايجمع بينهم على إختلاف جنسياتهم ، هو العذاب اللعين الذي يعيشون فيه، فدخلهم البسيط الذى يجمعونه بعد عمل شاق فى اليوم لا يكاد يكفى لسد رمقهم وقد يتقاسم معهم هذا الدخل بعض اقربائهم أو من يحمونهم من اعتداء الآخرين . كما أن أصولهم العائلية فقيرة ومفككة.كما ان معظمهم لم يذهب للمدرسة،وملابسهم رثة للغاية ، ويتعرضون لقهر شديد فى المدن التى يعيشون فيها. ان أطفال الشوارع يشكلون ما يمكن تسميته«بجيتو الطفولة المعذبة».

ورغم إستفحال ظاهرة أطفال الشوارع فى عواصم العالم الثالث، وبالذات فى عقد الثمانينات،إلا أن حكومات هذه البلاد تحاول دوما ان تخفى هذه الظاهرة وتتنصل من مسئوليتها الاجتماعية عنها ولا تنشر عنها شيئا ، والحقيقة أن الذي دق ناقوس الخطر عن تلك الظاهرة مؤخرا هو بعض المنظمات الدولية (اليونسيف مثلا)وبعض الباحثين الذين اقتحموا هذا المجال وكان لهم فضل رصد بعض ملامحها وحجمها .لكن صخب هذا الناقوس قد زاد بشكل واضح حتى كاد يصم الاذان حينما نقلت لنا وكالات الأنباء والصحافة العالمية عمليات القتل التى أصبح يتعرض لها هؤلاء الأطفال وبالذات فى دول أمريكا اللاتينية ،خاصة بعد ان شاع على السنة رجال الأعمال والأثرياء ،انه يجب قتل هؤلاء الاطفال لانهم فى الغد القريب سيتحولون الى مجرمين وعصابات وخطرين على الأمن. كما أن هؤلاء الاطفال يضايقون رجال الاعمال فى حلهم وترحالهم فى عواصم بلادهم، وأن كل طفل يقتل من هؤلاء هو خدمة تقدم لبلدهم. وطبقا لبعض المصادر، **تبين انه خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩١ قتل حوالي ٢٢٤٢ طفل فى مدينة ريو بالارجنتين. وفى البرازيل**

عشرين الف عاهرة فى الفلبين.. و٣٠٠ ألف فى تايلاند أعمراهن بين ٧ و١٥ عاما

٨٠ مليون عدد أطفال الشوارع فى دول العالم الثالث

أطفال صناعة الجنس فى مانيلا

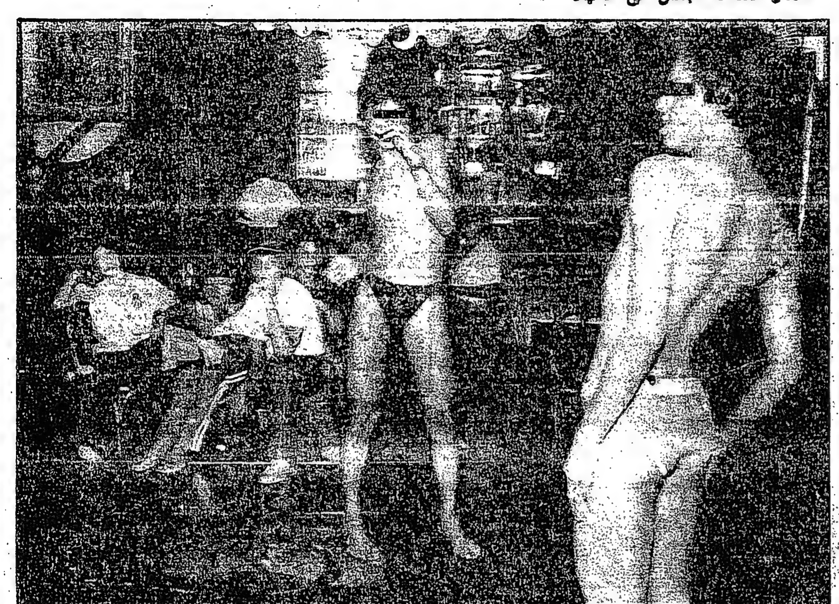

كان ثلاثة اطفال يقتلون يوميا خلال الربع الأول من عام ١٩٩١. وفى كولومبيا يقتل عشرات الاطفال يوميا ويدفنون بلاتحقيقات دقيقة ويدفنون فى مقابر جماعية. وفى ضوء قوانين التشرد التى تنتشر فى دول أمريكا اللاتينية يستطيع رجال البوليس أن يعتقلوا أى طفل من أطفال الشوارع بتهمة التشرد والعمل غير المرخص. ويقع الأطفال المعتقلون ضحايا لغلظة وقسوة هؤلاء الرجال (الضرب والتعذيب..) ولكن نظرا للانخفاض الشديد فى مرتبات رجال البوليس فإن أطفال الشوارع يمكنهم ان يفلتوا من هذه الغلظة والقسوة وأن يغض هؤلاء الرجال الطرف عنهم لو أنهم قدموا لهم بعضا من الدخول التى يكتسبونها. كما أشارت بعض المصادر، الى أن بعضا من أطفال الشوارع يتم اختطافهم فى بعض البلدان وقتلهم لسرقة بعض الاعضاء من أجسادهم واعادة زرعها فى أجساد بعض المرضى الاغنياء. كما أن هناك مخاوف متزايدة ظهرت مؤخرا عن مايسمى بنزيف الاطفال الذين تجمعهم شبكات منظمة لتهريبهم للخارج لكى تتبناهم العائلات الغنية فى دول غرب أوروبا وامريكا. وهذه الشبكات تزاول عملها الآن فى كمبوديا والفيلبين والبانيا ورومانيا وكثير من دول العالم الثالث.

الحلول القبيحة

حقا.. أن ظاهرة أطفال الشوارع لم تنفرد بها مجموعة دول العالم الثالث. فدول القارة الأوربية عرفت تلك الظاهرة إبان مرحلة الثورة الصناعية وماجاء فى ركابها من بطالة وهجرة واسعة من الريف الى المدن ومن استغلال بشع للعمال والنساء والاطفال. وقد عبرت روايات **تشارلز ديكنز** (أوليفرتويست مثلا) وغيره بشكل دقيق عن مآسى تلك الظاهرة آنذاك. لكن ظاهرة أطفال الشوارع سرعان مااختفت فى الدول الاوربية حينما تحسنت ظروف المعيشة وزادت مستويات الدخول والتوظف والضمانات الاجتماعية التى تقدمها الدولة وقضى على ظاهرة عمل الأطفال. هذا لايمنع طبعا من وجود بعض ملامح هذه الظاهرة فى دول الغرب الصناعى الآن (**بسبب التفكك الاسرى وشيوع جيوب الفقر وحالات البطالة**). لكن الدولة بما تملك من موارد وماتضطلع به من دور اجتماعى تقوم عادة بتجميع هؤلاء الاطفال فى مؤسسات للرعاية الاجتماعية وتأهيلهم على نحو يمكنهم من ايجاد فرصة عمل لهم فى المستقبل. أما فى دول العالم الثالث فالظاهرة كانت- بحكم التخلف والفقر والتبعية- موجودة منذ فترة طويلة وبخاصة فى دول جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. لكن الجديد فى الأمر هو شيوع تلك الظاهرة فى دول القارة الأفريقية مؤخرا، واستفحالها فى معظم دول هذا العالم فى السنوات الاخيرة.

وحينما ثارت بين المفكرين والكتاب قضية تفسير وعلاج هذه الظاهرة، برز على السطح فورا **تيار المدرسة المالتوسية الجديدة** (نسبة الى روبرت مالتوس) ليرد هذه الظاهرة -كعادته- إلى المشكلة السكانية التى تعانى منها بلاد العالم الثالث.. وأنصار هذا التيار يقولون، أن ظاهرة اطفال الشوارع هى نتاج حتمى للانفجارات السكانية فى هذه البلاد. فمعدل نمو السكان فيها مرتفع ويفوق معدلات نموها الاقتصادى، ومن ثم هناك اختلال بين اعداد السكان وحجم الموارد الاقتصادية المتاحة. والحل الذى ينادى به هؤلاء هو ضرورة **التغلب على المشكلة السكانية بتخفيض معدلات النمو السكانى** حتى يعود التناسب بين السكان والموارد الاقتصادية. وهنا تتراوح حلولهم بين الدعوة لتنظيم الاسرة وتأخير سن الزواج (وهى أخف وأعقل مقترحاتهم) **وبين الدعوات اللاإنسانية التى تنادى بتعقيم**

فشل التنمية الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية سببان رئيسيان لهذه الظاهرة

البوليس يعتقل طفلا من أطفال الشوارع فى مدينة ساوباولو بالبرازيل

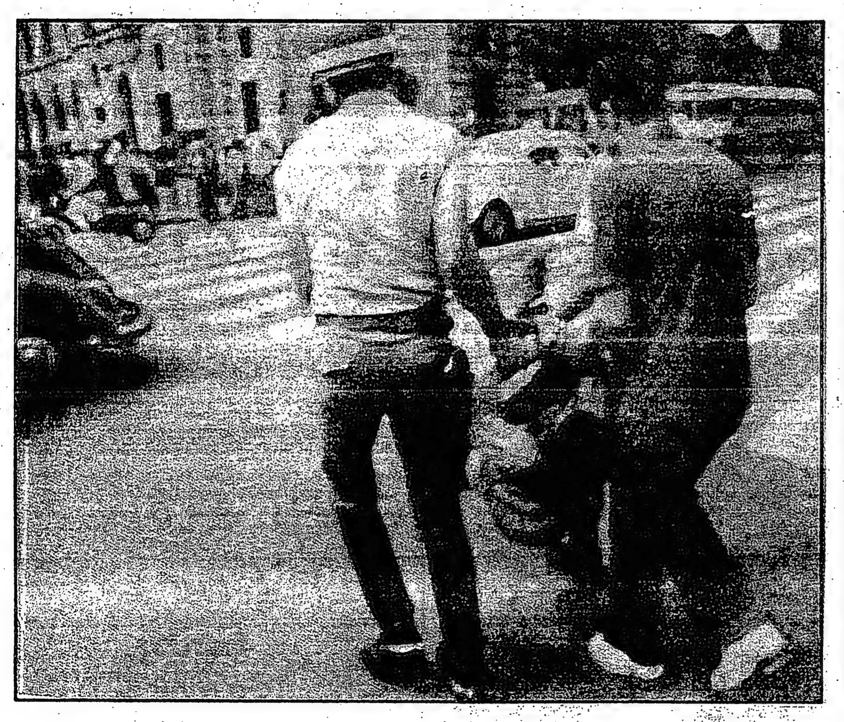

الرجال والغاء الدعم عن بعض اطفال الاسر الفقيرة كبيرة الحجم. وقد تأخذ مقترحاتهم (كما وردت فى بعض الكتابات) حلولا قبيحة، كمنع الفقراء من الزواج ومنح جوائز لمن لاينجب.. إلى آخره بل أن دعوة القتل الصريح لاطفال الشوارع فى عواصم بعض دول أمريكا اللاتينية ليست الاصورة قبيحة أخرى للمالتوسية الجديدة فى أحدث طبعة لها.

الحكومات تخفى هذه الظاهرة الآخذة فى التزايد وتتنصل من المسئولية الاجتماعية عنها

غيبة العدالة

حقا، أن أحدا لاينازع فى أن ظاهرة اطفال الشوارع، ومعها مشكلات البطالة والفقر والمرض والبؤس والامية هى تعبير - بهذا القدر أو ذاك - عن المشكلة السكانية. بيد أن الصعوبة الاساسية تكمن فى أن النمو السكانى متغير ثقيل الحركة، بطئ التغير، ولايمكن التأثير فيه فى الأجل القصير. فهو يحتاج الى جيل وربما جيلين. والتأثير فى هذا المتغير من خلال برامج تنظيم الاسرة والدعاية والارشاد، يكاد يكون تأثيرا هامشيا فى الأجل القصير والمتوسط. ولهذا ليس من المنطقى تأجيل قضايا التنمية والارتفاع بمستوى المعيشة إلى حين تتمكن هذه البلاد من حل مشكلتها السكانية. فذلك أشبه بوضع العربة قبل الحصان. كما ان الخطأ الجزهرى للمالتوسية الجديدة يكمن فى نظرتها الى المشكلة السكانية على أنها تناقض يقوم بين عدد السكان وحجم الموارد المتاحة. ولهذا يعتقد أنصارها أن تلك المشكلة هى سر جوهر تخلف بلدان العالم الثالث.

على أن كاتب هذه السطور يعتقد، على العكس من ذلك، **أن المشكلة السكانية هى نتيجة للتخلف وليست سببا له**. فهى باختصار شديد، تناقض يقوم بين النمو السكانى وطبيعة النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى يعجز عن أن يوفر مقتضيات التنمية الحقه وما يأتى فى ركابها من تزايد فى الدخل وفرص التوظف وترقية مستوى المعيشة. وعلينا ألا ننسى ان السكان يؤثرون فى التنمية، كما تؤثر التنمية فى السكان ونموهم. فالعلاقة هنا ذات اتجاهين وليس اتجاها واحدا. كما لايجوز أن ننسى أيضا، **ان العدالة الاجتماعية تمثل بعدا رئيسيا فى حل المشكلة السكانية**. فقد يتحقق النمو وترتفع معدلات زيادة الناتج ويستأثر بثماره قلة من السكان وتظل

الطفولة السجينة: بعض الأطفال المعتقلين فى البرازيل

الاغلبية الساحقة تعانى من الفقر والبطالة، وبالتالى تظل المشكلة السكانية بدون حل. أضف الى ذلك، أن الدراسات السكانية المعاصرة أثبتت ان السكان متغير ذاتى التنظيم self-regulated بمعنى ان السكان يميلون من تلقاء أنفسهم إلى تنظيم أعدادهم عند مستويات معقولة حينما يرتفع مستوى المعيشة ويتغير نمط الحياة دونما حاجة إلى برامج مخططة أو إرشاد أو دعاية. وهذا ماأثبتته خبرة الدول المتقدمة التى اختفت فيها المشكلة السكانية عبر تقدمها الاقتصادى والاجتماعى.

فشل التنمية

فى ضوء هذه النظره، نعتقد أن ظاهرة أطفال الشوارع فى عواصم بلاد العالم الثالث، هى تعبير عن فشل جهود التنمية فى هذه البلدان وإعلان صريح بأفلاس النظم الحاكمة فيها التى غلب عليها الطابع الديكتاتورى وغابت فيها حقوق الانسان ومبادئ العدالة الاجتماعية (التفاوت الكبير فى توزيع الدخل والثروة). كما بددت الطبقات الحاكمة فى هذه البلاد موارد ضخمة،وأهدرت فيها فرصا كثيرة للنمو(**حالات الفساد والاثراء غير المشروع وتهريب الثروة للخارج والانفاق الضخم على التسليح دون مبررات حقيقية**). ولايجوز للتحليل أن ينتهى دون أن نشير، وفى عجالة خاطفة، إلى الاثر الخطير الذى باشره تدهور وضع مجموعة هذه البلدان فى الاقتصاد العالمى الجديد على بروز واستفحال مشكلة أطفال الشوارع وبخاصة فى الآونة الاخيرة. خذ على سبيل المثال الخسائر التى نجمت عن تدهور أسعار المواد الخام فى السوق العالمى فى الثمانينات وارتفاع أسعار الواردات التى تستوردها هذه البلاد.. خُذ تقلبات أسعار الصرف والفائدة العالمية، خُذ بروز وتعاظم نزعة الحماية ضد صادرات هذه البلاد، خُذ جبال الديون التى تراكمت عليها وما سببته من إرهاق شديد فى تدبير أعباء خدمتها وإضعاف قدرتها على الاستيراد. خُذ الحرب الاهلية

أطفال الشوارع فى مدينة بوجوتا القديمة بكولومبيا

والاقليمية التى دخلت فيها هذه البلدان وماأهدر فيها من موارد اقتصادية وبشرية هائلة، وخلفت وراءها اعدادا مهولة من الاطفال اليتامى عديمى الرعاية. خُذ أيضا شروط صندوق النقد الدولى المجحفة وماتسببه من انكماش وبطالة وضغط شديد على الانفاق الاجتماعى الحكومى الموجه للرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة ودعم المواد الغذائية للفقراء والمحرومين.. تأمل كل هذا، وسترى أن أطفال الشوارع هم ضحية كل هذه الأمور

القضاء على التبعية

الخطوة الأولى

للتخلص من هذه

الظاهرة

وليسوا ضحية زيادة عدد السكان.

ولهذا يبدو لى،أنه لن يوجد حل جذرى لمأساة هؤلاء الأطفال فى الأجل المتوسط والطويل سوى تحقيق التنمية والتحرر الاقتصادى ونفى التبعية ومواجهة علاقات الاستغلال فى السوق العالمى والحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية. أما فى الاجل القصير فالقضية ترتبط بالنضال ضد الظلم الاجتماعى الذى تفرضه السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تطبقها هذه البلاد،وفى مقدمتها الليبرالية الجديدة المتوحشة التى تأخذ من الفقير لتعطى للغنى فى ضوء أوهام تروج لها عن إستعادة التوازنات الأقتصادية والانفتاح على الخارج.وهذا النضال العادل والمشروع لن يتحقق سلميا إلا فى اطار الديمقراطية ومراعاة حقوق الأنسان.

اللينينية بعد العاصفة

فريدة النقاش

تعرضت اللينينية إثر إنهيار المعسكر الاشتراكى ثم الاتحاد السوفيتى لانتقادات مريرة، سواء لاسهام لينين النظرى أو لممارساته السياسية والحزبية ،وذلك فى سياق عملية شاملة- غير بريئة- لتلويث الماضى الثورى كله وإهالة التراب عليه ، بهدف إضعاف معنويات المناضلين الشيوعيين،وتأجيل عملية تنظيم صفوفهم وتجديد أنفسهم ليكونوا مؤهلين لقيادة الكفاح ضد الثورة المضادة وهزيمتها فى نهاية المطاف،لكى يتواصل الانجاز الضخم لثورة ١٩١٧ أو لثورة اشتراكية فى تاريخ البشرية وإذ تعرف الجهات المنظمة التى تهيل التراب على تراث اللينينية بشكل خاص أن مغزى نجاح ثورة ١٩١٧ كان وما يزال يتجاوز النطاق الروسى الى العالم أجمع ويؤثر بشكل خاص على بلدان العالم الثالث،التى ما تزال تواجه مشكلات التبعيةوقبضة الهيمنة الامبريالية .

وقد كان لينين هو منظر التحالف الإستراتيجى بين الثورة الاشتراكية وحركة التحرر الوطنى فى بلدان الشرق،وكان مدركا للارتباط المصيرى بينهما ، وهو القائل:

«...إن الثورة الاشتراكية لن تكون كليا ولا بصورة رئيسية عبارة عن نضال البروليتاريين ضد بورجوازيتهم قطعا ،إنما ستكون نضالا من قبل جميع المستعمرات والبلدان التى تظلمها الامبريالية، نضالا من جميع البلدان التابعة ضد الامبريالية العالمية..»

ضد الصهيونية

ومبكرا جدا، وقبل أن تتضح بصورة سافرة الأهداف الاستعمارية الاستيطانية للحركة الصهيونية فى فلسطين فضح لينين الطابع الرجعى المعادى للاشتراكية للأيديولوجية الصهيونية ، ولعلنا سوف نفهم الآن حقيقة وعمق الشكوك المبكرة التى أثارها عدد من الباحثين والمقيمين العرب فى الاتحاد السوفيتى حول النفوذ المتزايد للحركة الصهيونية فى أوساط الحزب والدولة السوفيتية،وكيف أنها كانت تلعب دورا مساندا لقوى الثورة المضادة حين نكتشف أن **كل كتابات لينين ضد الصهيونية قد جرى حذفها من الطبعات المختلفة لأعماله الكاملة حتى كادت أن تختفى من تراثه رغم أهميتها الفكرية والسياسية.**

لقد ناضل لينين بحزم سياسيا وفكريا ضد الصهيونية .وكتب كتابات هامة راقية فى خضم المعركة ضد« البوند» ومنظمة العمال اليهود ، ورفض مبدأ تنظيم العمال على أساس دينى ، ورفض تحول الدين الى قومية،لأن الطبقة العاملة وهى تناضل من أجل تحررها الخاص،تناضل أيضا من أجل تحرير الانسانية كلها ، لا فحسب من الأغلال المادية والاستغلال وإنما أيضا من أوهام التفوق العرقى أو الجنسى أو القومى ورفض بشكل مبدئى التنازل أمام الأفكار الصهيونية التى وصفها بالرجعية ولعله سيكون من حسن حظنا نحن العرب الذين اكتووا بنار التوسع الصهيونى وإيديولوجيته الرجعية ، أن المناضلين التقدميين فى كل بلدان الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية سيجدون أنفسهم مطالبين بالنضال المباشر ضد النفوذ الصهيونى،لافحسب على النطاق المحلى وإنما أيضا على النطاق العالمى ، حيث تلعب رءوس الأموال اليهودية دورا كبيرا فى تمويل نشاطات التخريب ومؤسسات الدعاية الصفراء ضد الاشتراكية، وسوف يعيدون طبع أعمال لينين وكتاباته الثاقبة ضد الصهيونية

الديموقراطية

ومن بين أكثر الأفكار العامية ابتذالا فى نقد اللينينية هى القول بأن لينين كان معاديا للديموقراطية بالرغم من أن صياغاته للفكرة الديموقراطية كانت قد بلغت فى ظل الثورة حدا من الرقى غير المسبوق فى كل كتابات الاشتراكيين ..

«.. والطبقة العاملة لا يمكن أن تنتصر إلا عن طريق الديموقراطية ،أى عن طريق تحقيق الديموقراطية بصورة تامة، وعلى أن تربط بكل خطوة من خطوات نضالها المطالب الديموقراطية مصاغة بصيغتها الأشد حزما..»

وكان لينين قد استوعب بصورة خلاقة دروس إخفاقات الثورة الفرنسية وكومونة باريس الأولى والثانية فطور مفهوم المشاركة الشعبية إلى آفاقه الإشتراكية ، وكان حريصا حتى فى لحظات الظلام الحالك والخراب الشامل أن يتعرف على رأى العمال ومزاجهم ومواقفهم ، وخاصة العمال غير الحزبيين.

دافع لينين عن الحريات السياسية ببسالة

لينين بمكياج التخفى

وهو يدفع بها فى خضم النضال لكى يتطابق مضمون شعارات الثورة البرجوازية الفرنسية الحرية والإخاء والمساواة مع الدور الهائل الذى لعبه ملايين الناس فى إنجازها والدور الذى لا يقل أهمية الذى لعبته جماهير روسيا بعد ذلك، أى أن يكون للمساواة مضمون شعبى حقيقى، وفسر الحرية السياسية على هذا النحو« عقد جمعية شعبية للنواب بغية تشكيل حكومة شعبية غير أتوقراطية..أى غير مستبدة.. والحرية للجميع ولكل فرد أن يطبع شتى أنواع الكتب والصحف ، واعتراف القانون بالمساواة العامة فى الحقوق بين الفلاحين وسائر الطبقات ، وانشاء اللجان الفلاحية المنتخبة بغية الغاء كل عبودية إقطاعية بالدرجة الأولى.. وإن الحرية السياسية إنما هى حرية الشعب بتصريف شؤونه المشتركة، الشؤون العامة إن الحرية السياسية إنما هى حق الشعب بأنتخاب نوابه..هذا البرلمان الذى ينتخبه الشعب بنفسه، هو الذى ينبغى له وحده أن يناقش ويسن جميع القوانين وأن يقر جميع الضرائب والرسوم..إن الحرية السياسية إنما هى حق الشعب فى أن يختار بنفسه جميع الموظفين، وأن ينظم شتى الاجتماعات لمناقشة جميع الشؤون العامة،وأن يطبع دون أى إذن . ومايشاؤه من الكتب والمطبوعات..»

الطبقة العاملة لايمكن أن تنتصر إلا عن طريق الديمقراطية

لينين

الجلاسنوست الحقيقى مبدأ لينين

ولنا أن نتصور حلم لينين هذا فى التطبيق فى ظل ملكية عامة لوسائل الإنتاج فى مجتمع عصرى يتحكم الكادحون فى وسائل إعلامه ويستخدمونها للصالح العام ،دون أن تتحكم فيهم بيروقراطية فاسدة كان كتابه« الدولة والثورة» أعظم هجاء لها وتحذير منها.

يحاول الذين يهيلون التراب على كل التراث الاشتراكى ويهتفون أن الرأسمالية هى نهاية التاريخ أن يبرهنوا على أن الستالينية وروح الاستبداد والتسلط وإفقار الثقافة واحادية النظرة هى إستمرار لتراث اللينينية، وأن ستالين لم يفعل إلا أنه طور بعض ممارسات لينين وهم يطمسون بذلك حقيقتين ساطعتين سيكون على الشيوعيين دراستهما واستخلاص دروسهما.

الأولى أن بعض الممارسات العنفية التى اضطر اليها لينين قد تمت أثناء الحرب الأهلية وحروب التدخل دفاعا عن الثورة..ولم يكن ستالين مضطرا لذلك بعد أن استقرت الثورة

ثانيهما أن لينين كان ماركسيا موهوبا تأسس أولا على التراث الديموقراطى لأعظم ما فى الثقافة البرجوازية ،بينما كان ستالين فظا محدود الأفق« ومنظرا سيئا » لعل لينين كان يعنيه بقوله « إننى لن أجد خمسين شخصا استوعبوا حقيقة الماركسية هنا »

« لقد اكتسبت الماركسية أهميتها التاريخية العالمية بوصفها ايديولوجية الطبقة العاملة الثورية ،لأن الماركسية لم تطرح جانبا على الإطلاق أثمن مكتسبات العهد البرجوازى،بل بالعكس استوعبت وأعادت صياغة كل ما كان ذا قيمة فى تطور الفكر البشرى والثقافة البشرية خلال أكثر من ألفى سنه..»

وهو الذى طالما وجه نصائحه للعمال والشباب والنساء أن تعلموا.. وتعلموا.. وتعلموا فقد أدرك مأساة إنبثاق الثورة الاشتراكية فى بلد متخلف، وما يسمى بنزعته «الإرادية» لدى استيعاب نتائج العلم البرجوازى..

الحزب..

وطالما تعرض مبدأ المركزية الديموقراطية فى التنظيم الحزبى للتشويه والتشهير باعتباره -أى المبدأ- مسؤولا عن تكلس الأحزاب الشيوعية وبيروقراطيتها وأبدية القيادة فيها، وأخيرا فشلها فى توجيه الاصلاح فى اتجاه إنقاذ الاشتراكية وتجديدها بدلا من التراجع ثم السقوط..

فالمركزية الديموقراطية لا تعنى بحال دكتاتورية القيادة المركزية التى مارسها **ستالين**، وكما يقول الكاتب الشيوعى البريطانى **تونى كليف** «حين تعمل القيادة المركزية على النحو الصحيح فإنها لا تتصرف من تلقاء نفسها، وإنما تنفذ قرارات تم التوصل إليها عبر أوسع فهم ممكن لنضال الطبقة العاملة. لذلك فالديموقراطية فى الحزب أساسية بحيث يستطيع أن يطرح سياسات تفى بحاجات الطبقة العاملة..

إلا أن المركزية أيضا أساسية ،لأن الطبقة العاملة تتعرض للانقسام بإستمرار بسبب الأفكار المسبقة للبرجوازية، كما أن خبرة النضال الطبقى وفهمه يتباينان الى حد بعيد من مجموعة عمالية لأخرى، وعلى الحزب أن يتغلب على هذه الانقسامات والتفاوتات كى يمكن أن تتوحد الطبقة العاملة بالقدر الكافى للفوز فى نضالها من أجل الاشتراكية.

والمركزية أساسية أيضا لأن هذا النضال موجه ضد عدو على درجة عالية من المركزية وهو الدولة الرأسمالية.

وما أن تنتخب القيادة المركزية للحزب بصورة ديموقراطية، لابد وأن تخضع لها جميع المنظمات المحلية للحزب لضمان أن تعكس أنشطتها حاجات نضال الطبقة العاملة ككل، وليس أقسام المجتمع البرجوازى الذى تعيش فيه..»

أما لينين فيقول بوضوح إنه «لا **القولبة، ولا فرض تماثل الشكل من أعلى يمتان بأى صلة الى المركزية الديموقراطية والاشتراكية**، وإن الوحدة لا ينتهكها، التنوع فيما هو غير أساسى وجذرى، بل إن هذا التنوع يحميها من التفاصيل، فى الخصائص المحلية، فى أساليب تناول المسائل فى أساليب تحقيق الرقابة..»

ولم يحدث أبدا فى تاريخ **«لينين»** أن دعا لإخفاء أى شىء عن أوسع قواعد الحزب، وكان هو صاحب فكرة المحاسبة العلنية للهيئات المنتجة أمام جماهيرها، إن **الجلاسنوست** أو المعارضة لم تكن من إبتكار **جورباتشوف بل إنها مبدأ لينينى أرثوذكسى** اذا جاز التعبير، وهو مبدأ يستكمله الانضباط الذى يبث فيه معنى أعمق وأكثر نضالية يضع علامة فارقة بينه وبين الفوضوية.

ففى المجتمع الرأسمالى ليس للطبقة العاملة من سلاح فى نضالها فى سبيل الحكم سوى التنظيم ..وأساس التنظيم الانضباط.

مبادىء اللينينية

على مدى التاريخ ومنذ لعب لينين دوره القائد فى الإعداد النظرى والعملى لثورة ١٩١٧ وقيادته لأول دولة اشتراكية فى التاريخ حتى وفاته عام ١٩٢٤ كان تراثه عرضة لنوعين من العدوان:

الأول هو التأليه وعبادة النصوص وقد كان ذلك أبغض الأشياء الى قلبه وأبعدها عن عقله المتوهج الناقد ، وهو القائل أنه يترتب على الماركسى «أن يحسب الحساب للواقع الحى، لوقائع الحياة الدقيقة لا أن يتشبث بنظرية الأمس، التى هى ككل نظرية، لا تفعل فى أحسن الأحوال غير أن ترسم الجوهرى، العام، دون أن تقترب من أشمل تعقد للحياة..»

أما العدوان الآخر وهو ما يقع الآن على نطاق واسع وبعد سقوط التجارب الإشتراكية **فهو مسخ الاضافات اللينينية للنظرية، والخلط بين المواقف السياسية الآنية والمبادىء العامة التى أرسعها اللينينية والقول بأنهما معا ينتميان الى الماضى.**

ولسنا فى حاجة الى مزيد من التأكيد الآن أن الطريق الذى إنتهى بالإنهيارات التى نشهدها كانت واحدة من بداياته إنتهاك المبادىء اللينينية العامة فى التنظيم الحزبى وبناء الدولة وعمل السوفييتات وتطوير الأقتصاد وعرقلته وعسكرته على حساب فروعه الأخرى، وإنتهاك أسس وممارسات الرقابة الشعبية وتعطيلها مما أدى الى ركود الحزب واختراقه من قبل الثورة المضادة.

ولن تكون هذه الثورة المضادة **العارمة هى نهاية الاشتراكية** ..لأن سقوط تجربة أو عدة تجارب وإن ألحق خسائر فادحة بمسيرة البشرية، لا يعنى سقوط النضال من أجل أرقى مثل أعلى صاغته البشرية لنفسها وهو الاشتراكية.

يقول المفكر الماركسى الألمانى» **اسحق دويتشر**» الذى طالما وجه الانتقادات الثاقبة للتجربة الاشتراكية من مواقع ماركسية -لينينة:

« تتعايش العناصر اللاعقلانية للثورة مع عناصرها العقلانية ولكن هل من الممكن فصل هذه العناصر عن بعضها؟ **من الواضح أن المعالم الحيوية للاتحاد السوفيتى تقتضى تجاوز هذه العناصر اللاعقلانية، وإطلاق الطاقات الخلاقة من إطارها الخانق، ولأن هذا المزيج غير المنسجم الحالى يخلق خيبة أمل حادة، فأن تعاسات الثورة قد تتوصل إلى أن تطغى على عظمتها فى أعين الشعب** وحين حدث ذلك فى الثورات الماضية، كانت النتيجة ردة رجعية، ولكن ،وبرغم أن الردة كانت خطوة كبيرة الى الوراء، بل مأساة حقيقية ، بالنسبة للشعوب التى استسلمت لها، فقد كان لها ،كذلك تأثيرها المنعش والمحيى للثورة من جديد ،**لأن الردة قد أظهرت للشعب، الذى خيبت الثورة آماله، مدى عدم ملاءمة البديل الرجعى وقد استطاع البوربون**، والسعيوريات العائدون **أن يعلموا الشعب ،بأفضل مما فعل الروبسبيريون والهيبرتيون والبونابرتيون.. ألا مجال للعودة إلى** الماضى، وأن الإنجاز الأساسى للثورة كان أمرا لا يمكن الرجوع عنه، أمرا ينبغى المحافظة عليه من أجل المستقبل، وهكذا ودون قصد منها، قامت الردة بإعادة الاعتبار للثورة ،أو إلى إنجازاتها الأساسية والعقلانية..»

ومن ضمن ما سوف تفعله الثورة المضادة فى الاتحاد السوفيتى هو رد الاعتبار للينينية الذى بدأ فعلا. إذ يستلهم الثوريون الجدد روح النقد والإبداع ،روح المبادرة والخلق.. والوفاء النادر للكادحين والثقة غير المحدودة بقدراتهم.. وفضح الصهيونية كأيديولوجية رجعية على صعيد الفكر، وأداة للامبريالية العالمية على صعيد الممارسة، والدعوة لأممية عمالية شعبية تواجه أممية رأس المال..

ألم تكن هذه بعض أطروحات اللينينية والتى أصبحت معاصرة أكثر من أى وقت بعد الثورة المضادة؟!.

الاشتراكية

نظرية الكادحين والمثقفين

خفتت الكتابة عن «الاشتراكية» في الفترة الأخيرة. ويبدو أن السبب يرجع إلى التفكك، الذي أصاب بعض انظمتها في الاتحاد السوفييتي، وشرق أوربا، وقد هلل كتاب «الرأسمالية» وفرحوا «بانتهاء» «الاشتراكية». واحبط الاشتراكيون احباطا بالغا. وكأننا لابد أن نستلهم الوحي من موسكو. فنحن وراءها، حينما تزدهر الاشتراكية هناك، ونتخلى عن الاشتراكية حينما تضعف فيها.

إن الاشتراكية تراث انساني، اسهم فيه العالم، مفكروه وشعوبه، من كل لون وجنس ودين وهي تضرب بجذورها عميقا في تاريخ البشرية. وستظل باقية تتجدد، طالما بقي الظلم الاجتماعي قائما في شكل اقطاع أو رأسمالية، تمتص ناتج عمل الملايين من البشر، وتجعلهم ضحايا للفقر والتخلف والقهر. **فطالما بقيت ملكية الأرض ورأس المال في يد القلة، وطالما حرمت الكثرة العاملة من وسائل أنتاجها، ومن المنتجات التي يخلقها عملها، ستظل الاشتراكية هي سلاح الكادحين في نضالهم للتحرر من الاستغلال والمهانة.**

وتاريخ الفكر الاشتراكي، ليس مقصورا على ماركس والماركسيين، فقد حمل مشعل الاشتراكية منذ قرون بعيدة، كتاب ومفكرون، وقادة، ينتمون الى اوطان مختلفة، من الفرنسيين والانجليز والألمان والامريكيين والايطاليين والعرب والصينيين وغيرهم، ثارت ضمائرهم على ما رأوا حولهم من ظلم الانسان لأخيه الانسان.

د. خليل حسن خليل

علمان إسلاقيان

فهذا «توماس مور» القس المفكر الانجليزي، الذي ولد في القرن الخامس عشر، وكتب «جزيرة اليوتوبيا» «وأدان الظلم الاجتماعي والاقطاع. وأعدمه الملك هنري الثامن. ولاندري إن كان قد اعدم لدفاعه عن الكنيسة، وأعتراضه على زواج الملك، أم اعدم لافكاره الاشتراكية، وللمجتمع الشيوعي الذي كان ينادي به. ويأتي بعده «كامبانيلا» الايطالي، ليكتب يوتوبيا

كارل ماركس

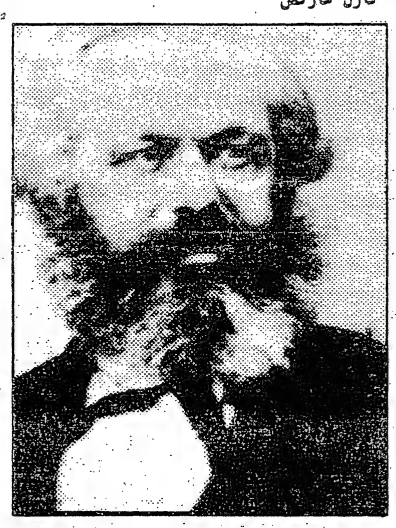

أخرى اسماها «مدينة الشمس» وسبق هؤلاء **عمر بن عبد العزيز، وابوذر الغفاري**. وهما علمان اشتراكيان في التاريخ العربي الاسلامي.

إن هناك سلسلة طويلة من المفكرين الاشتراكيين، لاتتسع هذه المقالة لافكارهم، منهم: **سانت سمون، بابيف، جولدن، روبرت أوين، كابي، رودبرتوس، لوي بلان، برودون، باكونين**، وغيرهم كثير وهم كتاب حركهم البؤس، الذي حاق بالاكثرية الكبرى من بني الانسان، وخاصة بالطبقة العاملة والفلاحية في ظل الاقطاع والرأسمالية.

وقد اصطلح على تسمية الاشتراكيين، السابقين على ماركس، بالاشتراكيين الخياليين، حيث كان تحليلهم تغلب عليه عاطفتهم الانسانية. ولو أن بعضهم، بذل جهودا خارقة، وانفق أمواله كلها على اقامة المجتمع الاشتراكي المثالي، أو الشيوعي، الذي يحلم به، ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك «روبرت أوين» المفكر الانجليزي «أبو التعاون» المعروف. على أن كتاباتهم لم **تأخذ الحبكة العلمية، التي اتخذتها كتابات ماركس، الذي جعل من الاشتراكية نظاما علميا شاملا.**

على أن من الخياليين، نفر قفز بتحليله، ليكون علميا، مهد الطريق لماركس، وهم الاقتصاديون الانجليز: **وليم تومسون، جون جراي، وجون فرانسيس براي، وتوماس هورجسكن... هؤلاء المفكرون** وغيرهم من المعاصرين، هم من طليعة المثقفين.

شعلة ثقافية

وليس المثقف هو الذى يحصل قدرا من المعرفة الانسانية، كبيرا كان أم صغيرا،ولكن المثقف هو الذى يستخدم ذلك القدر فى تحرير الانسان من الفقر والاستغلال والتخلف. وأن يجعل من ثقافته شعلة تضىء للانسان مساره الحضارى. اما الذى يحصل على المعرفة، ويحتفظ بها لنفسه، أو يخرج منها بالقطعة، لأولئك الذين يؤجرونه ، فهو «مخزنجى» معرفة، وليس مثقفا.

والمثقف كادح، لأنه يكدح ذهنه لخير الانسانية وهو جزء هام من الكادحين، لأن قلمه يمهد الطريق أمامهم للنضال والتحرر. والكادحون هم العاملون، الذين يعتمدون، فى حياتهم على العمل، فدخلهم او معظمه يرجع اليه. سواء كان العمل يدويا أو عقليا.

إن للرأسماليين نظرية، تحكم قوانين النظام الرأسمالى، وتوجهه، كتقديس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والحصول على الأرباح العالية، المقتطعة من عمل المنتجين الحقيقيين، وهم العاملون فى المصنع والمزرعة والمتجر، الذين يعطون اجورا متدنية.

من المنطق إذن، أن يكون للكادحين والمثقفين، بعبارة أخرى، للعاملين ، نظرية تدافع عن حقوقهم وكيانهم، وتمثل فلسفتهم. ولهم الحق، فهم الكثرة البشرية فى أى مجتمع ومن الطبيعى أن تقوم هذه النظرية على العمل. وأن تبحث ذلك التناقض القائم فى المجتمعات الرأسمالية: هناك قلة تملك وسائل الانتاج، وبصفة خاصة رأس المال الكبير، والأرض الواسعة، وتحرم الكثرة العاملة منها وتتحكم فى اجورهم ومستواهم المعيشى. وينتج عن ذلك التدهور الذى يصيب حياة الجماهير، والتخلف الذى يتردون فيه. **هذا التناقض يسبب صراعا طبقيا بين القلة المالكة ، والكثرة المحرومة من الملكية ولاتملك الا العمل، وتعالج الاشتراكية هذا التناقض، بأن تكون ملكية وسائل الانتاج جماعية للجماهير العاملة كلها.**

بهذا تتحقق المساواة بين الانسان والانسان تلك المساواة التى تعتبر حلم البشرية منذ وجد الانسان على هذه الارض. ويقضى على الصراع الطبقى، وعلى الكراهية التى يزرعها التملك بين الانسان وأخيه ومن الغريب أن انصار الرأسمالية، يتهمون الاشتراكية، بانها تثير النزاع بين الطبقات، والحق أن الاشتراكية، هى التى تقضى على ذلك الصراع، وتخلص البشرية منه.

هذا الصراع بين الطبقات، مازال قائما، يطبع النظام الرأسمالى، حتى بعدما قيل عن انهيار النظم الاشتراكية فى شرق اوروبا. فثورة العمال تقوم فى المانيا، وهى تمثل فردوس الرأسمالية الاوربية واكثرها قوة وثراء، وذلك للمطالبة بزيادة الأجور. وهبة الزنوج الامريكيين فى لوس انجلوس فى الولايات المتحدة، الذين نهبوا الغذاء من المحلات التجارية ليأكلوا ، والملابس ليكتسوا، والاثاث ليفرشوا مساكنهم.

هذان مثلان فحسب، لصراع طبقى مرير ، مازال قائما فى العالم الرأسمالى، عبرت عنه الجماهير فى قلعتين من أكبر القلاع الصناعية فى ذلك العالم.

ستالين

التاريخ الاسلامى قدم للبشرية علماء واشتراكيين

الاشتراكية تراث انسانى لم تخترعه موسكو

الصراع الطبقى يتفجر فى لوس أنجلوس والمانيا

إلغاء الاستغلال

وهذا يقودنا الى فكرة أساسية، فى الاشتراكية، وهى فكرة **فائض القيمة**. وربما لوبسطناها وابعدناها عن التحليل الماركسى المركب، فانها قد تقرب من اذهاننا نحن الكادحين ، وقد نزداد اقتناعا بها: العمل الانسانى، هو الذى يعطى لكل شئ قيمته. وقد لايستثنى من ذلك الا منح الطبيعة، وهذا موضوع آخر. لكن فى الحقل الانتاجى، المنتجات كلها من عمل الانسان. وقد يقول الاقتصاديون البرجوازيون، بأن العمل ليس عنصر الانتاج الوحيد، فهناك رأس المال. والواقع أن رأس المال هو عمل مخزون ، اقتطع من عمل العمال السابقين. **وبذلك تكون قيمة السلعة ، هى مابذل فيها من** عمل جار ومخزون. وما دام العمل هو الذى يوجد السلعة، يكون من المنطقى أن يعود ثمنها إلى العاملين. لكن الرأسماليين بقوتهم الاقتصادية والقانونية والسياسية. يقتطعون الجزء الأكبر من قيمة السلعة (أى من عمل العامل) فى شكل أرباح. وهى مايسمى بفائض القيمة، أى الفائض من قيمة السلعة بعد دفع الأجر الهزيل للعامل. وهو الذى يمثل نظرية الاستغلال، التى تقول بها الاشتراكية.

وعلى ذلك ، لن يلغى استغلال الانسان للانسان، الا اذا ألغيت ملكية الرأسماليين لوسائل الانتاج، وسيطر عليها العاملون، ولكى يستخدم فائض القيمة كله، فى زيادة الأجور، والانفاق على الخدمات، فى التنمية.

وسوف تظل الفكرة الاشتراكية فى فائض القيمة، هى أساس العدل الحقيقى، والقضاء على الاستغلال وهى الفكرة الفريدة فى حقل العدل الاجتماعى، اذا أخذنا بمعيار «موضوعى» أما العدالة فى النظريات الاجتماعية والسياسية الأخرى، فنسبية وقاصرة، وتقوم على معيار «شخصى» وتخضع لمصالح القوى الاقتصادية السياسية الحاكمة...

صابر زايد

تاجر وسمكرى ومحترف ثورى !

د. رفعت السعيد

...نحن إزاء شخصية فريدة.

فصابر زايد ليس مجرد مناضل نقابى شجاع، ولا قائد سياسى متمرس، لكنه كادر من نوع خاص، خاض تجربة العمل السرى بجسارة، وحنكة جعلت منه اسطورة حقيقية للشيوعيين المصريين.

فهو وبلا منازع **أشهر من عمل على أجهزة الطباعة السرية، وأكثر من تمرس فيها، إتقانا وتفانيا ومراوغه للبوليس**.. ست سنوات كاملة ونصف سنة ، وفى ظل ارهاب بوليس لاحاجة بنا للإفاضة فى الحديث عنه، ظل فيها صابر زايد ينتقل هو واسرته وماكينة الطباعة من قرية إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى.. يطبع نشرات ومنشورات لاتتوقف.. ويد الأمن أبدا لاتصل اليه.

اسطورة من الذكاء الفطرى، والحنكة الثورية، والتفانى المتمرس تحتاج إلى كتابة درامية، فى قصة أو فيلم سينمائى باكثر مما تحتاج صفحة او صفحات من الأرشيف.

***

لكننا بذلك نتجاوز الزمن، فلنبدأ من البداية.

قائد فى البدايات

صابر اسكندرانى أصيل من أسرة فقيرة تعمل فى تجارة الورق ..تجارة محدودة تقتطع رزق الاولاد لقمة بلقمة ويتجه صابر إلى النسيج، ليعمل فى مصنع «بولفارا».

وفى صفوف عمال «بولفارا» ينشط بصورة لاتخطئها العين دفاعا عن حقوق العمال، وعن حقهم فى تكوين نقابة لهم.

العين لاتخطئ الفتى المتحمس، عين الشيوعيين تلتقطه فيكون من أوائل العمال المنضمين الى منظمة **«الحركة المصرية للتحرر الوطنى»** فى مطلع الاربعينيات.

ويعرف الفتى الطريق، ويسرع عليه الخطى.

وعندما يأتى عام ١٩٤٦ يجده نقابيا بارزا فى حركة عمال النسيج، **وأحد العاملين بحماس من أجل تأسيس اتحاد عام للعمال**، ومع ثم يكون مؤهلا لكى يصبح من قيادات **«اللجنة الوطنية للطلبة والعمال»** . وفى أحداث ٤ مارس الشهيرة كان واحدا من قادة المظاهرات الوطنية ضد قوات الاحتلال البريطانى..

والعين لاتخطئ الفتى المتحمس.. عين الأمن هى أيضا تلتقطه، ويبدأ «البوليس السياسى» فى تعقبه وفى ١٩٤٨ وعندما تعلن الاحكام العرفية يعتقل وينتقل بين معتقلات عديده ابوقير ، **هايكستب، الطور، النزهة**...حتى يفرج عنه فى ١٩٥٠.

...ويخرج صابر من المعتقل وقد ازداد يقينا بالقضية، وازداد صلابة أيضا...

ثم عام أو عامان من النضال العارم فى صفوف مصر الصاخبة (١٩٥٠-١٩٥١) ضد الاحتلال، وضد معاهدة ١٩٣٦، واذ يبدأ الكفاح المسلح فى منطقة القنال يشارك مع رفاق الاسكندرية فى تشكيل كتيبة للمقاومة، وقد قدمت هذه الكتيبة شهيدا فى المعارك المسلحه ضد الانجليز هو **«الشهيد عباس الاعصر»**.

وتحترق القاهرة، وتكتمل المؤامرة باعلان الاحكام العرفية، وتصفية الكفاح المسلح، وتفتح المعتقلات من جديد..

ويقبض عليه من جديد ايضا.. ومرة أخرى، معتقل النزهة، وهايكستب، ومرة أخرى يتحول المعتقل الى مدرسة ، ومصنع للكوادر.. حتى تأتى ثورة يوليو ليفرج عن المعتقلين...

ويخرج صابر زايد ليواصل نضاله...

كانت حدتو تؤيد حركة الجيش فأيد معها الحركة، وواصل تأييده حتى كانت **أحداث كفر الدوار، ومحاكمات العمال** المضربين ، ثم **اعدام خميس والبقرى**، هنا لم يطق صابر صبرا ، كيف يرتضى ضميره وهو العامل النقابى الذى طالما قاد اضرابات عمالية أن يسكت على إعدام عاملين لانهما قاما باضراب..

الهروب الكبير

واعترض، وارتفع صوته بالاعتراض.. واعتقل.

...**ثلاث مرات تكفى**، هكذا أسرها فى نفسه.

كان فى معتقل روض الفرج ومعه مجموعة من رفاق حدتو.. حمدى عبد الجواد، ضياء الدين بدر، حليم طوسون وآخرين...

صابر يتأمل المكان والموقع، الشباك الحديد، الاسوار، المسافة الفاصلة بين الشباك والسور، ارتفاع السور، واختمرت الفكرة عندما ناقشها تفصيلا مع حليم طوسون..

وبعد اتصالات مع قيادة حدتو تقرر البدء فى الاعداد لاكبر عملية هروب فى تاريخ السجون المصرية.

احتاجت الخطة الى صفيحة «منشار» لقطع المسامير المثبتة للقضبان المحيطة بالشباك..

وادخال المنشار صعب..

هنا يأتى الدور على العامل النقابى، الذى يتخيل امكانية إغراء النبيل عباس حليم المعتقل معهم بتهريب المنشار المطلوب.

النبيل عباس حليم يساعد الشيوعيين عند الهرب من السجن

هكذا راوغ عم صابر البوليس ست سنوات وأخفى عنه أجهزة الطباعة السرية

ويدأ صابر مناقشات طويلة مع النبيل المعتقل، وتذاكرا معا ايام كان النبيل يحاول أن ينصب نفسه زعيما للعمال..

كيف حدث ذلك؟ لا أحد يمكنه ان يعرف على وجه الدقة، لكنه حدث على أى حال، واقتنع «الامير» بضرورة مساعدة الشيوعيين على الهرب، وكان بطبيعة الحال يعامل فى المعتقل معاملة ممتازة، ويأتيه كل مايريد من الخارج. كل مايريد؟ نعم، ولكن كيف يمكن تهريب صفيحة «منشار»؟

وكالعادة يجد صابر الحل السهل.. داخل رغيف فينو طويل. وأتى المنشار. وبدأ العمل... وفى ليلة من ليالى ابريل ١٩٥٣، استطاع سبعة من المعتقلين الشيوعيين الهرب دفعة واحدة..

المنشار اطاح بالمسامير المثبتة للقضبان، واحد الأسرة استخدم معبرا بين الشباك والسور، والملاءات استخدمت للهبوط من السور الى الارض... وفى الشارع كان ينتظر تاكسى يقوده عضو اللجنة المركزية (الهارب هو ايضا من البوليس) سعد خليل ترك.

وكان بين الهاربين صابر زايد...

* * *

ثلاث مرات تكفى...

«قلت لنفسى الحمار يتعلم من التكرار، فيكف لايتعلم الثورى من اخطائه» هكذا بدأ حكايته معى وانا اناقشه فى تجربة الهروب المثير.. تجربة السنوات الست التى قضاها مسئولا عن جهاز الطباعة.

وطوال السنوات الست كان صابر زايد اسطورة فى العمل السرى المتقن والقادر دوما على الافلات من البوليس.. ولكى يحمى نفسه اتقن كل شئ.

علم نفسه الكتابة على الآلة الكاتبة، وتعلم كيف يصلح آلة الرونيو، بل وتعلم كيف يصنع آلة رونيو مبسطة وخفيفة، وعندما التقى فيما بعد مع مسئول اتصال هو سمير توفيق و كان مهندسا ميكانيكيا أغراه بأن يصمم آلة طباعة سهلة الصنع، وصنعا معا آلة طباعة، واشترى الحروف، وعلم نفسه كيفية صفها...

كانت يده يد عامل مقتدر تستطيع ان تصنع أى شئ.. وان تفعل أى شئ.. ومع المهارة كان الاصرار ومعهما وقبلهما كان الحذر الثورى القادر على الافلات دوما من شباك العدو الطبقى.. ست سنوات ونصف من ابريل ١٩٥٣ وحتى ديسمبر ١٩٥٩ ظل صابر زايد خلالها يطبع وبلا انقطاع مئات المطبوعات وآلاف النسخ.. ويد الأمن واعينه تبحث عنه فى كل مكان ولا تجده...

يرحل كلما أحس بأقل قدر من الارتياب: زوجته وأولاده وكراكيب محدودة «قفه» فيها الرونيو وأخرى فيها الآلة الكاتبة.. من قرية الى أخرى، ومن مدينة الى أخرى، يعتمد على نفسه، ويبتكر لنفسه الغطاء المناسب وفى احيان كثيرة يغطى مصاريف معيشته هو وأسرته من عمل يده...

الترحال

فى سمنود استقر لفترة وافتتح «محل سمكرى بلدى» كغطاء، لكنه نجح كسمكرى ولم يعد بحاجة للجنيهات التى تأتيه من التنظيم.

ومن سمنود الى بلد آخر وثالث ورابع، يعيش حياة عادية ويناضل نضالا مثيرا. انجب خلال رحلته المثيرة اربعة اطفال فى اربعة مدن مختلفة.

تختلف المدن، وتختلف الاسماء، وتختلف المهن سمكرى ونجار وتاجر.. وهو المسئول وحده عن الاختيار.. المدينه والاسم والمهنة.... وكان فى كل مرة اكثر نجاحا واكثر توفيقا..

... وأخيرا استقربه المقام فى مدينة الزقازيق ...استأجر بيتا من دورين معلنا أنه تاجر ورق.. «كان اخوتى فى الاسكندرية تجار ورق، ورتبت معهم ان يتم شراء الورق من المصنع أو من تاجر الجملة باسمهم، وتحضر السيارة محملة بالورق الى بيتى بالزقازيق ويشاهد الجيران كميات ضخمة من الورق تنزل وكميات أخرى تحمل على السيارة فيبدو الامر طبيعيا، ويصبح الغطاء الامنى محكما».

..وفى هذه الأثناء يتم احتجاز كمية الورق المطلوبة للطباعة والباقى تحمله السيارة وترحل الى الاسكندرية..

ويلح على سؤال كيف ضللت الامن كل هذه الفترة.. وفى أية مدن استقربك المقام؟

ويجيب: «كنت انتقل من مدينة لأخرى لاقطع أية خيوط يكون الأمن قد توصل اليها «وقد تنقلت كثيرا.. ولعلى لا أذكر الآن كل المدن والقرى التى تنقلت بينها ولاكل المهن التى اتخذتها ستارا، اذكر اننى تنقلت بين **سمنود، ميت غمر، شبين الكوم، المحلة، السنبلاوين، طنطا، كفر الزيات، بنى سويف، الواسطى، أسيوط، المنيا، الزقازيق**، ولم يكن لى أثاث كثير وانما مايكفى لتغطية أمن العمل فأحمل الجهاز والاثاث والأولاد وانتقل من مدينة لاخرى» والمثير فى الأمر، انه كان ينتقل بقرار من نفسه ودون اتصال بأى من الرفاق فى هذه المدن او القرى...انهم فى **الغالب معروفين للأمن وللسكان بأنهم شيوعيون ولهذا كنت انتقل الى المدينة معتمدا** على نفسى وعلى مهاراتى الشخصية وقدرتى فى اتخاذ مهنة مناسبة، وكفاءتى فى أداء هذه المهنة» مرة واحدة حدد له المسئول مكان العمل- فى عام ١٩٥٦ كان الانجليز يحتلون بورسعيد والرفاق هناك يحتاجون الى مطبعة «سرية».. اخترق صابر صفوف الانجليز وهرب الى بورسعيد ليطبع مجلة **«الانتصار»** ولايخرج من هناك الاعندما يخرج الانجليز...

لكنه يخرج ليختفى فهو لم يخدع ابدا بالصداقة المؤقتة مع الحكم وكان يعرف أنه يجب أن يظل هو وجهازه بعيدا عن اعين الجميع.

..وقضى ست سنوات ونصف، ويأتى ديسمبر ١٩٥٩ ليداهم الامن بيته فى الزقازيق..

وتتوقف أسطورة الطباعة السرية المستمرة بلاتوقف..

***

رفض المساومة

«لم يكن الخطأ من جانبى، كل شئ كان آمنا، وانا مصمم ان مسئول الاتصال بى فى هذه الأيام قد ارتكب الخطأ الذى أدى إلى القبض على».

لم يكن مستعدا للمساومة فى هذا الأمر. كان يعتقد انه متعلق بشرفه الثورى، ومقدرته الثورية.. وظل يطالب بالتحقيق. حتى بعد قرار حل الحزب ظل يطالب بالتحقيق لالشئ الا لأن الأمر متعلق بسنوات ست ونصف السنه قضاها يوما بيوم وساعة بساعة ينسج نضالا فريدا من نوعه، يعتزل الناس والرفاق.. من أجل الناس والرفاق، لم ير احدا ممن كان يعرفهم، ولم يره أحد، كثيرون تصوروا انه ترك النضال، ولم يكونوا يعرفون انه هو الذى يطبع لهم كل مايتداولون من اوراق...

... ويأتى حل الحزب ليوجه له ضربة قاصمة.

رجل اعتزل الحياة هو واسرته لست سنوات ونصف ثم قضى بعدها فى السجن خمس سنوات أخرى ويخرج ليجد الحلم وهو يتلاشى سريعا ويتركه وحيدا.

لكنه ويحس ثورى مرهف كان يدرك ان الحلم لم يتبدد ولم يتحول سرابا.. ويبدأ رحله نضال جديدة.

كان قد استعاد فى السجن صداقات عديده، التقى بالرفاق الذين اعتزلهم لزمن طويل.. وفى الزنازين المغلقة بسجن القناطر

عاش فى معظم قرى مصر..مارس كل المهن

تحول «عم صابر» إلى اسطوره من نوع جديد. أنامله القادرة، استطاعت أن تصنع اشياء كثيرة.

وعندما تغلق الزنازين طوال النهار وطوال الليل، وتتضاعف المأساه بحرمان السجناء من الاوراق والاقلام والكتب والصحف وكل مايفيد، يكون الهم الاكبر هو كيف تمضى الوقت..

والتقط عم صابر الخيط وعلم الجميع كيف يمضون الوقت.. من اعواد الكبريت صنع بيوتا جميلة أسالت لعاب المأمور ودفعته الى تصنيعه وتصنيع عدد من الرفاق ليصنعوا له فى ورشه السجن «ماكيتات» لبيوت وفيلات يبنيها هو واقاربه واصدقاؤه، ومن لباب الخبز صنع تماثيل جميلة وقطع شطرنج متقنة.. وباختصار كانت انامله قادرة على صنع كل شئ.. وأى شئ..

وتعلق الرفاق بعم صابر.. كأب وكمعلم..لكنه ابدا لم يتحدث مع احد، ولم يسمع لأحد ان يتحدث معه عن أسرار وخبرات وتجارب السنوات الست...

كان يحلم بالغد، ويتخيل نفسه من جديد وهو يخوض ومن جديد تجربة الهروب الطويل هو وأم كمال وكمال وثانيا وحنان وسناء..لكن الغد يتبدد بحل الحزب..

فلم لايصنع هو غدا جديدا، ويستعيد الرجل شبابه وحيويته، ويلاحق الرفاق الذين استمتعوا بأبوته فى السجن، ويلحق بهم وينسج معهم خيوط غد جديد.

ويكون السجن من جديد.. مرة ومرات لكن الرجل لايتراجع لايعترف بالسن ولابالزمن..

ويظل يراهن على الغد

وبالكاد وعندما اطمئن الى أن الرفاق ليسوا بحاجة اليه كمسئول عن المطبعة السرية، قبل ان يجلس معى ويتحدث عن خبرة السنوات الطويلة فى هروبه الكبير..

وكان حديثا مفعما بالخبرة.. والنضال.. والتجارب

تلك الخبرة وذلك النضال الذى يدفعنا الى آن نحنى الرأس احتراما لجيل كامل.. كان «عم صابر» واحدا من رجاله..

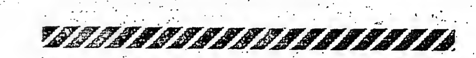

فن

فيلم "آى آى" لسعيد مرزوق:

الفقراء يدفعون فاتورة موتهم!

كمال الشناوى وليلى علوى.. «آى آى»

أحمد يوسف

لا شك أن سعيد مرزوق واحد من المخرجين القلائل الذين يأخذون فن السينما مأخذ الجد، بدا منذ فيلمه الأول حرصه على أن يمتلك ناصية اللغة السينمائية، فيعرف قيمة التكوين داخل الكادر فى إدراك العلاقات بين الشخصيات والأشياء، ويحرص على استخدام المونتاج شديد التماسك مترابط الايقاع، ويعطى اهتمامه للبناء الفيلمى كشكل وأسلوب يتمتعان بالاتساق والوحدة.

لكن المشكلة الفنية الحقيقية عند سعيد مرزوق هى فى اختياره أن يقيم- كأبطال أفلامه- فى عالم مغلق، قد تضطر هذه الشخصيات للحياة فيه أحيانا، لكنهم يصنعونه لأنفسهم أحيانا أخرى. فلن تستطيع أبدا أن تتوحد مع بطل فيلم «زوجتى والكلب» (١٩٧١)، على الرغم من ذلك الانبهار الذى قوبل به الفيلم فى وقت عرضه، وهو الانبهار الذى خبا سريعا حين تكشفت للمشاهد أزمة البطل المفتعلة، التى تكاد أن تقف على حافة المرض النفسى، لكنه المرض الذى لا يستمد مبرراته الفنية من الدراما أو الواقع، وإنما من رغبة صانع الفيلم فى أن يصدم جمهوره بقدرته على التلاعب بالإمكانات السينمائية.

الحياة المزدوجه

وعلى الرغم من أن **سعيد مرزوق** حاول فى فيلمه الثانى «**الخوف**»(١٩٧٢)أن يوحى بالجرأة فى تناول قضية سياسية، عن الحياة المزدوجة التى يعيشها الوطن بين مرارة الهزيمة والانغماس فى الحياة اللاهية، أو بين دمار مدن المواجهة ورفاهية شوارع القاهرة،فإن الأمر يتحول على يد بطل الفيلم وصانعه الى مادة للهو بالعدسات الغريبة، وحركة الكاميرا المحمولة على اليد، وأصوات الموسيقى الالكترونية، وليمضى الفيلم فى النهاية الى تلفيق قصة غامضة عن خطر غامض،أو عدو رابض يتربص بالأبواب، يتمثل- فى فظاظة -فى حارس فقير عجوز، يبدو كأنه قادم من عالم أفلام الأرواح والأشباح!

من الواضح أن **سعيد مرزوق** ظل فى فيلميه الاولين أسيرا للرغبة، الجامحة فى أن يفرض وجوده على الساحة السينمائية، بتلك الموضوعات الفريدة واللغة العجيبة، التى لا تنشد البلاغة فى بحثها عن اكتشاف الواقع، والتعبير عنه بلغة جديدة، وإنما ترتد الى تهاويم الفن الغامض. لكنه يعود الى استخدام اللغة الكلاسيكية فى فيلمه «**أريد حلا**»(١٩٧٥)، الذى حاول فيه أن يعرض مشكلة«حرية المرأة»، بالمفهوم البرجوازى الضيق، الذى يعنى حرية الحب عند امرأة تنتمى الى الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة، فغاب عن فيلمه السياق الواقعى، بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ليتحول فى النهاية إلى قصة امرأة شهيدة لقمع «الرجل» المتوحش.

من الغريب أن تبدو أفلام سعيد مرزوق التالية وكأنها تطمح الى تقديم شهادة أو رؤية عن العصر، لكن تأملها يؤكد أنها تنطلق دائما من نفس الرؤية الذاتية التى تعانى من حالة الحصار النفسى . ففى فيلمه «**المذنبون**»(١٩٧٦) نرى المجتمع كله، ودون استثناء، غارقا فى الخطيئة، التى يعزوها فيلمه التالى «**انقاذ ما يمكن انقاذه**»(١٩٨٥) الى (العهد البائد)، الذى سوف يعنى عند **سعيد مرزوق**- ومخرجين آخرين من جيله- سنوات الثورة والتحول الاشتراكى والتغيرات الاجتماعية لصالح الفقراء، وهو ما سوف يجعله يقف فى **هذين الفيلمين على حافة الرؤية المتزمتة- وربما الفاشية أيضا- التى تحتمى وراء الدين لتبرر كراهيتها للعالم والحياة.**

لذلك كان من المنطقى أن يأتى فيلم «**أيام الرعب**»(١٩٨٨) تجسيدا لهذه الرؤية المشوشة، وتعبيرا عن الحصار النفسى، والرغبة فى الهروب من المجهول إلى المجهول، والتنبؤ بما يشبه حالة الرعب- بالمعنى الحرفى للكلمة- من مواجهة وشيكة وصدام مع الواقع، كما كان من المنطقى أن يتحول فيلم«المغتصبون»(١٩٨٩) ليس الى دراسة ظاهرة الاغتصاب، وإنما إلي الإعلان عن خوف الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة- مرة أخرى- من هجوم الرعاع القادمين من أسفل السلم الاجتماعى.

أحضان البسطاء

ثلاث سنوات مرت بين «**المغتصبون**» وفيلم سعيد مرزوق الأخير«**آى آى**»، تشعر أنه كان يبحث لنفسه خلالها عن طريق جديد، أو لعله قد حاول أيضا أن يعود فى «**الدكتورة منال ترقص**»(١٩٩١) الى أكثر الأنماط المستهلكة تهالكا فى السينما المصرية، التى تدور حول عالم «**العوالم والراقصات**، وتقدم عنهن دفاعا مجيدا. لكن «**آى آى**» يمثل بالفعل نقطة انطلاق جديدة، للمخرج الذى يجيد حرفته، وإن تخبط طويلا بين الشكلية السطحية، والتعبيرية الخانقة، ليخطو خطواته الأولى فى عالم الواقع.

لعله من اللافت للنظر أن فيلم «**آى آى**» هو الفيلم الأول لسعيد مرزوق الذى يضع جذوره فى عالم الطبقات الشعبية، حتى لو اتسم ذلك ببعض النزعة الفولكلورية، لكنه على أى حال يبدو متعاطفا مع أبناء هذه الطبقات، فى حياتهم الصعبة، وأمانيهم البسيطة المستحيلة، بطلة الفيلم هى زينب(**ليلى علوى**)، التى تعمل فى حمام شعبى، وعلى النقيض، وفى دلالة تحمل بعضا من الظلال الجنسية، يعمل زوجها أبو سريع(**أشرف عبد الباقى**) فى مصنع للثلج، ويظل طوال الفيلم يحاول إرواء عطشه لها دون جدوى، لأنها مشغولة علي الدوام برعاية أبيها العجوز(**محمد عوض**)، الذى يقضى أيامه الأخيرة وقد توقف عن أحلام الحياة التى لا تتحقق، وليكتفى بحلم ساذج بسيط، عن أن يشيع بعد الموت فى جنازة مهيبة، تخرج من مسجد عمر مكرم، وتذاع وقائعها فى التليفزيون بعد نشرة الأخبار وقبل المسلسل العربى!

مرات عديدة سوف ترى الأب يرقد بين الموت والحياة، تهرع به الابنة مرة إلى أحد المستشفيات الحكومية حيث يلقى الاهمال، وتحمله على ظهرها عندما تتأخر عربة الاسعاف، لكن الأب يسيل لعابه أمام اعلان احدى المستشفيات الاستثمارية، ولا تجد الابنة مفرا من أن تحقق له رغبته، بعد أن تبيع كل ما تملك من أجل أن تسدد ثمن دخوله الى المستشفى.

الضحك المرير

داخل هذا المستشفى، الذى يملكه ويديره الدكتورأبو الوفا(**كمال الشناوى**)، تبدو صورة كاريكاتورية مجسدة للنصب والاحتيال والجشع، حيث يبدو «**الزبون**» فريسة فى شباك الصياد، فيتحول المريض أثناء الكشف عليه الى «**مقاولة**»كاملة، بالمعنى الحرفى للكلمة، بينما تظهر «**قمة**» اجراء العملية كنوع من الضحك المرير على الحال الذى وصل اليه البشر، فى مجتمع لايلقى بالا لكونهم بشرا، فعلى منضدة العمليات يرقد المريض، يحملق فى الطبيب الذى يبدأ فى طقوس الاستعداد للعملية وهو مشغول بمساومة المقاول الذى يشرف على بناء عمارته. ولا يجد المريض مناصا من أن يتدخل لتهدئة النقاش المحتدم بينهما!

موتى ورهائن

فى الصباح، يستقبل الأب المريض الممرضة الحسناء بابتسامة عريضة، وكأنه

من السعى لإثبات الوجود فى الساحة السينمائية..
الى الرغبة فى أن يكون شاهدا على العصر.

صراع من أجل دفن الميت

يشعر أنه يبدأ حياة جديدة، لكن الابتسامة تختفي من فوق وجهه حين يشعر بالفزع الرهيب من تكاليف العملية، ليصرخ: «عشرين ألف جنيه!!»، ويقع مغشيا عليه. في مشهد يفيض بالدمع، وإن تعثر ببعض جمل الحوار التقليدية المتلاحقة، تحاول الابنة أن تواسي أباها: «من حقك

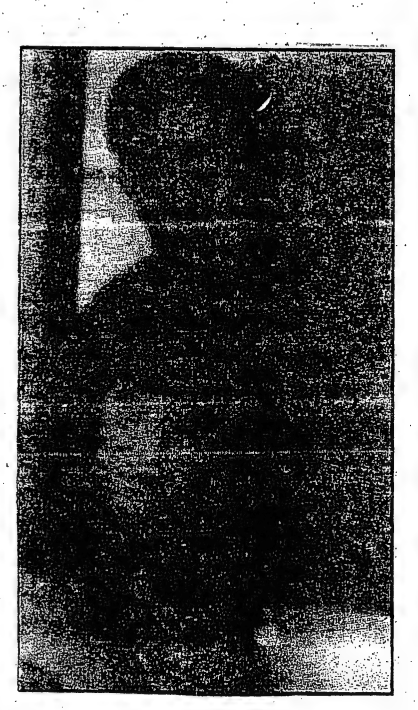

اشرف عبد الباقي.. الزوج

تتمسك بالدنيا وتعيش، وعشان تعيش لازم تدفع الثمن، والثمن غالي قوي»، لكن الأب ينصحها بأن تهرب وتتركه لمصيره: «أنا من حقي أتعالج ببلاش في البلد دي.. هم اللي خسرانين.. ايش تاخد الريح من البلاط.. اضحكي، والله ما أنا ميت إلا لما تضحكي»، فترسم الابنة الضحكة المغتصبة فوق شفتيها، ويموت الأب!

من تلك اللحظة تبدأ الابنة رحلتها لاسترداد جثة أبيها، فيرفض الدكتور أبو الوفا إلا بعد الحصول على ثمن العلاج، أو بالأحرى ثمن الموت! وتجرب زينب أن تقف أمام مجلس الشعب وهي تصيح: «اكرام الميت دفنه»، بينما تحمل لافتة كتبت عليها: «آه بالهوى، أبويا مات وعايزه أدفنه مش عارفه»، ولأن زينب -كما يردد الناس- «عاملة

هكذا كف الناس عن البحث عن مطالب الحياة.. بعدما أصبحوا لا يملكون سوى حق الموت

مظاهرة عشان تدفن أبوها» فإن السلطات تقبض عليها وتحقق معها حيث تدلي بأقوالها: «أنا ماليش دعوة بالسياسة ولا عندي تذكرة انتخابات.. كل اللي عملته جمعية عشان أسدد اقساط التليفزيون اللي بعته عشان أدخل أبويا المستشفى.. أنا عايزه أدفن أبويا ومش عايزة حاجة تانية».

لقد كف الناس إذن عن البحث عن مطالب الحياة، ولم يعودوا يملكون إلا أن يطالبوا بحق الموت! لكن الفيلم سوف يحمل الحل السعيد، من خلال الموت ايضا، هذه المرة في مصرع مسئول كبير، لفظ أنفاسه الأخيرة في المستشفى على أثر محاولة اغتياله، وتضيع جثته عندما تسرقها لصتان صديقتان لزينب، ظنا منهما أنها جثة الأب، لكنهما يبيعانها على أية حال لأنهما لا يملكان ثمن الدفن، وتضيع أوصال الجثة عند طلاب التشريح في كلية الطب.

ويرتعد الطبيب أبو الوفا فزعا لضياع جثة المسئول الكبير، ويصرخ في مساعديه وهو يوسعهم ضربا، «هايجرجروني.. هايعلقوني من رجليا.. قولوا لي.. بعتوا الجثة للروس واللا للأمريكان.. أنا مش حمل تعذيب». إذن ليس هناك إلا حل وحيد، أن يلعب الأب- ميتا- دور البديل للمسئول الكبير، وتتحقق له أمنيته الوحيدة، ويحصل على جنازة رسمية، حيث يحمل جثمانه على عربة حربية ملفوفا بعلم الوطن، وتجرها الجياد المطهمة، وتتقدمها النياشين والأوسمة، ويسير خلفه كبار رجال الدولة، وتعزف المارشات الجنائزية، وتذاع مراسم الجنازة في موعدها، بعد نشرة الأخبار، وقبل المسلسل العربي! وفي اللقطة الأخيرة، تظهر صفحة الوفيات، يطل منها وجه الأب الضاحك، ساخرا بعد أن تحقق حلمه!

سواد الكوميديا والواقع

تلك هي المفارقة الضاحكة الباكية في فيلم «آي آي» حيث يليق الحداد الرسمي بالمواطن البسيط، الذي تحمل مرارة العيش في ظل أقسى الظروف، وحيث لم يعد هناك مكان لانتصار المقهورين على قاهريهم إلا بالموت! يعمد الفيلم إلى أسلوب تحويل الواقع الى كاريكاتور، سواء من خلال اخراج سعيد مرزوق أو سيناريو بسيوني عثمان، فرجال الاسعاف شديدو الهزال لا يقدرون على حمل مريض، والنقالة يتمزق قماشها فتترك المريض على الأرض، ومشرحة المستشفى تزدحم بجثث

محمد عوض في المستشفى مع الممرضة الاستثمارية

كل من أجريت لهم عمليات جراحية، والمستشفى الاستثمارى فخ لامتصاص نقود الزبائن، أحد أسلحته هو الممرضة الحسناء، التى تؤدى دورها الراقصة ياسمينا التى تظهر هنا باسمها وهيئتها تماما كماظهرت فى كباريه فيلم «الدكتورة منال ترقص»، وصاحب المستشفى هو الدكتور أبو الوفا الذى يبدو بدوره قريب الشبه بسلامة المعجبانى صاحب الملهى فى فيلم «الدكتوره منال»- وقام كمال الشناوى بدوره ايضا - الذى يحمل مظهررجل فاضل، وجوهر وحش فقد مشاعره ومباد ءه. لا يعرف الا قيمة المال، ويمثل دور الباكى على المسئول الذى مات، لكنه يكون مشغولا بالتفكير فى المكافآت التى سوف يحصل عليها، أو مذعورا من الرعب الذى استولى عليه بسبب ضياع الجثة.

وربما طالت تلك النزعة الكاريكاتورية القائمة كل شيء، واكتسحت فى طريقها الفقراء والأغنياء،المظلومين والظالمين، حيث يبدو عالم الفقراء محتشدا بالفظاظة، فى الحب والكراهية والحزن والفرح، فيطلب أبو سريع من زوجته أن يضاجعها بينما تكون مهمومة بالبحث عن مخرج لدفن جثة الأب، وتنخرط النسوة فى مشاجرات لا تنتهى، ولا يتوقف الجميع عن الصراخ.

العنوان الغامض

وتلك الكاريكاتورية الساخرة طريق جديد قد يصبح عند سعيد مرزوق وسيلته للاقتراب من عالم البسطاء،وان ظل فى «آى آى» ظلال من التعبيرية والشكلية، بدءا من العنوان الغامض الذى تردد فى الفيلم تعبيرا عن اللذة مرة فى مشهد المستحمة فى الحمام الشعبى حيث تدلكها زينب،أو الألم عندما يتحسس الدكتور أبو الوفا رأسه «المبطوح» بعد اعتداء زينب عليه، أو الرفض عندما تصر زينب على عدم الاعتراف بمكان اخفاء المسئول الكبير لكن التعبيرية والشكلية تمتدان الى التكرار - الغريب- فيما يشبه الوسواس القهرى- للقطات تصوير الممرات الطويلة، التى تكررت ثمانى مرات فى الفيلم(!) دون أن تكون لذلك ضرورة علي الاطلاق، مثلما عاود سعيد مرزوق الحنين الى تكوين الكادر على طريقة كاكويانيس للنسوة المتشحات بالسواد،أو اصراره فى لقطة التيترات على أن يطوف بأجساد المستحمات فى الحمام الشعبى، بينما نسمع على شريط الصوت موسيقى الزار!

فى «آى آى» يمكن للسينما المصرية أن تجد طريقا لمعالجة مشكلات الواقع وهمومه، وقد تخلت عن مواضعاتها التقليدية حول صورة النجم أو النجمة،أو الدوران فى أنماط الحبكة أو الشخصيات المستهلكة، أو السجن داخل ديكورات الشقق المفروشة والملاهى والقصور لكن يظل على أفلام مثل«آى آى» أن تتخلى عن استدرار الضحكات حتى بالسخرية من المتهورين، أو وتعسف سوء التفاهم عندما تسمى الأب العجوز باسم«السيد الوزير» دون أن يكون لذلك أى ضرورة فى تطور الأحداث،كما ينبغى عليها أن تتخلى عن تزييف نهاية «سعيدة»، عندما تجد حلا مثاليا لدفن جثة المواطن الفقير،فالفقراء يدفعون بالفعل فاتورة موتهم، ومن الأرجح أن جثة الأب لم تدفن بعد،لأن الظروف غير الانسانية عاجزة عن إكرام الحى والميت معا!

التليفزيون لايسمع .. ولايعلم

ماجدة موريس

*صدق أو لاتصدق

التليفزيون لايقدم فى نشراته **أخبار أحداث التطرف، فى الزاوية الحمراء وامبابة وعين شمس وديروط وغيرها لأنه لم يعلم بحدوثها فى وقتها!!**

صدق أولا تصدق

التليفزيون لم يقدم أيضا، أى أخبار عن **إضراب عمال السكة الحديد أو حلوان، أو انهيار عمارة جليم على الكورنيش، أو مأساة شركات توظيف الأموال وضحاياها، أو حصار عمال مصر لبنك الرافدين أو حادث المعدية أو بلطجى النزهة لأنه لم يعلم بها فى حينها...**

وعندما يحاول تقديم شئ عن خبر علم به- أى بعد أن وصلته الاخبار على ظهر سلحفاه- تأتى تغطية ميتة (حادث العبارة سالم أكسبريس). لكن التليفزيون- مثلا- اثبت وجوده «الإخبارى» والاعلامى والنشراتى (من النشرة) فى أحداث الأمن المركزى

صدق أولاتصدق

إنها اسباب فنية ... لاسياسية.

صدق أولا تصدق... أن هذا الكلام يقوله وزير اعلام مصر فى حوار منشور فى روز اليوسف يوم ٦ يوليو الماضى وهو اعتراف تاريخى من وزير الاعلام: أنه لايعلم مع أنها مهمته الاولى، وإقرار، هادئ مستريح الضمير منه، بأنه شئ عادى وطبيعى أن يستمر جهاز الاعلام التليفزيونى يواصل قبضته على الارسال وعلى مايعرض علينا بينما هو عاجز عن اداء عمله الاول. بل إنه، أى الوزير، يرد على تساؤل عادل حمودة بأن هذا الوضع معكوس لأن التليفزيون فى كل مكان فى العالم يسبق الصحافة إلا عندنا، يرد سيادته بثلاثة كلمات (الظروف والامكانيات لاتسمح). ولأن الموضوع فيه من الطرافة بقدر مافيه من المرارة والغضب فإن استعراض آخر تصرفات التليفزيون مع الاحداث التى تروع الشارع المصرى قد يفسر شيئا، أى شئ.

حادث د. فرج فودة أذاعه التليفزيون بعدها بيوم كامل، وعرفنا لأول مرة أن المفكر الراحل طالب أمام الرئيس بقانون لمكافحة الارهاب ثم بعد ٩ أيام من الصمت التام، عرض التليفزيون برنامجه الوحيد عن هذا الحادث المروع، وكان برنامجا مهزلة اسمه (طلب حضور) سألت فيه مقدمته أبنة الدكتور فودة كيف كان أبوها يعامل أمها! والحمد لله أن زوجة الفقيد، رفضت لقاء البرنامج لانهيارها وإلا كانت (التغطية التليفزيونية) قد استمرت على هذا النحو، فقد جاءت حلقة البرنامج نموذجا للابتعاد عن الموضوع المطلوب تغطيته وتأدية أى واجب والسلام، بل اننى أزعم أنها حلقة صنعت بمهارة لصرف النظر عن الموضوع الاصلى وهو تقديم ماحدث للناس وكيف حدث واسبابه وشرح كل مايلزم..

صفوت الشريف

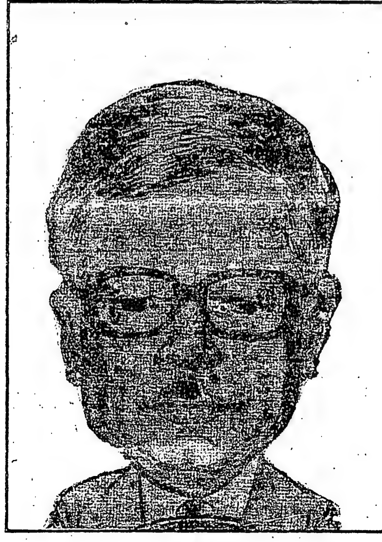

بعد ذلك جاءت أحداث ديروط، والقتلى، وحشود الأمن، والإصابات بين رجال الأمن أنفسهم، ثم جاء خبر القبض على **جمال هريدى** زعيم التطرف والعنف فى ديروط فى المطرية بالقاهرة، مساء ١٢ يوليو الماضى، **ومع ذلك لم يعلم التليفزيون، طبقا لتصريح الوزير، بهذه الأحداث، مع أن الإذاعات الأجنبية علمت بها، واذاعتها على مستمعيها فى العالم كله**، ومع أن هذه الاذاعات، وأيضا محطات التليفزيون الأجنبية، تعمل من القاهرة، وتأخذ تصاريح عمل من وزارت الاعلام، ويقع مقرها فى (مركز المراسلين الاجانب) بالدور الاول فى مبنى الاذاعة والتليفزيون العملاق.. وليس مثلا داخل طائرة هليوكوبتر متنقلة فوق ربوع مصر!

ومن ناحية أخرى، فإن تصريح وزير الاعلام المذكور يثير اسئلة أخرى، فقد قال سيادته بالحرف الواحد:

«بصراحة نحن لانعرف بوقوع هذه الاحداث فى وقت مناسب يجعل من الممكن تغطيتها إخباريا، ولو عرفنا بحدث فى وقت مناسب لسارعنا بتغطيته مثل اغتيال د. رفعت المحجوب، ولو قمنا بتغطية متأخرة - كما حدث فى واقعة العبارة سالم اكسبريس- فإنها تبدو تغطية ميتة، أو غير ساخنة- إنها اسباب فنية.. لاسياسية.. لأننا غطينا ماهو اصعب، وبحرية، أحداث الامن المركزى. كذلك فإن قوات الامن الموجودة فى مواقع الاحداث تمنع مصورى النشرات من الاقتراب.. والأمن معذور.. ولكنه عندما يستشعر دورنا يكون الحدث قد أنتهى.

انتهت الفقرة التى تحمل أعذارا أقبح من كل الذنوب، ويبدو فيها خلط للأمثلة المضروبة لأن تغطية اغتيال د. رفعت المحجوب لم تكن تغطية حقيقية، أما تحقيق (سالم اكسبريس) فقد افتقد الصراحة والشجاعة المطلوبتين من جهاز اعلام ينحاز للحقيقة ولا اقول للجماهير، أما (الأمن المركزى) فكلنا يعرف أن التليفزيون نفسه، اى ساعات الارسال، و قد تم تفريغها من أجل نقل الاحداث للمواطن بغرض تجسيد صورة الفوضى التى من الممكن أن تقتلع هيبة النظام، بل وتسقط الدولة نفسها، ومع ذلك، فلم يقدم التليفزيون أى تحقيق وقتها أو تحليل موضوعى عن أسباب ثورة جنود الامن المركزى وأنما اكتفى بأدانتهم ورصد ماحدث من خسائر..

تليفزيون من الدرجة الثانية

نأتى إلى عبارة طريفة فى تصريح الوزير، تخص (قوات الأمن) التى تمنع مصورى النشرات من الاقتراب... وتمنع- بالتالى- التليفزيون من تغطية أحداث مصر.. وهى طريفة بقدر مرارتها لأنه من المفروض أن نصدق الوزير فى أن **قوات الأمن المصرية تمنع أجهزة التليفزيون المصرية من تغطية الاحداث بينما تسمح لأجهزة التليفزيون الاجنبية، والاذاعات ايضا، بالعمل ونقل مايحدث فى مصر**.. وهو مايعنى أحد أمرين: الاول هو أن التليفزيون المصرى أصبح مواطنا من الدرجة الثانية فى بلاده، ولايملك أى نفوذ للحصول على الاخبار أمام تعنت الامن، فلماذا يسكت الوزير والعاملون فى البرامج السياسية على هذه الإهانة.. اما الامر الثانى فهو أن العيب فيهم.. وليس فى أجهزة الأمن، لأنها لاتمنع -مثلا- الصحافة المصرية-من تغطية الاحداث... المسألة كلها ليست تقاعسا وقصورا الى هذا الحد المهين لجهاز اعلامى سيادى ولكنها سياسات... وهو ما اعترف به الوزير الشريف فى موضع آخر من حواره بروز اليوسف حينما رد على سؤال حول اهتمام التليفزيون بتلوث البيئة وعدم اهتمامه بمعالجة التطرف قال «تلوث البيئة يحتاج حملة.. أما التطرف فيخضع لسياسة.. ولايصلح معه اسلوب الحملات... على طريقة تنظيم الاسرة»

أى أن سيادته تناقض مع نفسه بدون أن يدرى، اعترف بأن معالجة التطرف فى التليفزيون : سياسة، ثم عاد ليقول أن عدم تغطية احداث التطرف لاسباب فنية لاسياسية (حسب ترتيب الاسئلة فى الحوار)..

السؤال الآن هو: أى سياسة هذه التى يخضع لها التليفزيون فى معالجته لموضوع التطرف فى مصر.. ومن الذى يحددها ولأى هدف.. وأى سياسة هذه التى لاتسمى الاشياء بأسمائها فتسمى الاغتيال اغتيالا، والارهاب ارهابا وترويع الناس ترويعا، **وأى سياسة هذه التى ينمو فى ظلها الحس الطائفى لدى المصريين، وتزداد علامات الاستفهام التى لايجد المواطن المشاهد ردودا عليها باستمرار، وأى سياسة هذه التى لاتمس تجاوزات الحكومة ولاتمس امور معيشة المواطن ولا تتعرض أيضا للعنف والارهاب باسم الدين**

الوسطية التليفزيونية

ليس صحيحا ماذكره السيد الوزير-من أن (الاعلام التليفزيونى) يسعى إلى «الوسطية» والى الدين الصحيح الذى لايكفر المجتمع، ولايطلق الرصاص ويجادل بالحسنى، وأن الدعوة إلى ذلك هى المواجهة المناسبة للتطرف.. ذلك لأنه هو نفسه اعترف بأن **خطيب مسجد التليفزيون كفر الفن ذات يوم قريب وقال لملايين المشاهدين أنه حرام**.. وهو نفسه اعترف أن نسبة كبيرة من البرامج الدينية قائمة على الوعظ والارشاد، وأنها تحتاج الى متحدثين اكثر سهولة وجاذبية يتناولون القضايا التى تهم الناس، قضايا الحياه اليومية (فالاسلام اكبر من الامور المظهرية المحدودة التى يصر البعض على الاكتفاء بها).. لكن سيادته لم يقل لنا فى الحديث **لماذا يحجب عن التليفزيون قائمة طويلة من علماء الدين والمفكرين والكتاب ويكتفى بـ «لستة»** صغيرة منتقاه أصبحت مقررة على الجميع، ولم يقل لنا فى معرض حديثه عن رفض الحوار مع مرتكبى الجرائم والارهابيين، لماذا أيضا لا يذكر التليفزيون، مجرد ذكر، أنهم ارهابيون أو قتلة ويقدم جرائمهم فى مواقع حدوثها، ويقدم ضحاياهم، ويقدم وعيا وتحذيرا من اساليبهم فهل هذا ممنوع أيضا؟..

التليفزيون ليست وظيفته التعليم

ينكر وزير الاعلام المصرى أن التليفزيون معلم ومرشد للملايين فيما يقدمه ويقول فى رده حول سؤال عن مدى نجاح البرامج الدينية فى توصيل قيم الدين الصحيحة إلى الاجيال الجديدة **«التليفزيون ليست وظيفته التعليم»** وليس بديلا عن المدرسة والمسجد ولاتحمل المؤسسة الاعلامية الدور الاساسى فالبرامج الدينية لن تمنع التطرف، ولاالحوار، ولاحتى قناة خاصة بذلك.. ولا اتصور أن تتحمل المؤسسة الاعلامية المسئولية.. أنها قضية قومية، أما نحن فانعكاس لكافة مظاهر الحياه فى المجتمع.. ووسيلة لخلق التوازن الاجتماعى... والسياسى.. والقيمى.. وسيلة لتوحيد الامة والحفاظ على روحها وذاكرتها الخ» ومع دفاع الوزير، فأنه اعترف فى نفس الحوار بأيقافه للحوار مع المجرمين والارهابيين (حتى لايتأثر المحقق والقاضى بانفعالات الرأى العام) فأذا كان للتليفزيون كل هذا التأثير على الرأى العام، مثلما قال سيادته، فلماذا لايواجه اعمال العنف بأسم الدين بشكل محدد... وعلى من يخاف التليفزيون اذا رفض الحوار مع الارهابيين.. ورفض ايضا تغطية جرائمهم وتعريتها للرأى العام وأى وسيلة هذه (للتوحيد الامة) يضطلع بها الاعلام، وأى توازن اجتماعى، وقيمى، يتحدث عنه الوزير الذى ترك شئون علاج الفقر ومساعدة المواطنين المحتاجين فى يد المليونيرات الممولين للبرامج (فكر ثوانى تكسب دقائق- كلام من ذهب) وهل الحفاظ على روح الامة وذاكراتها هو مايفعله جهاز التليفزيون بتجاهله لآراء وافكار واشخاص الالاف من المبدعين والمفكرين واصحاب الآراء التى لاتناسب «السياسة الاعلامية» التليفزيونية.. فى النهاية...فأننا، بعد دفاع طويل عن سيادة مصر الدولة على هوائها وعلى ارسالها التليفزيونى، لابد وأن نقر بخرافة هذه السيادة، وخرافة الامتثال لتليفزيون له هذه المواصفات التى يحددها بنفسه وزير الاعلام أى (الراجل الكبير) فى شئون التليفزيون...واولها أنه تليفزيون ينتظر الاخبار حتى تأتيه زاحفة، فأذا أتته وجد نفسه عاجزا عن تقديم أى شئ ساخن، ثم انه تليفزيون غلبان يطرده رجال الامن فى بلده فيمتثل.. وعندما «يفهم» الامن دوره يكون الحدث قد انتهى... وأخيرا فأنه تليفزيون له ميزة لاتتوافر لغيره.. وهو أن كل اهدافه المعلنة مثل توحيد الامة والتوازن الاجتماعى والقيمى الخ.. يحدث عكسها على طول الخط فى المجتمع...ولأنها حالة انفصام مرضية بين التليفزيون والحياه... فأن الاقرار باحتياجنا لتليفزيون آخر، بل وتليفزيونات متعددة.. هو الحل الوحيد.. واقرأوا كلام وزير الاعلام من جديد..

يمين × شمال

اقتراح من قطور لمواجهة البطالة
تعيين الخريجين فى "السياسة"

اقترح مجموعة من الشباب، منهم الفلاح والعامل والموظف والعاطل، فى قرية بطاح مركز قطور غربية، أن تقوم الدولة بتعيين الخريجين فى «السياسة»، لسد حاجة الأحزاب والحياة السياسية، الى أعضاء ومشاركين. وقال الشباب إن هذه هى الطريقة المثلى للقضاء على البطالة من ناحية وتنشيط العمل السياسى، من جهة أخرى، فى وقت تحول فيه الظروف الاقتصادية دون أى شاب ودون ان يجد وقتا، لممارسة العمل العام. وأعرب الشباب عن اعتقادهم بأن «اللى بيقول كلمة فى البلد بيعتقل»، وأن المصالح الشخصية تطغى على المصالح العامة فى العمل السياسى، وقالوا أن مصر لو عملت ديموقراطية حقيقية فأن الغرب سيدمرها!! كما أعربوا عن شكهم فى أن تقوم الحكومة بتسليم السلطة الى أى حزب آخر فى حالة حصولة على أغلبية تصريتية. وقال الشباب أيضا إن «المأساة» فى مصر أصبحت أكبر من كل الأحزاب، كما رأى بعضهم ان المبررات الرسمية التى تساق تحت شعار «والحكومة حتعمل ايه» تجد بعض القبول، وإن كانوا من جهة أخرى قالوا انهم يتمنون ان يلتقوا بالرئيس، فى «قعدة عرب» ليقولوا له إن الأسعار أصبحت عالمية وأن الأجور ليست كذلك، وأن بعض الأرقام التى يعلنها، تخالف مايعرفون !! وأنهم يستغربون أن حكومة أكبر دولة فى الشرق الأوسط عاجزة عن تعيين ٥٠ ألف خريج.

وقال شاب، يعمل موظفا بمديرية التعليم بقويسنا ان «ساندويتش الكباب» حسم المعركة الانتخابية للشورى فى البلد، بينما أكد آخر يعمل موظفا بالوحدة المحلية «لشبرا بناص»، أن الحل لكل مشاكلنا هو أن تأتى موجة جليد وتدمر أوربا وأمريكا. وقال عاطل، حاصل على بكالوريوس تجارة ١٩٨٤، انه سمع ان الرئيس نفسه لايستطيع «محاكمة» المفسدين الكبار، وأن الفساد اصبح قدرا، وأكدوا ايضا أنهم محبطون لأن مايرونه فى التليفزيون ومايعيشونه فى الواقع، قد دمر معنوياتهم، بحيث انهم لايستطيعون ان يعيشوا عيشتهم البسيطة القديمة، ولايجدون الى الاستمتاع بمباهج الحياة الحديثة، سبيلا.

مصباح قطب- قطور

برضك الحمد لله يا أخى .. إننا ما إتخلقناش بنى أدمين..!

إنه .. حقا
عالم عيال..عيال

هذه العبارة الواردة فى العنوان تلح على ذهنى كلما قرأت تصريحات للوزراء أو رئيسهم، أو رأيت ممارسات الحكومة ونوابها فى مجلس الشعب أو خارجة..

فرئيس الجمهورية تهكم فى عيد العمال الأسبق من الذين

يقولون إن الحكومة تفكر في بيع القطاع العام، وقال ان هناك مشروعات استراتيجية لايمكن التفكير في بيعها..ولم تمض أيام حتى كانت قوائم الشركات المطروحة للبيع منشورة في «الاهرام» الرسمية وتتضمن «الحديد والصلب» أهم المشروعات الاستراتيجية

ورئيس الوزراء- وزير قطاع الأعمال العام- حلف بالثلاثة أنه لن يتم فصل العمالة عند تطبيق قانون قطاع الأعمال العام.. ونشرت هذا صحفه الرسمية الثلاث وتوابعها..وبعد ساعات كانت الشركة القابضة للقطن تصفي إحدى توابعها في أول اجتماع لمجلس إدارتها، وتلتها الشركة القابضة للتشييد بالاتجاه لتصفية شركة أخرى.

وقبلهما كان وزير التموين المشهور بعبارة «لامساس»... وكان الله في عون هؤلاء الذين يصر الصندوق ورجال الأعمال على احراجهم وعدم الجبر بخاطرهم بتفويت تصريح لله!!

ونواب الملاك- كسادتهم- يرفضون ضريبة المبيعات. ثم يصدر لهم الأمر «وافقوا» فيوافقون...وبعدها يصرخون في ردهات المجلس من أعباء الضريبة التي أقروها!!

وعندما يستجوب أحد نواب المنتخبين الأجراء وزيرا، يسقط الاستجواب وسط هوجة النواب الملاكي الذين «يزغرون» لزميلهم المستجوب بعيون تطق شرارا وهم يستعيذون بالله ويطالبونه بالتوبة وإعلان الندم لأنه تجرأ وأصر أن يكون نائبا للشعب بحق فاستجوب وزيرا!!

أليس هؤلاء الموظفون، الذين لايملكون من أمرهم رشدا، ولايملكون في أيديهم قرارا، ويتحركون «بالريموت كونترول» عيالا.. أو عالة على المجتمع وأبنائه المنتجين؟!

صلاح الكاشف
مصر الجديد- شارع الثورة

الهوس والتبعية

ماذا تبقى لنا؟ وإلى أين نحن ذاهبون..؟ التهبت الأسعار ومازال الرصاص ينطلق من فوهات البنادق العمياء في مصر المحروسة... الحكومة أعلنت استسلامها الكامل لشروط صندوق النقد الدولي ليصبح رصيد مصر من القنابل الموقوته ثلاثة مليون عاطل يتخبطون بين إدمان المخدرات أو إدمان العنف الموجه إلى صدر هذا الوطن في شكل مسبحه ولحية وسروال أبيض.. هكذا اشتعل الصراع تغذيه الحكومة بكل ماامتلكت من قوة.. ثم تبكي على اللبن المسكوب، أبواقها الجوفاء في التليفزيون المصري تكفر العلمانيين.. وتهدر دماء من يحترم عقله ويتجه نحو مصر المدنية ونحو الإيمان بقدرة الشعب المصري على تخطي الأزمة التي أوقعتنا فيها حكومات عاجزة.. اختارت التبعية لتغتال الحلم الوطني في ميدان عام وتواصل مشوارها- بدون خجل- في التخلي عن أقل المطالب المشروعة ليزداد عدد الفقراء ويزداد معه تحايلهم من أجل الحياه من بيع المناديل الورقية في إشارات المرور إلى الصدقات السريه والعلنيه.

ورغم كل هذا الغليان الهادر.. تحاصرنا الحكومة بصمت مطبق ليزداد عدد السماسرة وتجار الدين والمخدرات وتغتال عقولنا مجموعات الهوس الديني تحت وهم نسجوه لأنفسهم بأنهم المحافظون على شرع الله والمنفذون له وكأنهم حصلوا على توكيلات بذلك.

يحدث هذا دون أن يحاولوا التفكير ولو لمرة واحدة عن معنى الوطن.. فماذا تبقى لنا؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟

خالد حريب- الاسماعلية

الجريمة.. والحوار

عندما تبدأ الجماعات الظلامية اغلاق منافذ الحرية القليلة- بالرصاص، يسود الظلام ويكون المصاب عظيما ومخيفا، فالزحف الأسود يتقدم ولا أحد يصده- إن حملة الأقلام الحرة في بلادنا قليلون، وهم يتساقطون واحدا تلو الآخر، اما بالموت كمدا، أو غدرا برصاصات الظلاميين، والغريب أن د. عبد العظيم أنيس يدعو للحوار مع هذه الجماعات غير العقلانية، التي لاتعرف سوى حوار المدافع الرشاشة وفتاوى التكفير كمافعلوا مع الكاتب د. فرج فودة. أن أفضل شئ هو الاستمرار على نهج د. فودة في كشف وفضح نواياهم وأساليبهم الرجعية، والشعب هو الكفيل بدحرهم وعزلهم داخل المجتمع أو داخل المصحات العقلية.. ان مافعلوه هو نهاية للحوار قبل أن يبدأ- ونهاية للنقاش الدائر على صفحات اليسار.

مصطفى سنجر
تربية بورسعيد

انا معك تماما في إدانة أي استخدام للعنف في مواجهة الفكر باعتبار ذلك جريمة تخضع لقانون العقوبات، وباعتبار مرتكبيها مجرمين يجب القبض عليهم ومحاكمتهم طبقا للقانون، وضمان حقوقهم داخل السجون كمساجين عاديين لاعلاقة لهم بقضايا السياسة أو الرأي.. ولكننا سنظل دائما ندعو لفتح كل نوافذ الحوار التي لو كانت مفتوحة كما ينبغي لكل الأفكار وفي كل وسائل الاعلام والصحافة ومؤسسات اتخاذ القرار لما كانت مثل هذه الظواهر الإجرامية قد تمت بهذه الصورة.

«المحرر»

الصمت يصنع الطغاة

«من سخرية القدر أن تصبح الولايات المتحدة على رأس الدول المسيطرة على مقدرات العالم وتبقى الدولة الراعية للشرعية الجديدة والمؤسسة للنظام العالمي وأن تجعل من الأمم المتحدة أداه لخدمة اغراضها الاستعمارية ومن عجائب القدر أن يقوم العرب بتنصيب بوش إلها للعالم الجديد ويقدموا له فروض الولاء والطاعة بل ويحجوا لبيته الابيض ويجعلون منه رمزا للسلام وداعية لحقوق الانسان وهم يعرفون جيدا انه اول من ينتهك حقوق الإنسان وأول من يأمر تابعيه ومنفذي سياستة في المنطقة بقتل المعارضين الشرفاء لسياسة التبعية والإذلال وفرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة، ونحن لانملك حيالها شيئا لأننا نحن الذين توجناها ملكا علينا بعد ماسمحنا بدخولها للمنطقة وتدمير العراق وعندما وافقناها على السلام المزعوم وبعد ماتركنا ليبيا تواجه المصير المحتوم والمقدر لها وعندما تركنا أطفال الحجارة يواجهون تكسير العظام بمزيد من الصبر وضبط النفس نحن الذين جعلنا من صداقتنا للامريكان «وهي صداقة خاصة جدا» الامل الوحيد الذي سوف يحل جميع مشاكلنا من بطالة وخبز وانتاج وديون فسوف تبذل اقصى مافي وسعها لتقضي على الأزمة الأقتصادية التي نعاني منها نحن العرب الذين فرطنا في حقوقنا وقبلنا مبدأ التصالح المنقوص مع الكيان الصهيوني الذي زرعوه لنا وأسلمنا زمام

القيادة للسيد الامريكي ليفعل مايراه هو صالحا ففرضوا علينا سلامهم المشئوم وقلنا أن سلامهم فيه أمان وسلامهم هذا فيه مهانه وذل واستسلام لقد جعلنا نحن العرب من أمريكا وهى العدو الأساسى لنا الحاميه والصديقة والراعية لكل قضايانا فلم نر منهم سوى إهدار لكرامتنا وتفريط لسيادتنا وتنازل عن حقوقنا العربية ونحن لانملك سوى الشجب والإدانة وأخيرا ضبط النفس.

رشوان حسنى رشوان -القوصية

متى يستقيم الهرم

كاتب مصرى كبير (!!!) يكتب عمودا يوميا فى جريدة الاهرام- الجريدة الرسمية للنظام المصرى: كتب سلسلة طويلة فى عموده يقر ويعترف- عاضا يده من الندم- بان النظام العالمى الجديد بزعامة أمريكا لم يستطع هزيمة الرئيس صدام حسين، بل العكس هو الذى حدث وأن الرئيس صدام أقوى مما كان وشعبيته ذادت و.. و...

والسؤال الآن:

ماذا يقصد هذا الكاتب من هذه المقالات؟!!

هل يريد استعداء رئيس الكون مرة أخرى؟

هل يريد الاستنفار العالمى لأمريكا وحلفائها مرة أخرى؟

والمطلوب الآن:

المطلوب اقتلاع هذه الجذور العفنه من الارض الطيبة.حتى يستقيم وضع الهرم مرة أخرى.

مهندس جمال عبد الناصر- أسيوط

"الأقربون" أولى بالمعروف

لا أعرف إلى متى سنظل - نحن العرب- مشغولين حتى النخاع بما يجرى على بعد آلاف الكيلومترات من حدودنا، بينما نتعامى عما يجرى فى القلب منا على امتداد وطننا العربى الكبير.

فبالأمس القريب أرتفعت الحناجر مطالبة بمساعدة المعارضة فى أفغانستان على مواجهه التدخل السوفييتى الذى جاء بناء على طلب الحكومة الشرعية آنذاك. وتشكلت لجان عديدة لجمع التبرعات وذهب الحماس بالبعض إلى حد الذهاب الى أفغانستان للقتال بجانب المعارضة الأفغانيه المدعومه من الامبريالية الأمريكية. هذا على الصعيد الشعبى، أما على الصعيد الرسمى، فقد اتخذ نظام السادات موقفا منسجما مع التوجه الأمريكى فى تلك الفترة بأن أفرغ مخازن الأسلحة السوفيتية الموجودة لديه وقام بشحنها إلى أفغانستان، ولم يقم السادات بهذا العمل خوفا على الإسلام والمسلمين ومناصرة لشعب مسلم؟! بل لأسباب أخرى بعيدة تماما عن الأهداف التى روج لها نظامه فى تلك الفترة. خاصة وأن التدخل السوفيتى فى أفغانستان قد تراكب تقريبا مع الإحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان وذبحها للمسلمين من الفلسطينيين واللبنانيين..

وكما يروى محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية الأسبق فى مذكراته أنه عندما اتصل بالسادات لابلاغه بالمجازر التى تقوم بها إسرائيل ضد أشقائنا. كان رد السادات مذهلا حيث قال بالنص «خليهم يأدبوهم»!!

واستمرت إسرائيل فى عدوانها على العرب، فدمرت المفاعل النووى العراقى فى اليوم الثانى للقاء المطول الذى جمع السادات برئيس الوزراء الاسرائيلى مناحم بيجن فى شرم الشيخ.. ثم غزت كل الأراضى اللبنانية فى عام ١٩٨٢ واقترفت أبشع مذبحة فى التاريخ مذبحه صبرا وشاتيلا.. ونحن كنا لانزال نندد ونساند ونمد بالرجال والسلاح المعارضة الأفغانية لمقاومة التدخل السوفيتى فى أفغانستان!!!

إننى أجزم بأن خروج الاتحاد السوفيتى من أفغانستان قد أوقعنا نحن العرب فى حيرة كبيرة فلم يعد هناك مجال إذن للتعامى عن ما تفعله بنا إسرائيل جهارا نهارا حتى جاءت أحداث البوسنة والهرسك لتنقذنا مما نحن فيه.. ومن جديد تعالت الأصوات منددة بالمتوحشين اليوغسلاف وتطالب بمناصرة المسلمين فى البوسنة والهرسك..

ومرة أخرى وكأن شعبنا فى فلسطين المحتلة والذى يقاوم بانتفاضته الباسلة منذ خمسة أعوام أبشع أنواع التعذيب والقتل اليومى لايستحق منا المناصرة!.. وكأن شعبنا فى لبنان والذى يتعرض لاعتداءات يوميه من قبل إسرائيل لايستحق منا المناصرة.. وكأن شعبنا فى العراق الذى يموت منه آلاف بفعل الحصار المجرم لايستحق منا المناصرة وكأن شعبنا فى ليبيا الواقع تحت الحصار أيضا لا يستحق منا المناصرة وكأن..وكأن..الخ ياأمة العرب والاسلام أليس الأقربون أولى بالمعروف؟ خاصة وأن هؤلاء الأقربين هم إخواننا فى الدين واللغة والأرض والمصير الواحد؟!

حامد ياسين
الدلنجات- بحيرة

عفوا.. وننتظر رسائلك

** الصديقان سامح وديع عياد ولجيب بسطوروس- دير الملاك- حدائق القبة.. رسالتكما عن فتاة العتبة وصلت متأخرة جدا.. فى انتظار رسائلكما الجديدة وقضايا جديدة أخرى..

** الصديق محمد على أبو الوفا- منية المرشد- مطوبس- كفر الشيخ، وصلتنا رسالتك المتضمنه كراسة من ٢٢ صفحة، ولوصولها والمجلة ماثلة للطبع فإننا لم نتمكن من عرض أفكارها فى هذا العدد..نأمل أن تصلنا رسائلك دائما وأن تكون مختصرة ومركزة بما يتلاءم مع يمين×شمال.

** الأصدقاء سعد زغلول محمد ومحمد وحسن محمد وحسن محمود ومحمود محمد، ومحمد محمود وطاهر حسنين وحلمى صلاح وسيد عثمان وحمدى واصل وحسن حسين من غرفة الصناعات الهندسية بالقاهرة والأسكندرية وميت غمر . وصلتنا رسائلكم حول مشاكلكم مع الضرائب وزيادة أسعار مستلزمات الانتاج ولأنه سبق لليسار النشر عن هذا الموضوع فى هذا الباب، وبالتحقيق الصحفى دون جدوى..فإننا ندعوكم للتفكير معنا فى وسائل أكثر جدوى لإثارة مشاكلكم لدى الجهات المعنية!!

** الصديقان عصام الدين أحمد أمين (الفيوم- اطسا) وعبد الله أبو زيد أبو القمصان (الحسينية- شرقية) رسالتاكما حول ٥ يونيو ١٩٦٧ وصلتا بعد فوات المناسبة بوقت كبير.. تقدر لكما اهتمامكما وننتظر رسائل أخرى وقضايا جديدة.

حوار مع تيارات الإسلام السياسي

دعوة للحوار من أجل التصدي

صلاح عدلي

لا شك أن هذه القضية المطروحة للنقاش في مجلة اليسار قد ازدادت أهمية عقب الأحداث الأخيرة في ديروط وبعد جريمة اغتيال الدكتور فرج فودة ومما لا شك فيه أيضا أن مواقف القوى المختلفة من هاتين الحادثتين قد ساهمت في إيضاح الصورة والتأكيد على عدد من الحقائق البديهية غابت عن البعض أو تناساها البعض الآخر.

وهناك ملاحظتان أود عرضهما قبل مناقشة الأفكار الهامة التى طرحت على صفحات اليسار خلال الحوار.. الملاحظة الأولى: تتعلق بالقضية الأساسية التى ينبغى التركيز عليها ألا وهى البدء بتحليل فكرى وسياسى واجتماعى للجماعات السلفية ودراسة مواقفها وممارستها العملية وذلك بدلا من الاكتفاء برصد بعض المتغيرات السطحية أو المواقف الدقيقة غير الثابتة واعتبارها أساسا يتم حوله النقاش. وبمعنى آخر فإن المسألة ليست ضرورة إجراء الحوار مع هذه الجماعات من عدمه بقدر ما هى اتخاذ موقف صحيح من هذه الجماعات على أساس تحليل علمى وطبقى.

والملاحظة الثانية: هى ضرورة مراعاة عدم الخلط بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي والتحلى بالنظرة الشاملة للقضية موضوع البحث. وذلك لأن القضية مركبة ومعقدة وليست بسيطة ، لذلك فإن اللجوء الى الصيغ البسيطة التقليدية و السطحية قد يكون ضارا، بل إنه قد يجرنا الى اتخاذ مواقف خطيرة.

ومثال ذلك الصيغة المبسطة التالية: «**أمريكا هى العدو الرئيسى وبالتالى يجب التحالف مع أى قوه تقف ضدها**» إن هذه الصيغة غير صحيحة إذا أخذناها وحدها دون تحليل موقف هذه القوى الأخرى وتاريخها وممارساتها وتناسب القوى وطبيعة أهدافها .. ولا شك أننا ندرك مدى الخطأ الذى وقع فيه قسم من اليسار فى تأييده لصدام حسين أثناء حرب الخليج نتيجة لتبنيه هذه الصيغة.

مثال آخر لمثل هذه الصيغ والقوالب نحذر منه« **من يقف ضد الجماعات السلفية ويعتبرها خطرا يجب مواجهته، فإنه يقف فى جانب النظام ويعتبر أداة فى يد الدولة**» فهذه أيضا صيغة سطحية وخطيرة وتدخلنا فى دائرة من الاتهامات بدلا من اجراء تحليل عميق للظروف وطبيعة الأزمة ومواقف القوى المختلفة وترتيب الأولويات حسب طبيعة المهمة الرئيسية.

صعود النازية وصعود الجماعات السلفية

ولعل الاستفادة من دروس التاريخ قد تكون هامة فى توضيح خطورة مثل هذه الصيغ المبسطة فى التعامل مع القضايا المركبة والمصيرية. فبعد الحرب العالمية الأولى وفى ظل ظروف أزمة شاملة سياسية واقتصادية ووطنية عانت منها دول أوربا الرأسمالية خاصة تلك التى خرجت منهزمة من الحرب، فى هذه الفترة ظهرت وانتشرت وترعرعت الأحزاب الفاشية والنازية وكان ابرزها فى المانيا وايطاليا واستطاعت هذه الأحزاب كسب الملايين إلى جانبها تحت شعارات عنصرية وشوفينية واشتراكية وفرق ديماجوجية، وتم ذلك بصمت وتواطؤ الانظمة الحاكمة المعبرة عن مصالح الرأسمالية الاحتكارية خوفا من اليسار ومن تأثير ثورة ١٩١٧ الاشتراكية.

والذى يهمنا هنا أن اليسار لم يستطع أن يتصدى لهذا الخطر فى وقت مبكر فأحزاب الاشتراكية الديمقراطية تهادنت مع الأحزاب الفاشية بل ورفضت التحالف مع الأحزاب الشيوعية. كما أن الأحزاب الشيوعية هى الأخرى كانت مترددة وغير قادرة على تقديم تحليل صحيح للطبيعة الطبقية لهذه الأحزاب الفاشية فلقد كانت هناك وجهة نظر قوية داخل الكومنترن تبناها ستالين فى البداية تعتبر أن هذه الاحزاب هى أحزاب برجوازية صغيرة وأنها لا تمثل خطرا كبيرا بالقياس لخطر الأنظمة الحاكمة، وبالتالى فانها لم تعط أهمية كبيرة لفكرة الجبهة المتحدة ضد هذه الأحزاب الفاشية، وكانت هناك وجهة نظر أخرى لم تنتصر تماما إلا فى عام ١٩٣٥ وفى وقت متأخر للغاية بعد أن وصلت للحكم فى المانيا وايطاليا ودعمت نفوذها ، وقدم وجهة النظر هذه ديمتروف فى تقريره الشهير معتبرا أن الفاشية هى أكثر أشكال الرأسمالية الاحتكارية عدوانية وعنصرية وأنها أشد خطرا بكثير من أشكال الديمقراطية البرجوازية. ولكى يتم التصدى لهذه الأحزاب الفاشية والمعادية للديمقراطية لابد من تشكيل جبهة واسعة تضم كل القوى اليسارية والديمقراطية والليبرالية الرافضة للنازية والفاشية. ولقد كانت الدولة الوحيدة التى استطاعت هزيمة الفاشية والحيلولة دون وصولها للحكم هى فرنسا لانها شكلت جبهة ضد الفاشية فى وقت مبكر نسبيا.

إن هذا الدرس هام جدا بالنسبة لنا بالرغم

من اختلاق العديد من الظروف. وهو هام لأنه يضعنا أمام مسئوليتنا التاريخية فى ضرورة تقديم التحليل العلمى والسليم لهذه الحركات السلفية التى تتشابه ظروف صعودها وأساليبها كثيرا مع أساليب الفاشية، وحماية المجتمع من الكارثة المحققة لو وصلت هذه الجماعات للحكم. والتى قد تؤثر على مستقبل بلادنا لعشرات السنين المقبلة .. كما أنه من الهام ايضاح الفروق بين أشكال الحكم المختلفة حتى لو كانت المصالح واحدة. فمن المؤكد أن شكل الدولة الدينية الاسلامية سيكون أسوأ كثيرا من الديمقراطية البرجوازية المنقوصة والمشوهةالتى نناضل فى ظلها الآن.

تيار واحد أم تياران مختلفان

وقد كثر الجدل فى الفترة الأخيرة هل يعتبر« **الاخوان المسلمين**» والجماعات المتطرفة شيئا واحدا أم هما شيئان مختلفان. وقد وصل الاستاذ **خليل عبد الكريم** إلى اعتبار **الأخوان المسلمين جماعة تختلف** تمام الاختلاف عن جماعات العنف الجهادى فكريا وسياسيا بالرغم من أنه وصل فى النهاية الى استحالة الحوار مع الجماعتين نظرا لمعاداة الإخوان للديمقراطية الداخلية وفى المجتمع ولا ستخدام الجماعات السلفية المتطرفة للعنف وسلاح التكفير مع الغير.

آلا إننا نرى أن ما يجمع هذين الفريقين ويوحد بينهما أكبر بكثير من الاختلافات سواء كانت فكرية أو سياسية أو تنظيمية.. فالهدف الاساسى الذى تعمل هذه الجماعات علي تحقيقه هدف واحد مهما تعددت الوسائل وهو **إقامة «دولة دينية «اسلامية»** دستورها القرآن وقانونها الشريعة الإسلامية وحكامها أهل الحل والعقد، وذلك بالطبع حسب توازن القوى بين هذه الجماعات ساعة وصولها السلطة، كما أن العنف مكون اساسى فى اساسهم الأيديولوجى. ومعاداتهم للديمقراطية سمة مشتركة أيضا. كما ثبت أيضا أن سلاح التكفير يستخدم من قبل الفريقين بطريقة مختلفة، ولقد ظهر هذا واضحا فى موقف الإخوان من من جريمة اغتيال فرج فودة وتبريرها الفج لهذه الجريمة المنكرة والتى تعتبر أول جريمة لإغتيال رأى معارض خارج السلطة فى مصر.

كما أن«**الاخوان المسلمين**» وجريدة **الشعب** تتخذ نفس الموقف ازاء جميع الممارسات الارهابية السابقة التى لم تجد ولو مرة واحدة إدانة واضحة وصريحة لها.

ومن ناحية أخرى فإننا نجد أن **الشيخ**

د. فرج فودة

عمر عبد الرحمن وبالرغم من مقاطعة جماعته المتطرفة لكل المؤسسات الديمقراطية والتمثيلية ، **يصدر فتوى عشية انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ بتأييد نواب التحالف الإسلامى تحت شعار الاسلام هو الحل** وقد نشرت هذه الفتوى بجريدة الشعب قبل الانتخابات مباشرة.

إن هذه المواقف وغيرها كثير يثبت أن ما هو مشترك بين هذه الجماعات أكبر بكثير من عوامل الاختلاف، وأنها فى حقيقتها تيار واحد هدفه إنشاء الدولة الدينية وأنهم حلفاء معا فى هذا الطريق المظلم طريق العصور الوسطى ومحاكم التفتيش.

كما أنه يجب إبراز حقيقة هامة أخرى فى ظل هذا المجال وهى أن تيار الاسلام المستنير لا زال تيارا حقيقيا ويحتاج الى دعم حقيقى لانه يقف فى مواجهة واضحة الآن ضد تيار الجماعات السلفية بجناحيها. بل وتتعرض رموزه لتهديد واضح ويتم ادراجهم فى مقدمة قوائم الاغتيال السوداء التى تنفذها الجماعات المتطرفة وتباركها جماعة« الاخوان المسلمون».

حقيقة المواقف الوطنية

ولعل القاسم المشترك لكل المؤيدين لدعوة **الدكتورعبد العظيم أنيس** للحوار مع فصائل تيار الاسلام السياسى هو ظهور « البعد الوطنى المعادى للامبريالية والصهيونية لتلك التيارات» فى الفترة الأخيرة ولقد استشهدوا بمواقف حزب الله فى لبنان وحركة حماس فى فلسطين وموقف تيار الاسلام السياسى فى حرب الخليج للدلالة على ذلك ولقد وصل الدكتور عبد العظيم أنيس الى نتيجة مفادها ضرورة الحوار مع هذه الفصائل **من «أجل رص الصف الوطنى والاقليمى من كافة القوى السياسية التى تؤمن بأن العدو الرئيسى» للشعوب العربية هو الامبريالية الامريكية واسرائيل»**

والسؤال هنا هوهل نحن بالفعل ازاء تغيرات حقيقية فى ممارسات هذا التيار تستدعى من اليسار التخلى عن رؤيته(السلفية)وتغيير موقفه؟وهل يمكن لهذه المواقف لو صحت أن تمثل بذور ارهاصات لتغيرات مستقبلية لفصائل هذا التيار أم انها مجرد مواقف تكتيكية عابرة وغير ثابتة؟

فى البداية اود أن أسجل اتفاقى مع الدكتور **رفعت السعيد** حول أختلاف مفهوم الوطن ومعاداة الامبريالية فى مفهومنا عن مفهومهم، ويكفى هنا للدلالة على ذلك أن تعرف موقفهم من موضوع تحية العلم والنشيد الوطنى التى تم تحريمها فى المدارس التى لهم نفوذ واضح فيها فالعلم عندهم صنم من الكفر تحيته والتحية لا يجب أن توجه الا لله.

وإذا أنتقلنا الى المواقف التى استشهد بها الدكتور عبد العظيم أنيس فقد نصل بعد تحليل بسيط الى نتائج مغايرة تماما لما وصل اليه

فمثلا المظاهرات التى أندلعت قبل الحرب فى بعض البلدان العربية تحت راية الجماعات السلفية لم تكن فى حقيقتها تعبيرا عن مواقف وطنية معادية للامبريالية بقدر ماكان هدفها **انتهاز الفرصة وركوب موجة السخط الشعبى لتحقيق مكاسب سياسية أو الأنقضاض على السلطة والاستيلاء عليها وإقامة الدولة الاسلامية إذا أمكن ذلك** . والدليل على ذلك هو توقف تلك المظاهرات بصورة ملفتة للنظر بعد بداية الحرب وتسليم العراق والتحطيم الفعلى لجيش ودولة العراق ولم

تخرج مظاهرات هامة بعد ذلك سرى فى مصر تندد بالعدوان الامريكى وبمواقف الأنظمة العربية وتطالب بوقف الحرب. ولقد لعب الناصريون والشيوعيون الدور الرئيسى فى هذه المظاهرات التى خرجت من جامعة القاهرة، وكان موقف الجماعة الاسلامية سلبيا تماما بل وحاولوا تعويق المظاهرات فى الأيام الأولى لأنها خرجت عنهم.

إن حقيقة ما حدث هو اتفاق انتهازى بين صدام حسين والجماعات السلفية لاستغلال مشاعر الجماهير واحباطها فى التغطية على المواقف الاجرامية والفاشية والمغامرات التى أدت الى خسائر فادحة للأمة العربية كلها.

وبالنسبة لحزب الله فى لبنان فلا أحد ينكر المواقف الوطنية لهذا الحزب فى مواجهة الاحتلال الاسرائيلى ولا المواقف البطولية الرائعة لبعض أفراده، ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن هذا وضع استثنائى لا يجب تعميمه ومن ناحية أخرى يجب ألا ننسى الجرائم البشعة التى قام بها هذا الحزب والتى راح ضحيتها حسين مروة ومهدى عامل، كما يجب أن نشير هنا الى العلاقة العضوية الكاملة بين هذا الحزب وبين النظام الحاكم الشيعى فى ايران، فمن المعروف أن ايران تمول وتسلح وتدرب اعضاء حزب الله فى لبنان، وأن هذا الحزب قام بعملية اختطاف الرهائن والإفراج عنها لحساب ايران كما انهم يرفعون صور آيات الله الايرانيين فى كل المظاهرات التى يقومون بها وهنا يحق لنا أن نتساءل ماذا سيكون موقف حزب الله إذا تغير موقف إيران من امريكا واسرائيل فى العلن(لأنه فى السرهناك علاقات قوية بين إيران وكل من أمريكا واسرائيل)وماذا سيكون موقفه إذا تعارضت مصالح ايران مع المصالح العربية أو مع مصالح دولة لبنان؟

وحتى حركة **حماس** منذ نشوئها وحتى الآن ترفض الدخول فى منظمة التحرير وتصر على طرح نفسها كبديل للمنظمة، كما كانت حريصة أيضا على إقامة قيادة موازية للقيادة الموحدة للانتفاضة ومازال هذا هو موقفها حتى الان، بالرغم من أنه كانت هناك فترة حدث فيها تعاون بين حماس وقيادة الإنتفاضة.إن موقف حماس هذا غير الديمقراطى والذى يرفض مبدأ الوحدة والخلاف من الداخل يعرض الانتفاضة للخطر، ويؤدى إلى إحداث شرخ وانقسام فى صفوف الشعب الفلسطينى لا تستفيد منه سوى اسرائيل..

وعند الحديث عن إزدياد دور حماس ووزنها الجماهيرى يجب ألا ننسى أن معظم مصادر التمويل التى كانت تتجه لقيادة الانتفاضة من دول الخليج تحولت الى «حماس» كما أن معظم الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة مازال يعتبر القيادة الموحدة للانتفاضة هى قيادته الحقيقية (الممثلة للمنظمه) ولهذا يجب التحذير كثيرا من المبالغه فى تقييم دور حماس أو وزنها الجماهيرى.

وإذا انتقلنا الى مصر نجدهم يعملون بشكل غريب على إذكاء نارالفتنة الطائفية ويتساوى فى هذا الاخوان وجماعات العنف السلفى، وكثير من وسائل الأعلام وكتاب الحكومة وبعض المؤسسات الحكومية ..فأى حديث عن الوطن لهذه الجماعات وهى التى تضرب الوحدة الوطنية لعنصرى الأمة فى الصميم ومن تخدم مثل هذه التوجهات التى نراها فى جريدة الشعب وأحاديث الاخوان؟اهل تخدم القوى الوطنية التى تناضل ضد الامبريالية أم تخدم اشد المخططات الامبريالية الصهيونية خطورة، وهو ضرب النسيج الوطنى القوى لمصر وإخراجها نهائيا من معادلة الشرق الأوسط لسنوات طويلة قادمة.

وهل هى صدفة أن تتبنى هذه الجماعات القضايا الاسلامية التى تخدم المخططات الامريكية طوال السنوات الماضية مثل قضية افغانستان، وعندما انتهت نجدهم يتحولون إلى البوسنة والهرسك رغم اختلاف الظروف.

وكيف نفسر السماح **للشيخ عمر عبد الرحمن** أمير الجماعة الاسلامية الارهابية والمسئولة عن معظم الجرائم الارهابية الاخيرة فى مصر بدخول أمريكا وإقامته فيها بل

د. عبد العظيم أنيس

خليل عبد الكريم

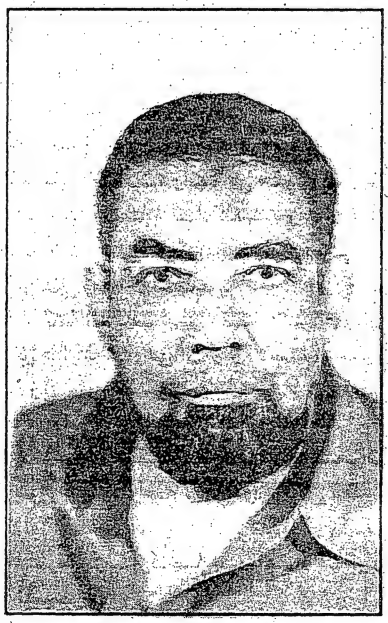

الهضيبى

وحصوله على الجنسية الأمريكية رغم أنه مدرج على قوائم الإرهاب الأمريكية وكيف تمت جولة الترابي في أمريكا بترتيب من جهات أمريكية رسمية ولم يكشفها إلا أنصار التجمع الوطني السوداني

وهل يمكن أن يدلنا أحد على المواقف الوطنية لأنظمة الحكم «الإسلامية» في **ايران والسودان وباكستان** رغم عدائهم الظاهري والشكلي لامريكا والصليبية وهل يعتبر موقف تقسيم السودان موقفا وطنيا؟!

وإذا انتقلنا الى العلاقة بين المواقف الوطنية لأي قوى سياسية وبين مواقفها الطبقية والاجتماعية. فهل يمكن اعتبار تأييد الجماعات السلفية وخاصة **الاخوان المسلمين والتحالف الاسلامي** لشركات توظيف الاموال التي قامت بأكبر عملية نصب في التاريخ المصري الحديث، بل واستمرار دفاعهم عنها بالرغم من نشر كل الوسائل الطفيلية والممارسات الاجرامية لهذه الشركات من مضاربة وتهريب عملة واحتكار للسلع الحيوية وغيرها؟!

وكيف يستقيم الموقف الوطني مع ايداع هذه الجماعات لأموالها في بنوك جزر البهاما؟ وهل ننسى عدم اعتراض نواب **الاخوان المسلمين والتحالف الاسلامي** على الموازنات التي كانت تقدمها الحكومة عاما وراء عام في مجلس الشعب الماضي، بل تأييدهم للمزارعة ولتحرير الارض من المستأجرين وغيرها من الممارسات التي تعبر عن موقعهم الطبقي الصريح في صفوف الرأسمالية الكبيرة وضد مصالح الجماهير الشعبية؟!

وأخيرا كيف نستطيع أن نقول ونحن مطمئنين أن هذه الجماعات يمكن أن تمثل اتجاها معاديا للامبريالية، رغم إنها في جوهرها وفكرها وممارساتها معادية للديمقراطية وللرأى الآخر وهل يمكن أن تكون هناك حركة وطنية في نهاية القرن العشرين وفي الظروف العالمية الحالية يمكن أن تواجه الامبريالية دون دعم ومشاركة الجماهير الحرة ودون وجود مؤسسات ديمقراطية حقيقية...

إن التحليل السياسي لممارسات هذا التيار بجناحيه يصل بنا الى نتيجة هامة مؤداها **إن هذا التيار كان وما زال يعبر عن أشد شرائح الرأسمالية الطفيلية عدوانية ورجعية** رغم أن جماهيره معظمها من البرجوازية الصغيرة والمهمشة وبعض الفئات الوسطى ، وانه **تيار معادى للديمقراطية ومؤيد للعنف والارهاب،** وممارساته تؤدي الى تفتيت الوحدة الوطنية، وتخدم في النهاية مخططات الامبريالية، كما أنها لا تتعارض من حيث الجوهر مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام، وأنه بطرحه هدف إقامة الدولة الدينية يجرنا الى غياهب العصور الوسطى والارهاب الفكري وحكم رجال الدين.

مأزق صعب وقرار مصيري

ولا بد من الاعتراف بأن وضع اليسار الحالي هو وضع حرج للغاية فالنظام الحاكم يكرس الأزمة ويعيد إنتاجها مما يجعل التربة صالحة تماما لنمو وانتشار هذا التيار السلفي. كما أن هناك تواطؤ صريح لهذا التيار بواسطة أقسام ومؤسسات في الدولة. وهناك ايضا دعم له من قوى اقتصادية مؤثرة وخاصة الشرائح الطفيلية والتي تنظر إلى هذه الجماعات كبديل احتياطي للنظام في حالة حدوث أي هزة كبيرة تؤثر على مصالحهم

ومن ناحية أخرى فإننا نواجه الجماعات السلفية بممارساتها للإرهاب وبث بذور الفتنة الطائفية أصبحت تمثل الخطر الرئيسي على كل مسيرة الوطن ..

وكل هذا يحدث في ظروف عالمية واقليمية ومحلية غير مواتية تماما إلا أن هذا الوضع الصعب لايجب أن يصل بنا الى حالة من الإحباط واليأس أو يدفعنا إلى حالة من الانتحار السياسي بتحالفنا وحوارنا مع الجماعات السلفية لمجرد تصور البعض أنها تمثل القوة الجماهيرية والبديل الحقيقي الوحيد للنظام.

إنني أتفق على أن المهمة الملحة الآن والتي تمثل الحلقة الرئيسية لنضال اليسار والقوى الوطنية والديمقراطية والعقلانية والمستنيرة الآن هي قضية الديمقراطية بمفهومها الطبقي الواسع وليس فقط بحدودها الليبرالية الطبقية الا أن تحقيق هذه المهمة لن يتم إلا بمواجهة القوى المعادية للديمقراطية في السلطة والجماعات السلفية وتشكيل أوسع جبهة ممكنة من أجل تحقيق هذه الأهداف واعتبار أن مسألة الدولة المدنية التي تسودها مؤسسات المجتمع المدني وحرية الفكر والعقيدة والمساواة بين الرجل والمرأة وحرية التنظيم وحرية إقامة الأحزاب التي تعترف بالدولة المدنية وتداول السلطة ، اعتبار مسألة الدولة المدنية هي لب وجوهر المرحلة الراهنة للنضال، دون أن ينفي هذا بالطبع نضالنا الوطني والاجتماعي

التعامل مع الإسلام السياسي بين الضرورة الموضوعية

التعامل مع الاسلام السياسي.. بين الضرورة الموضوعية.. والامكانية الواقعية

نبيل الهلالي

دعوة الدكتور **عبد العظيم انيس** للحوار مع الاسلام السياسي، مبادرة بالغة الأهمية.. وان كان الخوض في مناقشتها.. وبالتحديد في هذه الأيام، اشبه باجتياز حقل ألغام، نظرا لما يثيره الاقتراح من خلاف .. في صفوف مختلف

الأطراف.. وخاصة بعد طغيان ذوى الرشاشات، على رنين الكلمات.

غير أن القضايا المثيرة للجدل،هى الأحوج لتعدد الإتجاهات وللنقاش العلنى حولهاو بعقلانية وموضوعية..بعيدا عن الإنفعال ،وردود الأفعال.

وفى هذا الإطار..أطرح إسهامى الشخصى فى هذه القضية .

الإسلام السياسى.. واقع لا يمكن إنكاره

لا يمكن إنكار أن الإسلام السياسى ، قوة سياسية لها وجودها فى المجتمع،وفعاليتها فى الشارع السياسى ، وتأثيرها على الصعيدين السياسى والإجتماعى.

وكما كان **الخوارج والقرامطة والحشاشين** فى التاريخ الإسلامى،يمثلون حركات احتجاجية على الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى المجتمعات الإسلامية، فإن الحركات الإسلامية المعاصرة ، تشكل فى أحد أبعادها-**صورة من صور التمرد غير الواعى على المجتمع الرأسمالى التابع**، ولذلك نجحت الى حد بعيد فى اجتذاب فئات اجتماعية متدمرة ومتضررة من سياسات التبعية ولذلك فثمة ثلاثة مواقف خاطئة من ظاهرة الاسلام السياسى.

* **الموقف المتجاهل** الذى ،لا يكترث بالظاهرة اصلا ويدفن رأسه فى الرمال

* **والموقف المتزمت**،الذى يرفض أى تعامل أو التقاء مع هذا التيار.

* **والموقف الذيلى**..الذى تبهره حيوية وفعالية هذا التيار فى الشارع المصرى ..أو يبتزه الإرهاب الفكرى الدينى ..فيطرح اشكالا طموحة غير واقعية من التعامل معه.. ويقدم لهذا التيار تنازلات أيديولوجية

والتعامل مع الاسلام السياسى يستوجب ابتداءا التمييزبين الدين، الذى يجسد العلاقة بين المؤمن والخالق،وبين الأيديولوجية الدينية التى تربط المنتمين لدين معين بسلطة دينية زمنية. كما يجب عدم الخلط ،بين المسلم والاسلام...أى بين التدين الشعبى العميق فى صفوف شعبنا..وبين الاسلام السياسى. وعلى اليسار دوما، والى أقصى الحدود ، وبدون أدنى تحفظات السعى لكسب المتدينين من مسلمين وأقباط، الى ساحات معارك التحرر والتغيير الاجتماعى. ولا يجوز الخلط أيضا بين المستويات المتفاوتة من التعامل فالحوار السياسى شىء.. والاتفاق السياسى الجزئى شىء آخر.. والتحالف التكتيكى مستوى ثالث..بينما التحالف الاستراتيجى،هو أرقى مستويات التعامل، وكل مرتبة من هذه المراتب تتطلب نضج ظروف ذاتية وموضوعية خاصة بها..لأن الأمر لا يتوقف على مجرد أمنيات طرف واحد.

محاذير يجب تجنبها :

عند تحديد الموقف السليم من الاسلام السياسى يجب مراعاة الاتى:

أولا: عدم التعامل مع هذا التيار ككتلة صماء متجانسة، سواء على المستوى العربى أو المحلى أو حتى على مستوى الجماعة الواحدة فى البلد الواحد.

فالإسلام السياسى له تركيبة طبقية مركبة، وبداخله اتجاهات تتعدد بتعدد القوى الاجتماعية التى تنشط سياسيا تحت لوائه.

وكما يقول مهدى عامل،فإن

« الإسلام يتعدد بتعدد تأويلاته التى هى اشكال تعبير ذاتى عن تعدد القوى الاجتماعية المتصارعة واختلاف مواقعها..

والاسلام الواحد ليس متعددا فحسب بل مختلفا باختلاف معتنقيه،وباختلاف وضعهم الاجتماعى وهو مهم فى علاقات الانتاج وفى حقل الصراع الطبقى.

اسلام الحاكمين مثلا وأولى الأمر غير إسلام المحكومين، واسلام الفقراء غير اسلام الاغنيا،واسلام المستبدين غير اسلام المستضعفين. »

واذا كانت قيادات هذا التيار تنتمى طبقيا بصفة اساسية للرأسمالية المالية والتجارية الكبيرة فإن جمهرة قواعده من الفئات الوسيطة وخاصة البرجوازية الصغيرة ذات الأصول الريفية، التى يسحقها الواقع الإجتماعى الراهن. وهى فئات تشكل جانبا من الجمهور الطبيعى لليسار وإن كانت عاجزة عن الإهتداء للمخرج الثورى خاصة وقد فشل اليسار فى طرح نفسه عليها كبديل يقنع عن الواقع الذى ترفضه، فتصورت أن الخلاص من محنتها هو فى الارتداد إلى أنماط الحياة البالية التى سادت فى مجتمعات ما قبل الرأسمالية.

والتفاوت الطبقى فى صفوف الإسلام السياسى يؤدى الى تفاوت فى مواقف الجماعات الاسلامية من قضاياعديدة.

فداخل الأراضى الفلسطينية المحتلة يختلف موقف **الإخوان المسلمين** عن موقف **الجهاد الإسلامى**. لقد ركز الإخوان فى البداية على :

«تغيير المجتمع أولا ومحاربة الأفكار الإلحادية قبل الإنصراف لمواجهة المحتل الغاصب»

بحجة أن

« قضية تحرير فلسطين مؤجلة ومرحلة الى مابعد قيام دولة الخلافة»

لذلك برزت حركة الإخوان فى البداية كقوة مناهضة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

أما الجهاد الإسلامى الفلسطينى فهو يرجع أسباب تردى حالة المجتمع الإقتصادية والإجتماعية بالدرجة الأولى لواقع الإحتلال ويرى أن استخدام القوة والجهاد ضد المحتل هما الأساس فى التخلص منه، وأن إصلاح المجتمع وتقويه رهن بالتخلص من الإحتلال بالدرجة الأولى . وللجهاد الإسلامى منذ اللحظة الأولى موقف منفتح على القوى الوطنية وقد تحالف معها ضد الاحتلال الإسرائيلى باعتباره العدو الرئيسى.

وتتباين مواقف التيار الاسلامى من القومية العربية أيضا:

فهناك من يرى« أن كل الخطاب القومى فى المنطقة غرس استعمارى»

«وأن الدعوة الي القومية العربية من أمر الجاهلية لأنها دعوة الى غير الاسلام » بينما أعلن الدكتور فتحى ابراهيم ممثل الجهاد الاسلامى الفلسطيني أمام المؤتمر الشعبى العربى الاسلامى المنعقد في الخرطوم فى مايو ١٩٩١ أن المؤتمر

« فرصة للتلاقى القوى الاسلامية والعربية للتخلص من الأوهام والتناقضات المزعومة بين الإسلام والعروبة »

وفي الجزائر تختلف الجمعات الاسلامية فيما بينها فى أساليب النضال.وتستنكر كل من حركة المجتمع الاسلامى «حماس» وحركة النهضة الاسلامية ،لجوء جبهة الانقاذ الى العنف الفردى. **ثانيا:** يجب عدم إصدار أحكام نهائية أبدية على الاسلام السياسى ، وكأن مواقفه السياسية ثابتة وغير قابلة للتغيير وعلينا أن نرصد المتغيرات الإيجابية والسلبية ومواقف الجماعات الاسلامية المختلفة. ولذلك أختلف كل الاختلاف مع الذين يجزمون مسبقا باستحالة حدوث أى فرز أو تمايز فى صفوف الاسلام السياسى والقطاعات الجماهيرية التى تسانده، والذين ينكرون إمكانية حدوث أى تحو ل إيجابى فى مواقف أقسام من هذا التيار فى خضم النضال ضد التبعية والصهيونية والظلم الاجتماعى والقهر. ومنذ ١٩٢٢**تبنت الأممية الثالثة فى قرارها الخاص بتأييد**

الحكومات القومية التى ترفع شعارات اسلامية بأن :

« الحركة القومية فى البلدان الاسلامية تجد فى البدء أيديولوجيتها فى الشعارات السياسية الدينية لحركة الجامعة الاسلامية ولكن مع اتساع نضال حركة التحرر الوطنى تتراجع الشعارات السياسية الدينية لحركة الجامعة الاسلامية أمام المطالب السياسية الملموسة»

وواقع الحال أننا نشهد بالفعل متغيرات فى مواقف الاسلام السياسى على طول الوطن العربى لا يجوز التعامى عنها أو الاستخفاف بها .

ففى فلسطين المحتلة، كان للإخوان المسلمين فى بداية الانتفاضة موقف متحفظ منها وموقف محايد من المحتل الاسرائيلى وقد راهنوا على عدم استمرارية الانتفاضة. واعتبروا الاحتلال نتيجة منطقية للابتعاد عن اصول الدين وركزوا على الدعوة للعودة الى حظيرة الدين واعتبروا أى نضال قبل ذلك عبثا ،ورفضوا أى عمل مشترك بين المسلم وسواه ضد الاحتلال الاسرائيلى. ولكن سرعان مااضطرتهم تداعيات الانتفاضة،وضغوط قواعده الشبابية لتغيير موقفهم وبرز تناقض داخل صفوف الاخوان بين القيادات التى تعايشت مع القوى الوطنية فى السجون وفى الحياة اليومية، وبين القيادات ذات الطابع الدينى البحت من أئمة المساجد وغيرهم .

وشكل الاخوان المسلمون حركة المقاومة الاسلامية «حماس» التى أصبحت اليوم هى والجهاد الاسلامى الفلسطينى من روافد الانتفاضة الفلسطينية. وتنسق حماس اليوم فى النضال ضد الاحتلال -الاسرائيلى مع الجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية وتصدر بيانات مشتركة معهما .

وفى لبنان تبدل موقف حزب الله وأمل من الحزب الشيوعى اللبنانى تحت تأثير مقتضيات المقاومة الوطنية للاحتلال الاسرائيلى. فبعد العداء الشديد والصدام الدموى ومسلسل الاغتيالات التى ارتكبتها القوي الإسلامية ضد العديد من قيادات وكوادر الحزب الشيوعى اللبنانى فرضت المعركة الوطنية على الجميع الحوار فالتنسيق فالنضال المشترك ضد العدو المشترك .

ونجد أن الشيخ محمد حسين فضل الله - الزعامة الدينية الشيعية البارزة - يطرح اليوم لا مجرد الحوار مع الشيوعيين، وإنما العمل المشترك بين الإسلاميين والشيوعيين والعلمانيين ضد العدو الرئيسى ويقول:

« إن العنصر المشترك بين الحركة الإسلامية، وحركة القومية العربية والحركة الماركسية يتمثل فى مسألة مواجهة التحديات الاستكبارية.

وينبغى وضع علامات استفهام على الكثيرين ممن يلتزمون التوحيد فى بعده الفلسفى ويدافعون عنه فى الساحة العربية الاسلامية، ولكنهم يلتزمون الانحناء أمام الاستكبار العالمى فهم يدافعون عن بعض الطقوس لكنهم لا يفعلون شيئا إزاء إنحناء الواقع الاسلامى كله للاستكبار العالمى، بل يضعون كل مقدراتهم بين يدى ذلك الاستكبار ويتحركون على هامش اقتصاده وسياسته وهنا يمكن أن يلتقى الاسلاميون مع الحركة القومية العربية فى مسألة التحرر من الاستكبار العالمى ...»

ويسترسل قائلا:

« المسلمون يقفون مع القوميين العرب ضد الاستكبار العالمى وضد الصهيونية ويقفون مع الماركسيين فى مواجهة الاستكبار العالمى. إذا بقى الماركسيون فى هذا الموقع بعد التطورات الأخيرة. وأيضا يقفون معهم لو شاءوا أن يبقى لهم الموقف ضد الصهيونية ...إن الموقف من الاستكبار العالمى يمكن أن يكون فى الوعى العميق للفكر الدينى حتى لو لم يكن اسلاميا والفكر العلمانى الإنسانى».

وفى تونس يشير الرفيق محمد حرمل السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعى التونسى إلى أن :« الاتجاه الاسلامى طور نسبيا مواقفه فيما يتعلق بقضايا الديموقراطية وقضايا العلاقات مع الحزب الشيوعى فهو يقول ويعلن أنه مع الحريات الديموقراطية ومع احترام التعددية ومع احترام الحزب الشيوعى ونحن نسجل ذلك ونحكم على الحركات سواء كانت دينية أو غير دينية من مواقفها لا من إيديولوجيتها فقط ».

ثالثا: من الخطأ إخراج الاسلام السياسى فى مجمله من نطاق القوى المناوئة للإمبريالية والصهيونية واعتباره العدو الرئيسى أو الخطر الرئيسى.

إن مثل هذا القول الذى يطرحه بعض اليساريين، هو الوجه الأخر لموقف أولئك الاسلاميين الذين يعتبرون (النصارى) و(الشيوعيين) و(العلمانيين) هم العدو الرئيسى.

إن المرقفين فى خاتمة المطاف يخدمان موضوعيا الامبريالية والصهيونية لأنهما يبعدان الأنظار عنهما باعتبارهما العدو الرئيسى الحقيقى للأمة العربية.

صحيح أن بعض ممارسات الاسلام السياسى تفيد الامبريالية والصهيونية، بما تثيره من فرقة داخل صفوف القوى المعادية للامبريالية والصهيونية وصحيح أن الامبريالية والصهيونية تستثمران هذه الممارسات.

ولكن الصحيح ايضا أن الامبريالية العالمية والصهيونية تعتبران اليوم الاسلام السياسى هو الخطر الرئيسى على أطماعهما ومصالحهما فى المنطقة وخاصة بعد زوال خطر الشيوعية .ولقد أعلنها نائب الرئيس الأمريكى كويل بوضوح حيث قال:

« لقد واجهنا الفاشية والنازية والشيوعية وانتهى أمرهم واقعيا ونواجه الآن الأصولية الإسلامية فهل يمكن القول بأنها قد زالت أيضا ، وهى حديث الساعة؟»

ولا أتصور كيف يمكن أن ننكر على الاسلام السياسى فى فلسطين المحتلة ،وجنوب لبنان دوره البارز فى مقاومة الاحتلال الاسرائيلى والوجود الاستعمارى الأمريكى الفرنسى والعمليات الاستشهادية البطولية التى قامت بها عناصر حزب الله ضد المارينز الأمريكان وجيش الدفاع الإسرائيلى؟.

ويقول الرفيق كريم مروه،القيادة الشيوعية اللبنانية البارزة:

« لابد من التوقف عند ظاهرة المشاركة من قبل عدد من رجال الدين ومجموعات مسلحة تنضوى تحت لواء التيار الدينى الاسلامى فى نشاط المقاومة بأشكاله كافة.أهمية هذه الظاهرة التى ثمرتها حركة أمل بشكل واسع أنها أسهمت بشكل معين فى الجمع بين الشعور الدينى المنتشر بين جماهير المومنين فى منطقة الجنوب على وجه الخصوص، وبين الشعور الوطنى فى علاقة عمقت لدى أبناء هذه المنطقة الالتزام بالقضية الوطنية. »

وبعد ...

تلك مقدمة لا بد منها وأن طالت بعض الشيء قبل التطرق الى صلب الموضوع المطروح للنقاش ..ألا وهو :

« الحوار بين الإسلاميين واليسار.. يكون أولا يكون.. »

وللحديث بقية.. فى مقال قادم .

كل عنف.. وأنتم بخير!

أسدل الستار على عروض الموسم البرلمانى لعام ١٩٩٢ ،بعد مشهد من النوع الميلودرامى الفاقع،أداه باقتدار وزير الداخلية،الذى صرخ فى النواب-بطريقة المرحوم يوسف وهبى- محذرا من مخطط إرهابى للإبادة الشاملة،سيحرق الحرث والنسل،ويتخذ من النواب هدفا لقنابله ومتفجراته!

وما كاد النواب يستمعون إلى هذا النذير،حتى وافقوا على قانون الإرهاب،ليسدل الستار على الموسم التشريعى عقب ذلك مباشرة،وسط تصفيقهم الحاد،الذى ظل-كالعادة-يتواصل إلى أن أعيد رفع الستار مرة أخرى،فإذا بالمشهد الأول من عروض المؤتمر السادس للحزب الوطنى الديمقراطى،امتداد للمشهد الأخير من عروض الموسم البرلمانى،وإذا بوزير الداخلية مايزال واقفا على الخشبة نفسها،يواصل أداء دوره،منتقلا فجأة من تقليد يوسف وهبى،إلى الاداء بطريقة اسماعيل ياسين،مبشرا المؤتمرين بأن صدور قانون الارهاب لا يغنى عن مد العمل بقانون الطوارىء لفترة أخرى،تطبيقا لقاعدة « زيادة الخير خيرين » فإذا بأعضاء مؤتمر الحزب الوطنى- الذى هو ديمقراطى كما تؤكد لافتاته- يستأنفون التصفيق الحاد المتصل!.

وهكذا ثبت بما لايدع مجالا للشك أن الحزب الوطنى لا يختلف عن حكومته ،فى اعتماد سياسة لا يفل الحديد إلا الحديد،ورفع شعارلايقضى على الارهاب الشعبى إلا إرهاب حكومى،يزيد الخير خيرين،ويضيف إلى القانون قانونين،ويبيح لمن بيدهم الأمر،اعتبار كل رأى وكل فعل إرهابا حين يريدون،وبذلك يستأصلون الارهاب،الذى هو-طبقا لتعريفهم- كل رأى آخر غير آرائهم،وكل سياسة بديلة غير سياساتهم!

ومع أن نواب الحزب الوطنى،كانوا قد أعلنوا فى مجلس الشعب،موافقتهم على طرح المعارضين القائل بأنه ليس بالقانون وحده يتم القضاء على الإرهاب،إلا أنهم نسوا الموضوع فى المؤتمر،ولم يتحمس أحدهم للدعوة لإطلاق حرية المنافسة بين الأحزاب والتيارات السياسية والفكرية ،كأساس لمقاومة الارهاب ،الذى يستغل الفراغ السياسى فى الشارع المصرى،بل إن المؤتمر لم يعترف أصلا بوجود أحزاب سياسية أخرى فى مصر،ولم يشر إلى أن له صلة بها من أى نوع واكتفى بالفخر لأنه أجرى حوارات سياسية مع أحزاب فى كوريا وفنزويلا وبلاد واق الواق!

بل إن الإطار الفكرى الجديد للحزب،الذى قيل أنه يطور أفكاره،لتكون أكثر ملائمة لأفكار العصر،وأكثر انطباقا على السياسة التى يطبقها الرئيس مبارك،قد حذر من اللبس الذى قد ينجم عن زعم بعض اعضاء الحزب،بأنه «حزب علمانى» مشيرا إلى أن ذلك يسيء إلى الحزب،ويلصق به تهمة شائنة،هو برىء منها ،فهو ليس علمانيا والعياذ بالله،لأنه يطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية!

وهى عبارة لا معنى لها،إلا أن الحزب الوطنى يعتمد تفسير المتطرفين غير الصحيح،الذى يساوى بين العلمانية والكفر،وينزل إلى حلبتهم مزايدا عليهم فى التطرف على الصعيد الفكرى،بينما يعد لهم-على الصعيدين القانونى والإدارى- معدات الاعتقال والتعذيب والتغريب فى المنافى،وهى سياسة انتهازية،كانت أهم أسباب تفريخ الارهاب ونشر التطرف على امتداد الاعوام الأربعين التى انقضت!

وعلى صعيد الإجراءات العملية ،أعلن عبد المنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب أنه فى حاجة إلى مليارين من الجنيهات،لكى يستطيع أن يمد مظلة رعاية الشباب ،إلى كل قرية فى مصر،ويخلق مراكز للاستنارة،تحول دون انتشار الأفكار المتطرفة والارهابية،وهو إعلان معناه أن الفكرة غير ممكنة التحقيق،إذ سبق صرف هذين المليارين فعلا على دورة الألعاب الأفريقية فى العام الماضى!

وهكذا أسدل الستار على عرض المؤتمر السادس للحزب الوطنى،دون أن يفتح أحد ملف المعالجة الديمقراطية لقضية الارهاب،اكتفاء باعلان وزير الداخلية،أنه سيطالب بمد العمل بقانون الطوارىء،تطبيقا لسياسة زيادة الخير خيرين،وزيادة الارهاب ..إرهابين..

وكل مؤتمر ،وكل عنف ، وأنتم بخير!

صلاح عيسى